رسالة اليونسكو

يناير-مارس 2018

التّعليم:
بحثاً عن طوباوية ضرورية

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

ISSN 2220-3540
9 772220 354065 01801>

رسالة اليونسكو

للإشتراك في الرسالة

القراءة والتوزيع والاشتراك والترويج

يخضع نشر *رسالة اليونسكو* وتوزيعها لسياسة الاستعمال الحر للمنظمة http://ar.unesco.org/open-access

النسخة الإلكترونية

الاشتراك مجاني

للحصول على *رسالة اليونسكو*، يكفي تسجيل عنوانك الإلكتروني على الصفحة http://ar.unesco.org/courier/subscribe

التوزيع، والاستنساخ، والترجمة، وإعادة الاستعمال

تُنشر الرسالة بإجازة من IGO 3.0 لكرياتيف كومونس (CC BY-SA). لكم، إذن، حرية التوزيع والاستنساخ والترجمة وإعادة استعمال محتوياتها، شريطة احترام بنود هذه الإجازة، وخاصة منها ذكر المصدر. والاستعمال الأمثل يكون بارسال رابط المقالات أو نسخة منها في نسق المستندات المنقولة (PDF). أما استعمال الصور التي ليست على ملكية اليونسكو، فيستوجب طلب ترخيص مسبق.

النسخة الورقية

الاشتراك في الدورية الفصلية

27 يورو/السنة (4 أعداد) أو 54 يورو/لسنتين (8 أعداد).
وحيث أن هذه النشرية ليس لها غاية ربحية، فإن سعرها يُغطّي فقط تكاليف طبعها وإرسالها.

عرض تفضيلي : للاشتراكات المُجمّعة : 10 % تخفيض بداية من خمسة اشتراكات.

لمزيد التفاصيل http://ar.unesco.org/eshop/courier

إضافة نسخ بلغات أخرى

تُنشر الرسالة في ثماني لغات : الانجليزية والعربية والصينية والإسبانية والاسبرانتو والفرنسية والبرتغالية والروسية.
وكل اقتراح لنشرها في لغة أخرى مُرحّب به. ولهذا الغرض، يُرجى الاتصال: i.denison@unesco.org

رسالة اليونسكو

التّعليم

يغيّر مجرى الحياة

في زمن يشتدّ فيه الاحتقان، ويسجّل تراجعا عن مبادئ حقوق الإنسان، وحريّة التعبير، والسلام، ومستقبل الأرض، تكتسي قدرة التعليم على بعث عجلة التغيير أهمية قصوى.

ان التعليم «طوباوية محتّمة»، وهي «الوسيلة الضرورية لتمكين الإنسانية من التقدّم نحو المثل العليا للسلام والحرية والعدالة الاجتماعية». هذا ما جاء في التقرير التاريخي لليونسكو «التعليم، ذلك الكنز المكنون»، الذي أعدّته سنة 1996 اللجنة الدولية حول التعليم في القرن الحادي والعشرين، برئاسة جاك دولور.

في هذا التقرير، لم يتم اعتبار التعليم بوصفه معجزة أو عصا سحرية، وإنما كوسيلة مُثلى لتوفير مناخ ملائم لتحسين أوضاع الإنسانية.

تُواجه الإنسانيّة مفارقة غريبة جداً: في الوقت الذي بلغت فيه شعوب العالم مستوى تعليميا ذا جودة غير مسبوقة، هناك 263 مليون طفل وشاب لم يلتحقوا بالمدارس، و617 مليون من الأطفال والمراهقين لا يرتقون للمستَوى الأدنى للقدرة على القراءة والحساب، و750 مليون كهل يُعانون من الأميّة، ولا زالت الفتيات أقلّ حظا من الفتيان في الدخول إلى المدارس. ويبقى التعليم المجال الذي تعود إليه معالجة التفاوت، والفقر، والإرهاب، والصراعات، و يعتبر أحد المفاتيح الرئيسية لتحقيق المواطنة العالمية والتنمية المستدامة، وهما مجالان يندرجان في إطار مهام منظمة اليونسكو التي تتضمن كذلك ريادة جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى 2030 مع السهر بصفة خاصة على عدم إهمال حق أي كان في التعليم.

تحت عنوان *«التّعليم: بحثا عن طوباوية ضرورية»*، تُلقي *رسالة اليونسكو* نظرة شاملة حول التعليم في العالم وتستَكشف الحلول الممكنة لمواجهة بعض التحدّيات الكبرى.

© Eva Vázquez

المحتويات

6-25

زاوية كبرى

7 **كايلاش ساتيارثي يخوض معركة جديدة: محيط دراسي آمن**
أجرت الحوار ماري دي سوزا

11 **حين يصبح الذهاب إلى المدرسة جهداً بطولياً**
بريندان أومالي

14 **داليا النجار: «اخترت أن أكون متفائلة»**
ماري دي سوزا

16 **السلام: تعليمه وتعلّمه**
توريل روكسيث

18 **هل تنقّل الأدمغة الأفريقية خيار أفضل من الهجرة؟**
لوك نغواي

21 **الجامعة وديمقراطية السّذّج**
جان ويناند

24 **خارطة طريق لتغيير العالم**
فرناندو م. رايمرز

26-31

زوم

إذاعات وصُور: جولة في باماكو
ماركو دورمينو/مينوسما
وكاترينا ماركيلوفا

57-36

الأحداث

37 **أودري أزولاي: «اليونسكو، فطنة جماعية فعّالة»**

38 **20 سنة من الشراكة**
جان-بول آغون يجيب على ثلاثة أسئلة

39 **عادا يوناث: «البحث العلمي بمثابة تسلّق جبل إفرست»**
أجرت الحوار كاتي نولان

43 **توكّل كرمان: «اللّاعنف هو القاسم المشترك لكلّ نضَالاتي»**
أجرت الحوار أنيسة البراق وشان سياورونغ

47 **نوشو:دموع تحت أشعّة الشمس**
شان سياورونغ

51 **تمويل المرونة الطبيعية: موجة جديدة**
جون ه. ماثيوز، ليلي داي وآنا كريد

54 **مناهضة السامية: الاتّعاظ بالتاريخ**
روبار بادنتار

61-58

خاص بالذكرى 70

***رسالة اليونسكو*: 70 عاماً من المطالعة الملهمة!**
آلان تورميد كامبل

ضيفتنا

زينب البدوي: «هوّيتي المتعددة فرصة ثمينة»
أجرت المقابلة ياسمينا شوبوفا

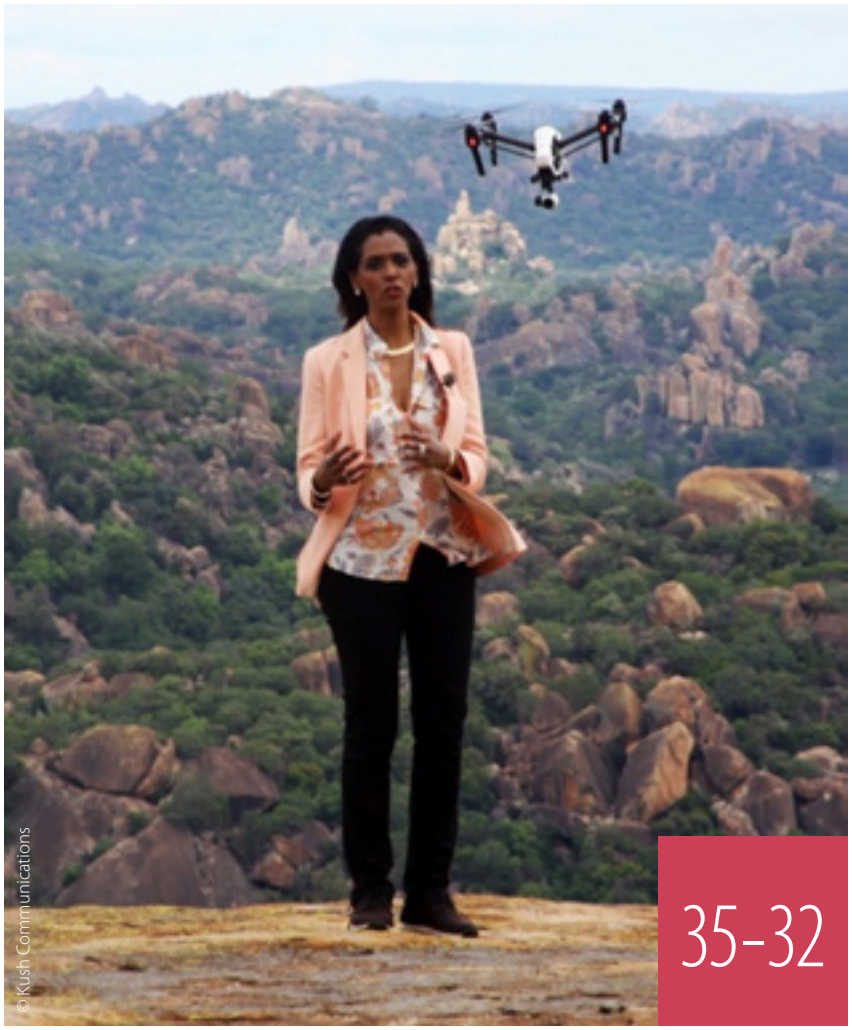

35-32

زاوية كبرى

التّعليم: بحثاً عن طوباوية ضرورية

النيبال، إقليم سندهوبالشوك، 2016. أطفال عائدون من المدرسة في قرية تعرّضت إلى زلزال سنة 2015

Minzayar OO / PANOS – REA

كايلاش ساتيارثي يخوض معركة جديدة:

محيط دراسي آمن

© Kailash Satyarthi Children's Foundation

مشهد من اليوم الثالث والعشرين لمسيرة بهارات ياترا، في أندور (مادهيا براديش، الهند)، سبتمبر 2017.

أجرت الحوار ماري دي سوزا

لعلّ الأطفال قد حصلوا على الحق في التعليم، أما الآن فعلينا أن نعلمهم حقوقهم. هذا هو التحدّي الذي رسمه لنفسه كايلاش ساتيارثي، الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 2014. ولا يزال مثابرا في الجهود التي يبذلها منذ سنة 1980، من أجل القضاء على استعباد الأطفال وعلى تشغيلهم، وقد أسس لهذا الغرض حركة باشبان باشاو اندولان (*«انقذوا الأطفال»*) التي ساهمت في انتزاع أكثر من 85.000 طفل هندي من الاستغلال، بواسطة التعليم وإعادة الإدماج. يُوضّح كايلاش ساتيارثي *لرسالة اليونسكو* كيف بدأ نشاطه، وماذا ينتظر من نضاله الجديد من أجل مدارس آمنة، ولماذا يعتبر أن التحرّر الحقيقي يبدأ بالتعليم.

متى وكيف اعتزمت تبنّي قضية حقوق الأطفال؟

كان ذلك يوم دخولي المدرسة لأول مرّة، وكنت في سن الخامسة. شاهدت طفلا صغيرا، من سنّي، جالسا قبالة مدخل المدرسة وأمامه صندوق لتَلميع الأحذية. كان ينظر إلى حذائي. تضايقت من ذلك المشهد. وكان أول سؤال طرحته على المعلّم: *«لماذا هذا الطفل ليس معنا في المدرسة؟»*، فأجابني بأن العديد من الأطفال الفقراء مُضطرّون على الشغل.

تحدّثت ذات يوم في الموضوع مع والد الطفل، فشَرح لي بأنهم يتعاطون هذه المهنة أبا عن جد، وأضاف: *«هل تعلم يا سيّدي أن أمثالك وُلدوا ليتعلّموا وأن أمثالي خُلقوا ليشتَغلوا؟»*. تأثّرت كثيرا بسؤاله، لكنني كنت صغيرا وغير قادر على الرد.

© Danish Siddiqui / Reuters

عندما كبرت، حافظت على كتبي المدرسية القديمة وادّخرت من مصاريفي الخاصّة لأدفع رسوم التسجيل للأطفال المعوزين. أصبحت فيما بعد مهندسا في الكهرباء، ولم يفارقني أبدا الإحساس بالواجب لفائدة هؤلاء الأطفال. لحين تركت وظيفتي لأتفرّغ كامل الوقت لهذا الواجب.

ما هي أهمّ نجاحاتك في البداية؟

منذ أول حملة قمنا بها، لمّا أعددت آلاف المناشير ووزعتها في الأسواق، كنت مقتنعا بأن التعليم والتحرّر لا ينفصلان. وعندما حاولت للمرّة الأولى أن أبسط إشكالية تشغيل الأطفال على النقاش العام، تمّ تجاهلي تماما. ولم يصدر في الهند أول قانون لمنع تشغيل الأطفال إلا في سنة 1986. وكنت قد ناضلت طيلة ست سنوات من أجل مرور ذلك القانون، وأعتَبر أنه لا يزال منقوصا لحد الآن. وسوف أثابر في بذل الجهد من أجل تحسينه.

عندما قمت بتحرير عدد من الأطفال من العبودية وأردت إدخالهم إلى المدارس، كثيرا ما كنت عرضة للإهانة: وكنت أجابَه بالقول بأنهم قذرون وأن شكلهم قبيح ولا يمكن قبولهم.

تحدّثت في الموضوع مع أصدقاء من رجال القانون، وشرحوا لي الإشكال: إن التربية في الهند ليست حقّا ينص عليه الدستور. وبقي الأمر كذلك إلى أن تمّ، سنة 2001، وبعد حملة تحسيسية واسعة، اعتماد التنقيح رقم 86 للدستور الذي أصبح التعليم بموجبه حقّا أساسيا.

انطلقت الحملة ضد تشغيل الأطفال من الهند، لكنها سرعان ما أخذت بعدا دُوليّا. كيف تمّ ذلك ؟

إسماع صوتنا على المستوى العالمي أخذ منّا عشرين سنة. عندما أسّست باشبان باشاو اندولان في الهند، سنة 1980، اكتشفت أن جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، أو صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (اليونيسيف) أو البنك الدولي، لا تمتلك أية آليّة قانونية دولية لحماية الأطفال من التشغيل، أو الاتّجار، أو البغاء أو أي نشاط آخر يعرضهم للخطر.

ركّزت اهتمامي على الوضع في باكستان والنيبال وبنغلاديش، ووجدت فيها نفس ظروف العبودية الحديثة. وموازاة مع ذلك أصبحت عضوا في لجنة حقوق الإنسان بجنيف، في سويسرا، حيث قررت النضال من أجل استصدار قانون دولي ضد استعباد الأطفال.

قمت بحملة في أوروبا وفي الولايات المتحدة، وبعثت برنامجا في ألمانيا لمنع تشغيل الأطفال. وفي سنة 1992، تمّ بعث البرنامج الدولي للحد من عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية، ثم التحقت به اليونيسيف والبنك الدولي.

وفي سنة 1993، أطلقت حركة باشبان باشاو اندولان أولى حملاتها في الهند، في شكل مسيرة ضد تشغيل الأطفال. وبعد خمس سنوات، شرعنا في مسيرة عالمية على طول 80.000 كلم عبر 103 بلدا، دامت ستّة أشهر.

وتوّجت تلك الجهود بصدور الاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية الخاصّة بمنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، والانطلاق فورا في العمل على القضاء عليها. كان ذلك سنة 1999، أي عشرين سنة بعد أن بدأت في توزيع المناشير في الهند.

أطلقت، منذ عشر سنوات، مسيرة جديدة في جنوب آسيا من أجل تبنّي اتفاقية إقليمية ضد العمل الاجباري، كما أطلقت في سبتمبر 2017، مسيرة بهارات ياترا لإنهاء الاعتداء الجنسي والاتّجار بالأطفال. ما هي الأسباب التي حرّضتك على تنظيمها؟

زواج فتاة قاصرة في كوتا (راجستان، الهند)، يوم 16 مايو 2010. الزواج المبكر من أهم العقبات أمام التعليم في الهند.

الهدف من المسيرة الوطنية بهارات ياترا، التي جابت 11.000 كلم في 36 يوما، هو إطلاق نداء عام لإعادة بناء *«بلاد هند آمنة للأطفال»*. إن الاعتداء الجنسي على الأطفال آفة في انتشار متواصل عبر العالم. أما في الهند، فقد أضحت وباء شديد العدوى، إذ أصبح الأطفال يوميا عرضة للاعتداءات والاغتصاب والاتّجار.

كل دقيقتين طفل يُباع، و كل نصف ساعة يقع اعتداء جنسي على طفل. وفي أغلب الأحيان، يكون مُقترفو هذه الاعتداءات سائقي حافلات مدرسية، ومعلّمين، وأولياء. وبينما يمضي هؤلاء المجرمون بكل حرية ودون خوف، تلازم الضحايا الصمت بسبب الشعور بالخجل.

قضيت حياتي في النضال من أجل تمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، لكنني تبيّنت أنها، في الحقيقة، ليست دائما مكانا آمنا بالنسبة لهم.

> *قضيت حياتي في النضال من أجل تمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، لكنني تبيّنت أنها، في الحقيقة، ليست دائما مكانا آمنا بالنسبة لهم*

ما يجب البدء به هو رفع التكتّم على الاعتداء على الأطفال والكف عن حظر الكلام في هذا الموضوع. ويقتضي ذلك تعبئة قوية وواسعة، ممّا حثنا على استعمال استراتيجية المسيرة التي سبق وأن برهنت على نجاعتها. واستخرجنا العبر من نجاحاتنا السابقة، فوجّهنا اهتمامنا إلى مشكلة العنف ضد الأطفال، وأدرَجنا فيها هذه المرّة زواجهم واستغلالهم، اللذين يُمثّلان أيضا عوائق رهيبة أمام التعليم.

ما هي النجاحات التي حقّقتها هذه المسيرة وماذا تترقّبون من هذا الوعي الجديد؟

التحق بمسيرة بهارات ياترا المناهضة للاعتداءات على الأطفال ما لا يقلّ عن 1,4 مليون شخصا: وهو نجاح منقطع النظير، خاصّة إذا أخذنا في الاعتبار أننا كسرنا حاجز المسكوت عنه. ورفع الشبّان رؤوسهم في كل مكان، حتّى أنهم تجرّؤوا على الصعود على الركح حتى يقصّوا، لأول مرّة، معاناتهم.

لعلّ الأطفال قد حصلوا على الحق في التعليم، أما الآن فعلينا أن نعلمهم حقوقهم. وشرعنا في حملة من أجل محيط مدرسي آمن، في اتجاه المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في كامل أرجاء البلاد، مع إعطاء الأولويّة لحماية الأطفال من العنف الجنسي.

ونحن بصدد إعداد دراسة لتقييم التغيّرات التي جدّت في السلوكيات وتطوّر المعرفة، إثر مسيرة بهارات ياترا، وهي دراسة يمكن استغلالها على الصعيد الدولي. وقد وصلتنا طلبات من بلدان أخرى ترغب في إطلاق حملات مماثلة من أجل تأمين المدارس.

أثناء مسيرة بهارات ياترا، طلبت من المسؤولين السياسيين العودة إلى المدرسة. ما المقصود من ذلك؟

هم التزموا بزيارة المدارس التي ارتَادوها في الصغر، وقد شجّعتهم على ذلك، لا بوصفهم أشخاصا مُهمّين جدا، وإنما كآباء أو أمهات عاديين. طلبت منهم ألّا يكتفوا بالاستخبار عن النواحي الأمنية، بل وأيضا عن نوعية التربية وعن المحيط العام للمدرسة وللمعلّمين. هل يحظى الأطفال بالاحترام؟ هل يحصلون على وجبة يوميا؟ ما هي نسب حضورهم بالمدرسة؟ كثيرا ما يكون المسؤولون في السلطة بعيدين عن الواقع بل ومنقطعين عنه. وبسبب الفساد، تُعاني المناطق الريفية، في نفس الوقت، من النسب المرتفعة لغيابات المعلمين وللإنقِطاع عن الدراسة.

إن استحضار المسؤولين السياسيين في المدارس من شأنه أن يحسّن العديد من الأشياء. وكنت طالبت بالتكثيف من زيارات نساء الأمن إلى المدارس لإحداث الشعور بالحماية. وتعتزم الحكومة اصدار قانون جديد ضد الاتّجار بالبشر، بما فيهم الأطفال، تصحبه حملات للتوعية والتحسيس.

تحصّلتَ على جائزة نوبل للسلام سنة 2014 اعتبارا لـ «نضالك ضد اضطهاد الأطفال و الشباب ومن أجل حق كل الأطفال في التعليم». هل أثّر ذلك على مسار حياتك؟

كثيرا ما أقول، على سبيل الهزل، إنني منذ أن حصلت على جائزة نوبل للسلام، لم أعد أعيش في سلام! وصلتني حوالي 40.000 دعوة، وعليّ أن أعيش 160 سنة أخرى كي ألبّيها كلّها.

في نفس الوقت، أنا سعيد جدّا بأن يُنظر إليّ كشخص من الأشخاص العاديين تمكن من الحصول على جائزة نوبل. واتّصالي المباشر بعامة الناس يدعم ثقتي في ما أحاول تحقيقه.

ومن الجوانب السلبية أنه لم يعد بإمكاني أن أسيّر بنفسي عملية إنقاذ الأطفال الذين يشتغلون! أصبحت معروفا حتّي في المناطق النائية. وبما أن خبر زيارتي ينتشر مسبقا، يتمّ إجلاء الأطفال من المنجم أو من المعمل قبل وصولي. وتمكّنت في بعض الأحيان من الذهاب على عين المكان بطريقة سرّية، وبعد بعض المحاولات، توصّلت إلى العثور عليهم. أما الجانب الإيجابي فيتمثّل في أنه بإمكاني الوصول إلى كافة رؤساء وكالات الأمم المتحدة تقريبا، وإلى رؤساء الحكومات والدول، لمُشافهتهم بكل صراحة حول التغييرات السياسية الضرورية في هذا المجال.

أصبحت الآن بعيدا كل البعد عن تكوينك كمهندس كهربائي. هل من مكان لمؤهلاتك في نشاطك الحالي؟

اتّضح أن تكويني الأصلي مفيد جدا إذ مكّنني من التفكير بطريقة تحليلية ومنطقية ومُركّزة. وأعتقد أن ذلك هو ما دفعني إلى أن أبني نضالي ضد عبودية الأطفال على أسس قانونية، وليس على المنهجية الكلاسيكية للإحسان. إن تحقيق التغييرات الهيكلية يكون أيسر لمن تعوّد على اعتماد المقاربات الهيكلية.

ما هي التحسينات التي عاينتها في حياة الأطفال منذ أن باشرت هذا العمل؟

أعلم أنه ما أن يتمّ إنقاذ الأطفال من العبودية ومن الزواج المبكّر، تتطوّر الأمور بصفة مترابطة. إن التعليم يمنح الأهالي الأكثر خصاصة وتهميشا شيئا من الاستقلالية والكرامة والشعور بالإنتماء، لا سيما الأطفال والفتيات. وعندما يتعرفون على حقوقهم ويتعلمون القراءة والكتابة، فإنهم يجنون ثقة هائلة في أنفسهم.

© Giacomo PIROZZI / PANOS-REA

اجتماع لتلميذات هنديّات

لقد شاهدت مراهقات يقفن لرفض تزويجهن ضدّ رغبتهن لأنهن أصبحن على معرفة بحقوقهن وقَادرات على اللجوء إلى الشرطة أو إلى المنظمات غير الحكومية. كما أن العديد من الفتيان، ضحايا الشغل الجبري، يتوجهون للبحث عن المساعدة حالما يكتشفون حقوقهم.

لاقيت آلاف الأطفال. ماذا تعلمت منهم؟

علموني أنه من الضروري أن نُحافظ على سمات الطفولة التي تسكن كل واحد منّا. وأعتقد أن كل من يتحلى بالبساطة والصدق والأفكار الواضحة، هو في الحقيقة لم ينس ضرورة الاحتفاظ شيئا ما بصفات الطفولة.

ما الذي يغذي حماسك؟

حماسي مرتبط بالأحلام التي أراها في عيون الأطفال.

حصل كايلاش ساتيارثي (الهند)، تناصفا مع ملالا يوسفزي، على جائزة نوبل للسلام سنة 2014، بفضل *«نضاله ضد اضطهاد الأطفال والشبان ومن أجل حصول كل الأطفال على الحق في التعليم»*. وقد سعى لصدور اتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية الخاصّة بمنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، سنة 1999. وهو أيضا مؤسس ورئيس الحملة العالمية للتعليم، وساهم بصفته تلك وكمُمثل للمجتمع المدني في أشغال المجموعة رفيعة المستوى حول التعليم للجميع.

وقد عُرف ساتيارثي بالخصوص بالمسيرات التحسيسية التي ينظمها ومن بينها المسيرة العالمية ضد تشغيل الأطفال التي جالت 103 بلدا سنة 1998، ومسيرة آسيا الجنوبية ضدّ الاتّجار بالأطفال سنة 2007، ومسيرة بهارات ياترا (*«من أجل بلاد هند آمنة للأطفال»*) التي تهدف إلى وضع حدّ للاعتداءات الجنسية على الأطفال والاتّجار بهم، والتي انتهت في أكتوبر 2017. كما أطلق حملة *«مائة مليون لمائة مليون»*، الرامية إلى تعريف كل الأطفال بحقوقهم.

حين يصبح الذهاب إلى المدرسة

جهداً بطولياً

© UN Migration Agency (IOM) / Julie Christine Batula, Media and Communications Division (Manila)

تمّ احتلال المدرسة الإبتدائية سانتا باربرا من قبل مجموعة مُسلّحة خلال حصار زامبوانغا (الفلبين)، في سبتمبر 2013.

بريندان أومالي

في مناطق النزاع، غالبا ما تستهدف المدارس والجامعات. وضمانا لاستمرار التعليم والحفاظ على حق التلاميذ، بإمكان الدول اتخاذ تدابير وقائية ووضع حد لإفلات المسؤولين ومقترفي هذه الانتهاكات من العقاب. وهذا هو معنى الإعلان حول ضمان أمن المدارس.

زرت أوّل مدرسة في منطقة نزاع محتدم عام 1999 في كوسوفو*. تقع المدرسة على جانب تلة مطّلة على سهل. للوصول إليها، سرنا في المسالك الريفية ومررنا بقرية تحولت فيها المنازل المصطفة على جانبي الطريق إلى هياكل مخرّبة، لا سقف لها غير قطع من القماش المشمع، تحمل حيطانها السوداء آثار النيران التي التهمتها.

لقد أضرمت القوات الصربية النار في القرية انتقاما من جيش تحرير كوسوفو، الجماعة المسلّحة المتمرّدة التي تكافح من أجل استقلال كوسوفو. وفي جل هذه المنازل، تكتظ عائلة بأسرها في كل غرفة من تلك الغرف الملوثة بالدخان، لتلتف حول موقد تبرّعت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

في المدرسة، شاهدت أطفالا يرتدون ملابس رقيقة ويرتجِفون بردا في غرفة الدراسة، وقد تسلل إليها الصقيع عبر جدران مشقوقة بفعل القذائف. العديد منهم بدا فاقدا للإحساس بتأثير شيء ما، أقسى من برد الشتاء القارس.

لقد احتمى الأطفال مع أسرهم في الغابة لمدّة ستّة أشهر هروبا من ردات الفعل الانتقامية، ولم يسمح لهم بالعودة إلى قريتهم إلا حديثا، بعد اجراء مفاوضات. وحتى يستمر التعليم، واصل المعلمون التدريس دون أي ترقب للحصول على أجورهم. كنت أتحدث مع مدير المدرسة، لما سمعنا صوتا انفجاريا اهتز له المبنى بأكمله. لقد سقطت قذيفة على الجانب الآخر من التلة.

«*هذا ما يفعلونه يوميا، فقط لتذكيرنا أنهم موجودون*». وأضاف مدير المدرسة: «*لكننا سنواصل الدروس. المدرسة هي التي تغذي فينا الأمل*».

* وفقا للقرار 1244 الصادر في 1999.

© Rahima Gambo (www.educationisforbidden.com)

الملاذ الآمن في المدرسة

في زمن الحرب أو الأزمات، تمثل إمكانية إرسال الأطفال إلى المدرسة، بالنسبة للأولياء والمجتمعات المحلّية، مظهرا من مظاهر الحياة العادية: المدرسة مكان آمن يودعون فيه أطفالهم عند ذهابهم للعمل، ومكان يحصل فيه الأطفال على جملة من الخدمات الأساسية مثل اللقاحات، ويكتسِبون فيه معلومات حيوّية حول السلامة الشخصية، مثل الاحتياطات الواجب اتخاذها لتجنب الألغام. لكن وقبل كل شيء، المدرسة وسيلة لتزويد أطفالهم بالتعليم الضروري لبناء مستقبل لأنفسهم ولمجتَمعهم ولبلدِهم.

ولكن العكس وارد. لمّا تُدمّر المدارس في مناطق عدم الاستقرار، يغيب الأمل ويغمر الخوف الأهالي، وقد يعكِفوا عن الذهاب إلى المدرسة، بل وحتى عن البقاء على مقربة منها، ليختاروا الفرار من أجل سلامتهم، فيكون كل أمل في التعليم قد ولّى.

هناك بعض الأمثلة المروعة لاستهداف التعليم في السنوات الأخيرة. من بينها ما وقع في أبريل 2014 في نيجيريا، لما اختطف مسلحون من جماعة بوكو حرام 276 تلميذة من مدرسة شيبوك الثانوية الحكومية للبنات. وحسب وكالتي الأنباء *فرانس براس* و*رويترز*، لازالت أكثر من 100 فتاة معتقلة لحد ديسمبر 2017.

وحسب تقرير للأمم المتحدة، أسفرت الغارات الجوية للقوات الموالية للحكومة على المجمع المدرسي كمال قلعجي في محافظة إدلب (سوريا) في أكتوبر 2016، عن مقتل ثلاثة مدرسين و19 طفلا، وإصابة 61 طفلا، وإلحاق أضرار بالغة بالمدرسة.

وفي يونيو 2017، قام عدد من المكافحين بزرع قنابل حول مدرسة ابتدائية في بيكاوايان في الفلبين، واحتلوها واحتجَزوا رعايا محليين كرهائن في المدرسة.

أجيال مهمّشة

إنّ الأثر المباشر لهذه الهجمات هو حدوث وفيات وإصابات في صفوف الطلاّب وموظفي القطاع التربوي، وتدمير المرافق، وإغلاق المدارس والجامعات، والصدمات النفسية.

وفي حال استمرار هذه الهجمات والأضرار الجانبية المتأتية عنها – باعتبار أن متوسط مدة النزاعات في البلدان الفقيرة يبلغ 12 سنة – فإنّها قد تؤدي إلى توقف التعليم على المدى الطويل، والمغادرة النهائية للطلاب والمعلمين، وعرقلة إعادة البناء. وحتى بعد انتهاء النزاع، قد يستغرق الأمر سنوات عدة لإعادة بناء المرافق المدمّرة واستعادة نظام التعليم، تبقى خلالها أفواج كاملة من الأطفال محرومة من حقها في التعليم.

ووفقا لمنظمة اليونسكو، فانّ نصف الأطفال في العالم الذين هم في سن التعليم الابتدائي وبقوا خارج المدرسة، يعيشون في دول متأثرة بالنزاعات، ولن يحصل معظمهم أبدا على فرصة لإكمال تعليمهم، «*فتبقى أجيال بأكملها متروكة لمصيرها*».

وثّقت آخر دراسة عالمية عن هذه الهجمات – التعليم المستهدف 2014 – الصادرة عن الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، أنه خلال أربع سنوات، من 2009 إلى 2012، قامت الجماعات المسلحة غير الحكومية، وقوات الدفاع والأمن الحكومية، والجماعات الإجرامية المسلّحة بالتهجم على آلاف التلاميذ والطلبة والمدرسين والمؤسّسات التربوية والجامعية في ما لا يقلّ عن 70 بلدا في جميع أنحاء العالم.

وتراوحت الهجمات من تفجير المدارس والجامعات أو حرقها إلى تعرض التلاميذ والطلبة والمعلمين والأكاديميين للقتل أو الإصابة أو الاختطاف أو الاعتقال غير القانوني أو الاحتجاز أو التعذيب.

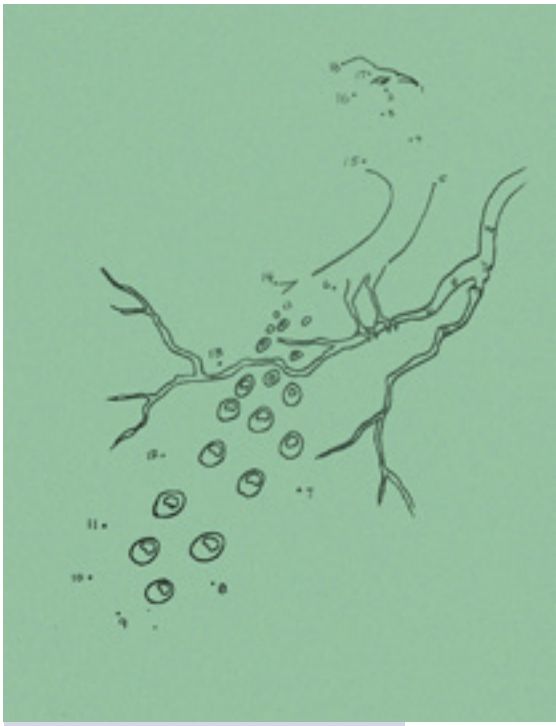

لوحة مزدوجة للفنانة النيجيرية رحيمة غامبو من مشروع الملتيميديا «التربية ممنوعة»، الذي يتمحور حول ما اقترفته بوكو حرام من انتهاكات في الشمال الشرقي من نيجيريا. في الجانب الأيسر للوحة، رقيّة وخديجة في ساحة مدرسة مايدوغوري، سنة 2016، في استعراض للذكريات لمّا كانتا تخفيان الأزياء المدرسية في أكياس من البلاستيك خشية من الجهاديين المُتمرّدين. وفي الجانب الأيمن، رسوم من كتاب مدرسي نيجيري.

> *لمّا تُدمّر المدارس في مناطق عدم الاستقرار، يغيب الأمل وينتشر الخوف*

وفي البلدان الستّة الأكثر تضررا – أفغانستان، كولومبيا، باكستان، الصومال، السودان وسوريا – يذكر تقرير عام 2014 «*ما يفوق 1000 هجوم على المدارس والجامعات وموظفي القطاع التربوي والتلاميذ، أو ما يفوق 1000 طالب أو معلّم أو غيرهم من العاملين في مجال التعليم من ضحايا الهجمات، إضافة إلى المباني التعليمية التي هوجمت أو استخدمت لأغراض عسكرية*». كما بين التقرير أن عددا من المدارس والجامعات تم استخدامها لأغراض عسكرّية في 24 بلدا من بين الثلاثين موضع البحث.

وفي نيجيريا، حسب تقديرات الأمم المتحدة، تم تدمير ما يقارب 1500 مدرسة منذ عام 2014، ذهب ضحيتها ما لا يقل عن 1280 من المعلمين والطلبة. ووفقا للائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، «*في أسوأ الحالات، أصيب الأطفال وقتلوا وتضررت المدارس أو دمرت عندما كانت المدارس المستهدفة من القوات المتحاربة قد استخدمت من قبل قوات عسكرية*».

يتم استهداف المدارس والجامعات لأسباب مختلفة، وغالبا ما تكون متعدّدة، سواء كان ذلك لزعزعة الاستقرار، أو مهاجمة نوعية التعليم، أو الاستيلاء على المرافق لاستخدامها عسكريا، أو في ما يتعلق بالتعليم العالي، لمنع التعبير عن الآراء السياسية البديلة.

وضع حدّ للتحصن من العقاب

إن أولى الإجراءات وأكثرها حسما للتصدي لهذه المشكلة هي وضع نظام للمراقبة الناجعة يسمح بفهم الأحداث وأسبابها.

بالإمكان حماية المدارس من خلال توفير الحراسة الأمنية أو بناء جدار يحيط بالمباني، أو التصدي للدوافع التي تسببت في الهجمات، من ذلك على سبيل المثال، السهر على ضمان المساواة في الوصول إلى المدارس للأقليّات، أو تمكين الأقليّات من التعلّم في لغتها الأصلية أو دراسة ديانتها الخاصة، أو توظيف معلمين أصيلي الجماعات الاثنية المحلية، مثلما هو الحال في جنوب تايلاند.

وبالإمكان كذلك تخفيف الأضرار من خلال استعمال مادة الإسمنت لبناء المدارس بدلا من الخشب والقش لتحصينها من الحريق، أو توفير باب إضافي للخروج في كل قاعة دراسة حتى يتمكّن التلاميذ من الفرار إذا ما حاول المسلحون أو الجنود اقتحام الفصل لتجنيدهم تحت تهديد السلاح.

أما في ما يتعلق باستخدام المدارس لأغراض عسكرية، من بين التدابير الوقائية الرئيسية إقناع القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير الحكومية بالتعهد بالتخلي عن هذا الاستخدام. وتشمل تدابير الردع إنهاء الإفلات من العقاب على المستوى القانوني، لمقتَرفي الهجمات وتحميل القوات والجماعات المسلحة مسؤوليتها.

ويحتوي التقرير الذي يرفعه سنويا الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن قائمة مقترفي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في زمن النزاعات – بما فيها الاعتداءات على المدارس وتجنيد الأطفال. ويتعيّن على الأطراف المدرجة في القائمة إعداد خطة عمل لوضع حد لتلك الانتهاكات، وان لم يفعلوا فسوف يكونوا عرضة للعقوبات.

وقد أطلق الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، حملة دولية لإقناع الدول بالتوقيع على إعلان ضمان أمن المدارس، وهو إعلان يلزم المتعهدين بالعديد من التدابير. وقد وقعت الجمهورية الدومينيكية في يناير 2018 على الإعلان ليرتفع بذلك عدد الموقعين إلى 72 بلدا. وقد حثت فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، جميع الدول الأعضاء على دعم الإعلان وتعزيزه، اعتبارا لمساهمة هذا الإعلان بصفة حاسمة في دفع اتخاذ التدابير الملموسة لمنع الاعتداءات على التعليم. «*لا يمكننا السكوت على الاستهداف العسكري للمدارس في مناطق النزاع. إن ثمن فقدان الطفل لحقه في الحصول على التعليم لسنوات، إن لم يكن لعقود، لا يحصى*»، هذا ما صرحت به فرجينيا غامبا بمناسبة عرض تقريرها حول «*الأطفال والنزاعات المسلحة*» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أكتوبر 2017.

بريندان أومالي (المملكة المتحدة)، مستشار وصحفي. ألف دراستين تحت عنوان «التعليم المستهدف» نشرتها اليونسكو على التوالي في 2007 و2010. ساهم كباحث رئيسي في انجاز النسخة 2014 لنفس التقرير، الصادر عن الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. وهو ناشر ومؤلف مشارك في مجموعة «حماية التعليم في البلدان المتضررة من النزاعات» (2012) التابعة لغلوبل أدكيشن كلوستر. وقد عمل مع العديد من المنظمات الدولية للتحقيق حول القضايا المتعلقة بالهجمات على التربية الأساسية والتعليم العالي للاجئين والمجتمعات المتأثرة بالأزمات.

داليا النجار:
اخترت أن أكون
متفائلة

© Vilde Media

داليا النجار، سفيرة النوايا الحسنة لمؤسسة أطفال السلام

> *كنت في غضب شديد، لحدّ الرغبة في تفجير العالم كله، لكنني لم أفعل. بل قررت عدم الإنصات لهواجس الشر. واعتزمت سلوك طريق السلام*

ماري دي سوزا

بعد أن نشأت بين الحروب، طفلة تكرّس حياتها لبناء السلام.

حياة داليا النجار، رغم صغر سنّها، مليئة بالأحداث الجسام. لقد مرّت هذه اللاجئة الفلسطينية البالغة من العمر 22 عاما، بثلاث حروب. وكلّما أمهلها الوضع سواء خلال فترات الحصار أو عند وقف إطلاق النار، كانت داليا توزع وقتها بين الدراسة، والعمل التطوعي، والشغل لكسب القوت، وكتابة مدونة عن الحياة اليومية المليئة بالمعاناة في غزة، وكذلك للتفكير في بناء مستقبل أفضل.

تكرّس داليا جزءا كبيرا من طاقتها لمهمّتها كسفيرة للنوايا الحسنة لجمعية *أطفال السلام*، وهي جمعية خيرية غير حزبية، تسعى لبناء الثقة والصداقة والمصالحة بين الأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و17 سنة، ومجتمعاتهم.

© Avi Katz (Israël) - Cartooning for Peace

«حروب وسلام»، من مجموعة كرتوننغ فور بيس (رسوم هزلية من أجل السلام)، وهي شبكة دولية لرسّامين صحفيين ملتزمين تحظى بدعم اليونسكو

تقول داليا إن طاقتها نابعة من مزيج من الغضب والأمل، ولكنها تعتمد أيضا وبشكل كبير على ثقافة عائلية توفّر التعليم. وكان التعليم بالنسبة لها الوسيلة الأولى لتحقيق أحلامها، ومن أهمّها إيجاد سبل لمعالجة العنف والكراهية. *«كانت عائلتي تنبهني باستمرار بمدى أهمية التعليم».*

عاشت داليا الحصار لأوّل مرّة عندما كانت في الثانية عشرة من عمرها، قبيل اندلاع حربين مروّعتين. *«كنت في الصف السابع عندما بدأت الحرب الأولى، فانهار كل شيء. لم أفهم شيئا مما كان يجري من حولي. لماذا يقتل الناس بعضهم البعض؟ اعتقدت ان ذلك الوضع لن يستمر الّا بضعة اسابيع».*

طوال تلك الفترة، واصلت داليا الدراسة رغم الانقطاع المتكرر للكهرباء، الى أن تخرجت من الجامعة الإسلامية في غزة حيث تحصّلت على البكالوريوس في إدارة الأعمال. *«في تلك الأيام، كنت أشاهد الأخبار أوّلا قبل المغادرة للمدرسة. وكان كل شيء متعلّق بتوفّر الكهرباء. فكنت استيقظ حال ظهور ضوء النهار، أو أضطرّ للدراسة على ضوء الشموع، ممّا أضرّ كثيرا بعيني. كما كنت أتخاصم مع أخي وأختي للحصول على الشمعة».*

شكّلت حرب 2014 نقطة تحوّل في حياة داليا. *«بعد الحرب، أصبحت أفكاري أكثر وضوحا. وجزمت بأنني لن أعد أرضى أبدا لأي شخص أن يعيش ما عشته أنا. وفضلت أن أكون متفائلة، لأن بدون تفاؤل لا فائدة في الحياة. وكنت مصرّة، على أيّة حال، أن أعيش».*

حصلت داليا على منحة دراسية لبضعة أشهر في الولايات المتحدة، وباشرت في نشر مدونتها الإلكترونية وبث حصة على اليوتوب. كما التحقت كعضوة في التحالف العالمي للشباب الذي يسعى لتعزيز الكرامة الإنسانية والتضامن بين الدول النامية والدول في طور النمو.

وفي الواقع، كانت لمهمّتها كسفيرة للنوايا الحسنة لجمعية *أطفال السلام* الأثر الأكبر في تغيير مسار حياتها. *«بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين، من السهل التشبث بمواقفنا وشَيطنة الطرف الآخر. والآن وقد أصبح لدي أصدقاء إسرائيليون، صرت وإياهم على وعي بأن الروايات التي قصت علينا مختلفة، مما يدعونا للمسك بزمام الأمور مع بعض، باستخدام التفكير النقدي».* وتضيف داليا قائلة: *«إن التواجد على جانب واحد من الصراع من شأنه أن يحث بسهولة على تجريد الغير من طابعه الإنساني، بدلا من الاعتراف بالمعاناة التي يقاسيها كلا الطرفان».*

تدرس داليا حاليا بجامعة ساكاريا في تركيا للحصول على ماجستير في الموارد البشرية، بالتوازي مع الإعداد لمشروع جديد تحمّست له على إثر مشاركتها في مؤتمر الشباب للتنمية المستدامة في أوسلو سنة 2017. وقد كلّفت خلال المؤتمر بتصميم مشروع شركة ناشئة تعنى بحماية البيئة وتعالج أحد أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة. ولّما علمت أن عدد الوفيات في العالم نتيجة الأمراض المنقولة عن طريق المياه يفوق عدد القتلى جراء الحروب، اختارت داليا المشاركة في تأسيس شركة «زيلا» لتقنيات تصفية المياه هدفها انتاج مصفاة من الأنسجة النباتية قادرة على توفير المياه النظيفة لأسرة مكوّنة من سبعة أفراد لمدة سنة، وتسويقها بكلفة لا تتعدى 10 دولارات.

أما على مدى أبعد، فهناك هدف آخر تسعى إليه: أن تكون في يوم ما رئيسة للوزراء!

السّلام:
تعليمه وتعلّمه

توريل روكسيث

إن السّلام ليس مجرد غياب للحرب. وعلى أساس هذا الفهم، يدير مركز نوبل للسلام في أوسلو (النرويج) برنامجه التعليمي. ويتوجه حوالي عشرة آلاف من الأطفال والشباب، تتراوح أعمارهم بين 6 و19 سنة إلى المركز كل سنة.

في كل عام، في قلب العاصمة النرويجية، يعبر آلاف التلاميذ أبواب محطة قطارات مهجورة تطلّ على الميناء، بحثا عن حقيقة بعيدة المنال، ألا وهي السّلام.

يعتبر مركز نوبل للسلام متحف جائزة نوبل للسلام. وتمّ انشاء المركز بمبادرة من جير لوندستاد، المدير السابق لمعهد نوبل النرويجي. وتهدف هذه المؤسسة المستقلة، التي يتم تَمويلها من مجموعة من التبرعات الخاصة والمنح الحكومية، إلى التعريف بجائزة نوبل للسلام وتقديرها، وعرض أعمال ألفريد نوبل وانجازات الحائزين على هذه الجائزة .

ويهدف المركز، من خلال فعالياته، إلى تشجيع التفكير في القضايا المتعلقة بالحرب والسلام وحل النزاعات، والحثّ على الانخراط فيها. ومنذ افتتاحه في عام 2005، استقبل أكثر من 1,6 مليون زائر، لأكثر من 60 معرضا دائما ومؤقتا، بما في ذلك 12 معرضا مخصصا لجائزة نوبل و الحائزين على الجائزة والشخصيات العالمية الأخرى.

ويقوم المركز أيضا بقيادة برنامج تثقيفي يهدف إلى توعية العقول الشابة بمفهوم السلام وسبل تحديده وزراعة بذوره. و يتوافد عليه كل عام، أكثر من 10 آلاف طفل وشاب تتراوح أعمارهم بين 6 و 19 سنة من النرويج وأوروبا وأماكن أخرى.

© Johannes Granseth / Nobel Peace Center

الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس، الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة 2016، في مركز نوبل للسلام، ديسمبر 2016

ويقوم فريق مكون من أربعة مدرسين بتأطير البرامج السنوية العشرة المخصصة للأطفال والأسر والطلاب. يمكن لأي مدرسة أو فرد التسجيل في هذه الدورات التكوينية التي تستغرق ساعة واحدة لكل حصة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى من عروض تحليلية أو أشرطة سينمائية، التي تركز جميعها على القضايا التي تكمن في صلب تاريخ نوبل، مثل حل النزاعات أو الدفاع عن حقوق الإنسان.

مفهوم صعب التّحديد

تتمثل مهمتنا الأولى مع الأطفال في استكشاف مفهوم السلام. الجميع يرغب في ذلك، ولكن ليس بالأمر الهين الحديث عنه وتعليمه. وعندما يطلب منهم تعريفه، ترد الإجابة الأولى للتلاميذ عموما، بأن السلام هو غياب الحرب.

ولكن هل هذه الإجابة مكتملة؟ نشجعهم على إمعان التفكير. هل يمكن أن يكون السلام شيئا آخر، أبعد من كونه نقيضا للحرب؟

وإذا كان الأمر كذلك، فما عساه أن يكون؟ وما الذي يدمّر السلام؟ تأتي الإجابة على الفور: الحرب والنزاعات. ولكن احتمال تقويض السلام وارد كذلك، نتيجة للفقر أو العنصرية أو الكوارث البيئية أو غياب الديمقراطية أو عدم احترام حقوق الإنسان. ثم ننتقل إلى أسئلة أكثر صعوبة. إذا كانت العنصرية هي التي تدمر السلام، فكيف يمكن مكافحتها؟ وإذا كان الفقر، ألا ينبغي بذل كل الجهود للقضاء عليه؟ و إذا كان غياب حقوق الإنسان، ألا ينبغي العمل من أجل احترام حقوق الجميع؟

كما نطلب من التلاميذ أن يحدّثونا عن الشيء الذي يعتقدون أنه يعزز السلام. وهذا يتيح لنا استكشاف القضايا بأكثر تعمّق، مثل حقوق الإنسان والتعاون بين البلدان والمجموعات والاحترام المتبادل بين الشعوب. غايتنا إرشادهم إلى مفهوم إيجابي وليس سلبي للسلام.

هدفنا في المركز هو نقل معارف وقيم للتلاميذ، تكون قابلة للتحويل إلى إجراءات عملية هادفة لهم ولمجتَمعاتهم. وينبغي أن تكون الديمقراطية وحقوق الإنسان وحل النزاعات هي الأسس التي يقوم عليها تكوين المواطنين الواعين والمتسامحين و المتعاطفين.

الانطلاق من المفاهيم الأساسية

كتب جون ديوي (الولايات المتحدة الأمريكية) في مؤلفه *المدرسة والمجتمع*: «*يجب أن تولد الديمقراطية من جديد في كل جيل، والتعليم هو قابلتها*». ويؤمن هذا الفيلسوف، وعالم النفس والمصلح التربوي (1859–1952) بالتعليم القائم على حل المشاكل بدلا من التعلّم عن ظهر قلب. ونحن نسعى جاهدين لتطبيق نفس المنهج.

وللحديث عن حقوق الإنسان، نبدأ بالمفاهيم الأساسية، ونطلب من التلاميذ، على سبيل المثال، إذا ما كانوا يشعرون بأن أحدا يستمع لهم عندما يعبرون عمّا يفكرون. وفي هذه المرحلة، تظل سوى خطوة واحدة لذكر أولئك الذين حُرموا من الحق في التعبير عن رأيهم بحرية – مثل الحائز على جائزة نوبل، نيلسون مانديلا أو السلمي الألماني كارل فون أوسيتسكي. ثم نمر لتناول قضية المسؤولية التي تنبثق من حقوق الإنسان الأساسية.

نكيّف أساليبنا حسب الفئات العمرية للتلاميذ وحسب قدراتهم. ونعلم، على سبيل المثال، أن لعب الأدوار أداة جيدة لتعليم الأطفال الأصغر سنّا أهمية حقوق الطفل. وأما الأطفال الأكبر سنا، فنَدعوهم لاتخاذ موقف بشأن الحالات الصعبة التي تبين معضلات الحياة الحقيقية. ولكن علينا أولا وقبل كل شيء، أن نحرص على أن تكون هذه الجلسات وثيقة الصلة بالموضوع، وأن تشجعهم على التفكير النقدي.

التجربة الشخصية كنموذج

ويمكن للنقاش القائم على الأسئلة المفتوحة أن يعزز قدرة التلاميذ على التعاطف. ما هي العنصرية؟ بماذا يشعر الشخص الذي يعاني منها يوميا؟ ما هي عواقبها؟ في مجموعات صغيرة، يتعلم التلاميذ صياغة وجهات نظرهم وإثراء مفرداتهم النظرية. وننطلق من التجارب الشخصية للشباب لتسليط الضوء على البعد الكوني لحقوق الإنسان، ووضع إطار مؤمّن مشترك يتيح لهم مواجهة آراء الآخرين.

وتستفيد برامجنا أيضا من أرشيف المركز، وكذلك من أعمال الحائزين على الجائزة، والتي تجسد أمثلة قوية وملموسة للمبادرات لصالح السلام. بدأ بالروائية السلمية النمساوية برثا فون سوتنر، التي تعد أول امرأة تحصلت بصفة فردية على جائزة نوبل في عام 1903، على إثر مشاركتها المستمرة في حركة السلام الدولية؛ مُرورا بالناشط الأمريكي مارتن لوثر كينغ الذي توج في عام 1964؛ وصولا إلى المحامية الإيرانية شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام سنة 2003 لاستخدامها للأساليب غير العنيفة لتعزيز حركة الحقوق المدنية، أو لبَذلها جُهودا جسورة لعالمية حقوق الإنسان.

ولتَوسيع نطاق التجربة، نشجع المدرسين على مواصلة النقاشات التي بدأوها في المركز، في الفصول الدراسية. ويتم لهذا الغرض توفير مجموعة من أنشطة الدعم والأنشطة الرامية إلى إرساء المكتسبات على موقعنا الالكتروني. و كثيرا ما يرسل إلينا المدرسون تعليقاتهم الإيجابية حول مدى تأثير زيارة التلاميذ على تنشيط تفكيرهم و مناقشاتهم.

توريل روكسيث (النرويج)، مديرة التربية في مركز نوبل للسلام، حيث تقود فريقا يتكون من أربعة مدرسين.

«ساحة نوبل» عمل فني من تصميم الفنان الأمريكي ديفيد صمول، نصب في وسط مركز نوبل للسلام.

© Johannes Granseth / Nobel Peace Center

هل تنقّل الأدمغة الأفريقية خيار أفضل من الهجرة؟

لوك نغواي

في أكتوبر 2016، أثار تقرير لصندوق النقد الدولي ضجّة إعلامية: جاء فيه أن *«عدد المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء الإفريقية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي بلغ 7 ملايين عام 2013، قد يبلغ 34 مليونا عام 2050»*. وأكّد التقرير على أن *«هجرة العمال الشبان والمتعلّمين تضرّ أيّما ضرر بمنطقة تُعاني أصلا من ندرة رأس المال البشري»*. ولا فائدة في استعمال القوّة لإيقاف هذا النزيف الذي ينخر القارّة منذ عقود. بل يجب إدماج المسار المُتّبع في الخارج صلب المناهج الجامعية الإفريقية، وتشجيع الهجرة قصيرة الأمد التي تسمح بعودة الأدمغة إلى بلدانها الأصلية.

جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي يحمل عنوان *آفاق الاقتصاد العالمي* (أكتوبر2016) أن *«هجرة الأدمغة أمر جسيم و خاصة في ما يتعلق بجنوب الصحراء الإفريقية»* وأن *«هجرة العمّال الشبان المتعلمين يضرّ أيّما ضرر بمنطقة تُعاني أصلا من ندرة رأس المال البشري. كما أن الفئة المتعلّمة من المهاجرين أصيلي المنطقة تُعدّ أكثر كثافة بالمقارنة مع المهاجرين المتعلمين الآتين من الدول النامية الأخرى. علما وأن هجرة العاملين المُؤهّلين تأهيلا عاليا هي مُكلفة جدا على الصعيد الاجتماعي والدليل على ذلك ما انجر عن مغادرة أطباء ومُمرّضات من مالاوي وزمبابواي، من فقدان لرَفاهة العيش إلى جانب الخسائر على الصعيد الاقتصادي البحت»*. هذا الوضع ليس بالجديد إذ أن هجرة الأدمغة الإفريقية بدأت منذ سنوات 1980.

هجرة مُؤقّتة في الستّينات

غداة فترة الاستقلال، خلال الستينات والسبعينات، كانت تهدف سياسات التعليم العالي في إفريقيا إلى تكوين النُخب الخاصّة بها استجابة لحاجيات الدول في طور البناء. وقد تلقى جزء من هذه النخب تعليمه في الخارج، وبالخصوص في الدول المُستعمِرة السابقة أو في الكتلة السوفياتية. وكان الطلبة يتمتعون بمنحٍ من الدولة ومُطالبين بالعودة إلى بلدانهم للمساهمة في إنمائها. في الكاميرون، على سبيل المثال، كان يفرض التزاما عشريا على كافة المتمتّعين بالمِنح. أما دول الكتلة السوفياتية، فكانت تفرض مغادرة الطلبة الأفارقة فور انتهائهم من الدراسة.

وفي غيرها من الدول، يكتسي التشجيع على المغادرة صيغ أخرى: صعوبات في الاندماج المهني، مواطن شغل محجوزة، سياسات التفرقة، التمييز في الدرجات، الخ.

في المقابل، كانت الدول المستقلّة حديثا تمنح مناصب جذّابة لأبنائها الحاصلين على الشهادات العليا، معتمدة باستمرار على إذكاء حماسهم للاستقلال وشعورهم بالجدوى، وذلك في شكل شعارات تمجّد دورهم مثل *«البلاد في حاجة لكم!»*.

خلال العشريتين التي تلت حصول الدول على استقلالها، كان تنقّل الأدمغة الإفريقية يندرج في حركة الهجرة الواسعة ذات الصبغة المؤقتة، على الأقل من حيث النوايا.

الهجرة كأفق للحياة في الثمانينات

ولكن خلال السنوات 1980 و1990، في أغلب الدول الإفريقية، تضاءلت نشوة فترات الاستقلال ليحل محلها شعور بخيبة الأمل. لم يتمّ الإيفاء بالوعود بالخروج من الفقر. واضطرت أجهزة الدولة على القيام بحملات متتالية لـ«*ضبط النفس*» من خلال تقليص الانتدابات. فإذا بحلم مشروع الصالح العام المشترك يتبخّر، ليستقرّ الاحساس بعدم الجدوى. وتغيّر بالتالي معنى الحصول على الشهادات، خاصّة وأن *«إمكانية التشغيل»* أصبحت في مقدمة الأولويات في السياسات التربوية، سواء كان ذلك في إفريقيا أو خارجها. وأصبح الطلبة يتّجهون نحو التكوين الذي يسمح لهم بالحصول على مهارات تؤهلهم لاقتحام السوق العالمية للشغل.

والحال أن هجرة الكفاءات الآتية من دول الجنوب لم تكن لتزعج دول الشمال التي أصبحت تتسابق في سبيل استمالة المواهب وتجهد في إيجاد الحلول لتجديد القوى العاملة. إن التشيّخ الديمغرافي المرتقب، وكذلك بعض سياسات الحدّ من التكوين، على غرار *نوميروس كلوسوس* بالنسبة للأطبّاء في فرنسا، أجبر هذه الدول على الإلتجاء أكثر فأكثر إلى اليد العاملة الأجنبية.

وهي تتبنّى سياسة انتقائية للهجرة تعمل بمقتضاها على ملاءمة خصوصيات المهاجرين مع حاجيات اقتصادها. وأمام افتقارها للكفاءات في المجال الطبي، تستقبل فرنسا الأطباء الأجانب، في حين تجلب ألمانيا الأجانب من ذوي الكفاءات المتطابقة مع متطلبات القطاع الصناعي.

إن الاختصاصات المهنية في مجالات الصحة والإعلامية والمالية والتكنولوجيا من شأنها أن تيسّر، أكثر من غيرها، إمكانية التنقّل على الصعيد الدولي. وهذا يعني أن العولمة تمحي تدريجيا الحواجز القائمة بين الأسواق الوطنية والأسواق العالمية للشغل، وهذه الديناميكية الاقتصادية تُساعد على توحيد معايير المناهج الجامعية والشهادات على الصعيد العالمي.

> «تمكنت الدول الإفريقية من اقتحام العولمة «خلسةً»»

وإن تمكنت الدول الإفريقية من اقتحام العولمة *«خلسة»* باعتبار أن ليس لها دائما القدرة على فرض وجهة نظرها، فإن الأمر يختلف بالنسبة للأفراد. هؤلاء ينجحون أحيانا في الاستفادة من العولمة من خلال المشاريع التربوية التي يُطوّرونها، وعبر آفاق مهنية وإمكانيات أخرى متاحة (استهلاك، سفر، الخ).

إلا أن هذه الحالات المرتبطة بالرفاهية الشخصية لا تتوافق بالضرورة مع الأهداف الشاملة للدول الأفريقية، ولا مع توجّهاتها ولا أولوياتها.

ومهما يكن من أمر، فإن السياسات الداخلية للدول الأفريقية تُمثّل أحد العوامل التي حوّلت هجرة الأفارقة المُؤقّتة إلى هجرة دائمة، بالنظر إلى المعادلة الديموغرافية لدول الشمال ومقتضيات العولمة.

فغابت الآفاق الحقيقية للهجرة وزالت نيّة العودة، والسبب في ذلك، كما أسلفنا، لا يعود فحسب إلى العوامل الاقتصادية (الشغل، الراتب، ظروف العمل) أو السياسية (الاضطهاد، انعدام الأمن)، بل أصبحت الهجرة هدفا في حد ذاتها.

قدرات كامنة في الشتات المعاصر

يبدو أن الدول الأفريقية غير قادرة في الوقت الراهن على إيقاف هجرة الأدمغة. وسوف تبقى الاستراتيجيات المُعتمدة لإعادة المهاجرين إلى الوطن غير مُجدية، طالما لم تُعالج الحكومات الأسباب العميقة للهجرة، و طالما لم تُعط الأولوية لجلب الأدمغة التي غادرت الوطن.

هناك خيار آخر– وقد يكون الحل – يتمثّل في إدماج الأدمغة المهاجرة في المناهج الجامعية للدول الأفريقية. من شأن هذا التداول للكفاءات أن يفتح آفاقا جديدة في عصر العولمة الذي لا يمكن للدول الإفريقية أن تتجاهله.

«اخترت مغادرة بلادي لأنني كنت أظنّ آنذاك أن ليس لدي أي أفق هناك وأن الحياة أفضل هنا، في أوروبا. وأعتزم البحث عن عمل في بلادي ريثما أُنهي دراستي، مع الإحتفاظ بإمكانية الإقامة هنا، في إيطاليا إن استحال عليّ العمل في بلادي». تلك هي شهادة الطالب الأفريقي ثرتيس شيميل، التي أدلى بها للمُصوّر الكنغولي بورجس نابوتاوو.

© Bourges Naboutawo

منذ عدّة سنوات، تكوّنت شبكات جامعية وعلمية بين الدول الأصلية للشتات الإفريقي والدول التي يقيم فيها، كما هو الحال بالنسبة لجامعة «*مونتاني*» في الكاميرون التي أقامت علاقات مع المركز الاستشفائي الجامعي بديجون وجامعة باريس XIII في فرنسا، وكذلك مع جامعة أودين ومركز طب القلب بميلانو في إيطاليا. ووضع المغرب برامج وطنية لتجنيد الأدمغة المهاجرة، مثل المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج.

وفي هذه البرامج دعم للجهود الوطنية في البحث العلمي والتكنولوجي. وفي سنة 2009، عقد المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بالرباط اتفاقيات مع هياكل مختلفة بالخارج، وخاصة منها جمعية الأخصّائيين المغاربة في الإعلامية بفرنسا وشبكة الكفاءات المغربية بألمانيا.

ويستفيد مجال الصحة أيضا من هذا التعاون. وقد ربط الصيادلة الكاميرونيون المستقرون في بلجيكا علاقات مع جامعة دوالا ليُعطوا دروسا في المستحضرات الصيدلانية. كما تُنظّم جمعية الأطباء الكاميرونيين ببلجيكا منذ عام 2010 ملتقيات مهنية وحملات إعلامية تحسيسية ووقائية لفائدة أهالي الكاميرون.

التداول، نمط جديد للهجرة

هذا ويفضّل البعض من دول الشمال «*التنقل المتداول*»، أي الهجرة قصيرة الأمد التي تُمكّن الأجانب من العمل ومن التخصّص لفترة محدودة قبل العودة إلى بلدانهم. في ألمانيا، يحظى هذا «*التنقل المتداول*» بدعم من المؤسسة الألمانية للاندماج والهجرة، وكذلك من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تحت اسم *تريبل واين*، والوكالة الفدرالية للشغل، ويعود بالفائدة على الدول الأصلية ودولة الاستقبال على حد السواء، بفضل نقل المهارات والمعارف. أما المعني بالأمر الأساسي، فهو يستفيد من التكوين خلال الممارسة المهنية، ويربط علاقات مهنية نافعة، ويتمتّع بحياة أفضل خلال إقامته في الخارج مع امكانية استثمار مدّخراته في ما بعد في بلده الأصلي.

© Bourges Naboutawo

في تصريحها إلى المصوّر الكنغولي بورجس نابوتاوو، تقول الطالبة لوفلين نغيتسا: «يجد الطلبة الأفارقة الدارسين في أوروبا صعوبة في تقرير العودة إلى بلدانهم بعد حصولهم على شهائدهم». أمّا هي، فتبقى عازمة على العودة إلى الكاميرون بعد حصولها على الإجازة في الألكترونيك وعلى الماجستير في علم الآليات، مُوضّحة أن «المرء يكون دائما في وضع أحسن عندما يكون في بلده»، رغم مشاكل التشغيل، وانعدام الأمن والتربية والصحة التي تدفع بالشباب خارج القارّة. وتعتقد أنه يُمكن إيجاد حلول لهذه المشاكل إن توفّرت الإرادة السياسية

ونجد في الميدان الجامعي مثل هذه الممارسات التي تضمن الانتفاع المشترك بين الدول الأصلية ودول الاستقبال، خاصة في الولايات المتحدة وكندا، وبنسبة أقل في المملكة المتحدة وفرنسا، حيث يشرف الجامعيّون الأفارقة الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي والبحث في هذه الدول، على برامج للتعاون في بلدانهم الأصلية، بمساندة من تلك المؤسسات.

ومنهم محمود ممداني الذي أنشأ سنة 2010 معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ماكيرار (أوغندا) بعد انتهاء مهمته كمدير لمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة كولومبيا في نيويورك (الولايات المتحدة)، وكذلك عصمان كان، صاحب كرسي «*الإسلام والمجتمعات المسلمة المعاصرة*» بجامعة هارفارد في بوسطن (الولايات المتحدة) الذي بعث سنة 2016 برنامجا للتبادل الجامعي ينتفع منه الطلبة في السنغال، بلده الأصلي.

وتطول قائمة الباحثين والجامعيين الأفارقة الذين ساهموا في تجديد التعليم العالي والبحث في بلدانهم الأصلية بفضل برامج التعليم والبحث ومشاريع النشر المشترك.

إن إدماج المهاجرين الأفارقة في سوق الكفاءات العالمية يضمن لهم تنمية قدراتهم التنافسية ويحفظهم من الجمود الذي قد يلحقهم لو بقوا في بلدانهم الأصلية نظرا لظروف العمل السيئة والمحيط غير الملائم للتألّق المهني. وهذا صحيح بالنسبة للأساتذة-الباحثين والعاملين في مجال الصحة، وبالأخص في ما يتعلق بالمهن الحديثة مثل الإعلامية، والاتصالات، والمالية أو التكنولوجيات الحيوية.

وأبرز تقرير صندوق النقد الدولي أن الأدمغة الإفريقية المهاجرة «*يمكن لها أيضا اقتراح برامج دقيقة لإعادة التأهيل المهني وتكوين الإطارات. وحين تتظافر الكفاءة والعلاقات والخبرة مع الإلمام بالآفاق العالمية والتقاليد المحلية، فإن شتات المهاجرين بوسعه أن يُساهم في تدعيم المحيط الاقتصادي في بلاده الأصلية، وفي تحسين نجاعة مشاريعها وتعزيز موقعها في الأسواق الجديدة*».

وإذا بذلنا الجهد اللازم لتحويل تسرّب الأدمغة إلى تنقّل الأدمغة، فسنكون قد فتحنا الطريق أمام سبل جديدة للتعاون، وطرق جديدة للتنمية في الدول الأفريقية ووسائل جديدة للتأثير تستمدّ قوتها من التنشئة الاجتماعية الدولية.

لوك نغواي (الكاميرون) باحث ومستشار مستقل. ألّف سلسلة من الدراسات بالخصوص في مجال التعليم العالي، كما درّس في جامعة دوالا (الكاميرون)، ونانتار وأفينيون (فرنسا).

الجامعة

وديمقراطية السّذّج

جان ويناند

تغيرت علاقتنا مع العالم بصفة جذرية جرّاء التقدم العلمي والتكنولوجي. وفقدت العلوم الإنسانية مكانتها الريادية ليحل محلها مبدأ «القدرة الكلية للاقتصاد». وفي هذا السياق، أضحت الجامعة في مأزق: هل يجب تكوين تقنيين قادرين على مباشرة الإنتاج حال تخرجهم، أم جامعيين ذوي تكوين أشمل قادرين على التفكير في مستقبل المجتمعات؟ إن مواجهة التحدّيات الحالية لا يمكن أن تنحصر في الواقعية الاقتصادية.

من بين الظواهر التي تتّسم بها بداية هذا القرن الحادي والعشرين، ومن أبرزها دون شك، انصهار الرموز المرجعية التي كانت تستدلّ بها مجتمعاتنا، والصعوبة التي يجدها الأفراد لتصوّر مستقبلهم بتفاؤل. و يزداد هذا الشعور حدّة بمشهد الحروب والهجرة الذي نتابع، مع الأسف، حلقاته يوميا.

تُضاف إلى ذلك التساؤلات حول طبيعة الكائن الحي، واستمرار أنظمتنا البيئية، وطريقة سير حرياتنا الديمقراطية والفردية، ودور الدولة، والعلاقة بين الدول والشركات متعددة الجنسيات القادرة على تخصيص إمكانيات هائلة لجمع المعلومات والمعطيات، ونشرها وحفظها، ولكن أيضا لتحويلها واستغلالها.

إن انعزالية بعض الدول الغنيّة، وانتشار الشعبوية، والدعم المذهل للحركات المتزمّتة، تحث على الاعتقاد بأن أنصار الحلول السريعة والسهلة، حتى لا نقول المستسهلة، يستحوذون على السلطة تدريجيا.

© Selçuk Demirel

هل يرغب حقّا السياسيّون في تنمية الفكر النقدي لدى الناس؟

وأمام هذه المخاوف التي تشغل العالم المعاصر، كان من الأرجح أن تضطلع العلوم الإنسانية بدور رائد، باعتبار أن مهامّها الأساسية تكمن تحديدا في توفير مفاتيح التوصّل لتفسير ما يجري في العالم الذي نعيش فيه. إلا أنها، وربما باستثناء علم الاجتماع، بقيت في موقع محتشم من الجدل القائم، وأصبحت تضمحلّ شيئا فشيئا من المناهج الجامعية.

إن المكانة المُخصصة للعلوم الإنسانية في تقهقر واضح في أغلب مناطق العالم، وبالخصوص في الدول المتقدّمة. وما نلاحظه هو، من جهة، تقلّص سعة امتدادها: فالمعاني التي تحملها لم تعد تغذّي مجالات التعليم التقني. ومن جهة أخرى، فإن الإمكانيات التي يتمّ توفيرها للعلوم الإنسانية، سواء كان ذلك للتدريس أو للبحث، في انخفاض مستمر.

© Frank Herfort (www.frankherfort.com)

ان الأسباب التي أدّت إلى هذه الوضعية مُتعددة إلى درجة أنه لا يمكن تقديم تفاصيلها في هذا المقال. وسأكتفي بالتعرض إلى دور السلطات السياسية.

ما هي أولويّات السياسيين؟

في عالم لم يعد فيه التشغيل التام قيمة ثابتة، أصبح التطابق الكامل بين التكوين والمهنة، الذي من شأنه أن يُؤدّي إلى موطن شغل، هاجسا حقيقيا. ومن ثمّ، يبدو من الأفضل تكوين حاملي الشهادات بما يؤهلهم للتشغيل مباشرة في عمل مُحدّد، بدلا من تكوين جامعيين في المجالات النظرية. وكمثال على ذلك، فقد أعلنت الحكومة اليابانية، في يونيو 2015، عن نيّتها في تخفيض هام لأقسام العلوم الاجتماعية والفلسفة والآداب، بل وفي إلغائها تماما من الجامعات التي تُشرف عليها الحكومة رسميّا. وقد صرّح آنذاك الوزير الأول الياباني بأنه من الأفضل توفير تعليم ذي صبغة عمليّة يساعد على استباق حاجيات المجتمع، بدلا من تعميق البحث الأكاديمي الذي يبقى نظريّا بالأساس.

لكن، هل يمكن للجامعة أن تقتصر على تكوين فنّيين من ذوي الاختصاصات الدقيقة الذين سيبقون جاهلين للمجالات الخارجة عن النطاق الضيّق لتخصصهم؟ وقد وصل بنا الأمر إلى حدّ التساؤل عمّا إذا كان السياسيون الذين تعود إليهم مسؤولية التوجيه، يرون ضرورة في تكوين أناس قادرين على التفكير بشكل شامل وبصفة نقدية. في بعض الدول، الجواب هو بكل وضوح بالنفي. وفي دول عديدة أخرى، لا أو لم يعد يُمثّل الأولوية، بل هو أحيانا موقف السلطات الجامعية نفسها التي أصبحت المردودية هاجسها.

في عالم يصعب فيه الاعتراف بالمُثل الفلسفية والأخلاقية، ما زالت الجامعات تحظى برصيد من الثقة لدى العموم. وحتى تحافظ على هذا الرصيد وتدعمه، يتحتّم عليها التصرّف بطريقة مثالية. والمختصّون في العلوم ليسوا دائما في منأى عن بعض الانتقادات التي تطال أحيانا نزاهتهم الفكرية.

لذلك أصبح العلم محل شك في نظر عدد متزايد من الناس. إن تقديم ما يُسمّى بالحقائق البديلة - *ألترناتيف فاكتس* - (إلزام تُفنّده الوقائع) يُمثّل نموذجا مُهمّا. ولا فائدة، طبعا، من أن نُطوّل في تحليل المواقف المرتابة، المُتأتّية أحيانا من أعلى مستويات الدولة، حول حقيقة التغيّر المناخي، أو وضع نظرية تطوّر الأجناس في منافسة مع نظرية الخلق، وكأن الرأيين مُتساويان. وأمام هذا الوضع المتغيّر، يُمكن للجامعات أن تمثل مرجعا قويا في ما يتعلق بالحرية. وهو أمر مرتبط طبعا وإلى حد كبير، بإرادتها، لكن يبقى على الدول توفير الوسائل الكفيلة بتأمين الاستقلالية الحقيقية للجامعات.

دور العلوم الإنسانية

لو نظرنا إلى الجامعة في صيغتها المثالية، لكان للعلوم الإنسانية حيّزا مركزيا. ومع ذلك لا تؤخذ هذه العلوم بجدّية. وفي أغلب الأحيان، إذا تمّ الإبقاء على هذه المواد، فيكون لغاية توظيفها بصفة قسرية نوعا ما. وكمثال على ذلك، فإن ضرورة المقاربة الفلسفية في علوم الأحياء مقبولة في ما يخص المسائل الأخلاقية، لكن يصعب إدراك الفائدة من دعم بحوث حول الفيلسوف كانت، أو حول الفلسفة القروسطية أو في علم الظواهر.

يعتبر العديد من المختصين في العلوم أن البحوث في الانسانيات لا تنتمي إلى العلوم بالمعنى التام. ويأتي عدم الفهم هذا بالخصوص من كون العلوم الصحيحة تفرض نموذجها المعرفي، أو على الأقل ممارساتها في البحث، على كافة العلوم الأخرى. وحيث أن العلوم الإنسانية تهتم بالأساس بالمعنى، ينجر عن ذلك حتما نوع من النسبية في النتائج.

عمل فني من مجموعة «منازل مفتوحة للعموم» للمصوّر الألماني فرانك هارفورت

ومن ناحية أخرى، فإنه لا يخطر ببال أحد أن ينتقد النخب التقنية التي تحظى باحترام الجميع لما تُساهم به في الإنتاج الصناعي، وفي الثروة الاقتصادية، وكذلك في ما ننعم به من جودة الحياة ومن رفاهة مادّية. على عكس النخب الفكرية التي تتمثّل مهمتها أيضا في الإزعاج من خلال طرحها لتساؤلات على المجتمع، ومَواقفها الناقدة تجاه السلطة، وأيضا قدرتها على فك رموز المعنى – دائما المعنى – الخفيّة، المحجوبة، المُتكتّم عنها، بينما يغمرنا التدفّق المتواصل للإعلام.

> *لّما ينتهج القادة طريقا ركيزتها الوحيدة هي الواقعية الاقتصادية، فهل في ذلك نوع من التبرير لرغبتهم في استعباد الشعوب من خلال تجهيلها؟*

بيد أن العلوم الإنسانية التي تُفكّر بطريقة مختلفة عن الأنماط الثنائية، هي بالذات القادرة على توفير الأدوات الضرورية لفهم العالم المُعقّد الذي يُحيط بنا. وإن غابت، فسيُفسح المجال تدريجيا – وربما بشكل لا رجعة فيه – أمام «ديمقراطية السذّج»، وهي العبارة التي استعملها عالم الاجتماع الفرنسي جيرالد برونر.

العلامات المُنذرة بالظلامية

أمام التحديات العملاقة التي يطرحها تقدّم العالم المعاصر، نظرا للتطوّر المُذهل للتقنيات التي تُعيد النظر بشكل عميق في أنمَاطنا الاجتماعية، لا يمكن أن ينحصر الجواب في البحث عن الرفاهية الاقتصادية، وإن كان من الضروري توفير مستوى أدنى في الدول الأقلّ نموّا، بالأولوية. لكن الاقتصار على ذلك لا يعدو أن يكون بمثابة ورقة التوت التي تُغطّي حقائق أكثر تعقيدا وأكثر أهمّية. فالجواب الوحيد الملائم يكمن في فهم العالم الذي نعيش فيه وإدراك مقوماته. هذا الفهم يمرّ عبر الثقافة، الثقافة العميقة، وليس ثقافة الترفيه – أو على الأقل ليس ثقافة الترفيه فحسب –، ثقافة مُتغذّية بكثافتها التاريخية، ثقافة مُتعدّدة اللغات، ثقافة تُعنى بمنابعها، تتعمق فيها كي تستوعبها أكثر، وتفهم حاضرها وتستشرف مستقبلها. هي إذن ثقافة مستوعبة لكل المعطيات، ولا يُمكن أن تكون كذلك إلا بالإضافة التي تُقدّمها العلوم الإنسانية، علوم لا يمكن الاستغناء عنها.

إن الجهل بموقع الإنسان في الكون، بتاريخه وثقافته، وبكل الأشياء التي تستوجب معرفتها الدقيقة مناهجَ صارمة أحيانا، هذا الجهل، هذه الاستهانة، بل هذا الاحتقار تجاه المدافعين عن هذه الأشياء، هي علامات تُنذر باقتراب التسلّط والظلامية.

إن القادة الذين يسلكون طريقا ركيزتها الوحيدة هي الواقعية الاقتصادية، تكون مبرراتهم موصومة في أحسن الحالات، بوصمة الجهل. وفي أسوأ الحالات، قد تدلّ على رغبتهم في استعباد الشعوب من خلال تجهيلها. ومن هذا المنطلق أتى حديثي عن الرهان الديمقراطي الأكبر الذي يتمثل في طريقة تصوّر وضع العلوم الاجتماعية ودورها في مجتمعاتنا.

جان ويناند (بلجيكا) أستاذ بجامعة لياج منذ سنة 2007، وشغل خطة عميد كلية الفلسفة والآداب منذ 2010 لحين انتخابه سنة 2017 عضوا بالأكاديمية الملكية البلجيكية. وشارك في رئاسة اللجنة الدولية لبرنامج المؤتمر العالمي للانسانيات الذي انعقد في مدينة لياج في أغسطس 2017 بالاشتراك مع اليونسكو.

خارطة طريق لتغيير العالم

© Create Peace Project (www.createpeaceproject.com)

عمل فنّي أُنجز أثناء ورشة للمنظّمة غير الحكومية ابعث مشروعا للسلام، تمثّلت في تبادل رسائل للسلام بين طلبة من كل أنحاء العالم

فرناندو م. رايمرز

إذا ما أردنا العيش في سلام مع بعضنا البعض، لا بّد من تزويد الجيل الجديد بتعليم يساعده على استيعاب المخاطر التي تهدد عالمنا وعلى ومواجهتها. لهذا الغرض، وضع الخبير فرناندو رايمرز (فنزويلا) مشروعين من ابتكاره لتعليم المواطنة العالمية في جامعة هارفارد.

التعليم هو بالأساس توفير الفرص للأفراد لتطوير المهارات العملية والمعرفية التي تساعدهم على العيش بطريقة تسمح لهم بتحقيق الأهداف التي يصبون إليها.

وتعود هذه الفكرة إلى التشيكي جان كومينيوس، وهو أخصائي في العلوم التربوية عاش في القرن السادس عشر. وقد ذكر في كتابه «ديدكتيكا مانيا» أن تحقيق السلام في العالم مرتبط بإرساء تعليم كوني.

وانطلاقا من نفس القناعة، تم ادراج الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وكذلك في ديباجة دستور اليونسكو.

وقد أدّى إدراج هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الانسان إلى انبعاث «ثورة صامتة» من أروع الثورات التي شهدتها البشرية. وارتفعت على الصعيد العالمي نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من 50 % في عام 1948 إلى أكثر من 85 % اليوم، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يستطيعون القراءة من 36 % إلى 85 % في نفس الفترة (ارتفاع نسبة التعليم في العالم، 2017). وقد أتى هذا التطوّر في الوقت الذي نما فيه عدد سكان العالم من 2,5 مليار نسمة إلى 7,3 مليار نسمة، مما يكسبه أهمية أكبر.

وعلى مدى العشر سنوات الماضية، عملت جاهدا لبلورة أفضل السبل لتطوير الأنظمة التربوية بهدف تأهيل الطلاب ليكونوا مواطنين في عالم شمولي. وانتهيت إلى أن عملية اقتناء المهارات العالمية ترتكز أساسا على توفير مناهج دراسية عالية الجودة وعلى كفاءات تربوية مؤهلة ومؤطرة.

وبمُساهمة فريق من المساعدين، قمت بإعداد برنامجين دراسيين مكتملين، يغطيان مراحل التعليم من رياض الأطفال إلى التعليم الثانوي. ونواصل حاليا التعاون مع شبكة من المدارس في جميع أنحاء العالم، لتطوير الموارد التعليمية قصد تعزيز التربية على المواطنة العالمية.

من الاهتمام إلى الشغف

لقد تم تحقيق المنهج الدراسي الأول، الذي نشر في كتاب «تقوية قدرات المواطنين العالميين (2016)» خلال عامي 2011 و2012، ليتم تدريسه من ستة إلى ثماني ساعات أسبوعيا، وذلك من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي. وكنا أنجزناه في البداية خصيصا للشبكة العالمية للمدارس المستقلة «أفينيوز: مدرسة العالم»، عند افتتاح أول مركز لها في مدينة نيويورك.

وحتى نزوّد الطلبة بالقدرات التي من شأنها أن تساعدهم على تطوير وعيهم بالمحيط الكوني وأن تمنحهم المزيد من التحفيز والقدرة على مجابهة التحديات العالمية، قمنا بوضع مجموعة من المهارات تتضمن تعلّم الأخلاقيات، واقتناء المعارف والمهارات الاجتماعية، والتعرف على الذات وأساليب التفكير.

ويحتل مبدأ الاستقلالية الذاتية مركزا أساسيا في مفهومنا للكفاءة العالمية، ويعني طريقة تفكير تجعل كل فرد قادرا على تنمية طاقته في احداث الفارق، والأخذ بالمبادرة وتحمل أدوار قيادية.

منهجيتنا مبنية على التعلم من خلال انجاز المشاريع، وهي منهجية تحرّض الطلاب على تنمية اهتماماتهم الخاصة ورغباتهم، كما تفسح المجال لمشاركة الأولياء وأفراد المجتمع.

وبدلا من الاكتفاء بتلقين المعارف للطلاب، نشجعهم على إثبات تضلّعهم في موضوع ما من خلال انجاز مشروع سواء كان عرضا للدمى المتحرّكة (رياض الأطفال)، أو خطة عمل (الصف الثالث) أو مؤسسة اجتماعية (الصف الثامن). وعلى سبيل المثال، يدرس الطلاب في الصف الثالث من التعليم الابتدائي علاقات الترابط العالمية، من خلال إنجاز مشروع لصناعة الشوكولاطة، مصحوبا بحملة تسويقية، حتى يتبينوا حقائق سلسلة التزويد بالمواد الغذائية على الصعيد العالمي، وأخلاقيات التجارة الحرة ومشكلة تشغيل الأطفال.

وبعد نشر هذا المنهج الأول وتوزيعه على نطاق واسع، ارتأينا ضرورة إصدار نموذج مبسط لتسهيل تطبيقه بصفة أوسع. كما ساعدتنا ردود فعل المدرسين الذين اعتمدوا هذا المنهج على تحسينه حتى يكون أكثر نجاعة وسهل المنال.

كيف يسير عالمنا؟

أما المنهج الثاني الذي يحمل عنوان *ستون درسا لتكوين الطلاب على إرساء عالم أفضل* (2017)، فيَحتوي على ثلاث أدوات لتحقيق هذا الهدف: تتناول الأولى كيفية تصميم وتكييف برنامج لتعليم المواطنة العالمية؛ والثانية طريقة لرسم استراتيجية مدرسية للتربية الكونية؛ أما الثالثة فهي تتضمن برنامجا دراسيا نموذجيا، تم تصميمه حسب المنهجية المعروضة في الكتاب.

إن تطبيق مثل هذا المنهج هو في متناول مدارس عديدة ومتنوعة، مهما كانت مواردها ومهما كان الدعم المرصود لها. ونظرا لوجود نموذج ملموس، نتلقى مقترحات من المدرسين الذين طبقوا المنهج. ومع أنه يقتصر على خمسة دروس فقط لكل سنة، فهو يوفر تعليما متسلسلا ومحكما، يرمي إلى الحصول على مجموعة واضحة من نتائج التعلّم.

ويرسم هذا المنهج الدراسي الثاني خارطة طريق للكفاءات العالمية ـ في تناسب مع أهداف التنمية المستدامة ـ تساعد خريجي المدارس الثانوية على استيعاب مفهوم العولمة وتقدير الفرص المتاحة للأفراد للعمل المشترك لصالح مجتمعاتهم.

كيف نصبح مواطنين عالميين؟

في إطار المبادرة العالمية للابتكار في مجال التعليم، (وهي مجموعة تعاونية دولية للسياسات البحثية)، التي أقودها حاليا في جامعة هارفارد، أتعاون مع عدد من المعاهد والشبَكات في مختلف أنحاء العالم. ونتعلم معا كيفية تنفيذ مناهج دراسية معدة خصيصا لتعزيز المواطنة العالمية. وقد تمت ترجمة المنهجين الذين وصفتهما أعلاه وتَكييفهما باللغات الصينية والإسبانية والبرتغالية .

وأدركنا أن تهيئة الظروف الملائمة لتعليم المواطنة العالمية بجودة عالية وعلى نطاق واسع تتطلب قيادة جماعية، وتنسيق الجهود بين عدة مؤسسات من القطاعين العام والخاص على أمد طويل، حتى يتم تأهيل المعلمين القادرين على إعطاء تلك الدروس.

كما يجب منح السلط التربوية امكانية تبادل التجارب لتسريع بروز ثقافة تطوعية للقيادة المشتركة. وكما شرحت في كتاب «طالب واحد في كل مرة. قيادة حركة التعليم العالمية» (2017)، فإن هذه الثقافة ضرورية لجعل أنظمة التعليم في مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين.

وقد تبيّن أن المناهج الدراسية االتطوّعية ذات الجودة العالية والأساليب التربوية الناجعة من شأنها أن تؤهل الناشئة على تقلّد صفة المواطنين العالميين الفاعلين. إن التعليم هو بالتأكيد الدافع الأساسي لتحريض الطلاب على بناء عالم أفضل. ويتوجب علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، التعجيل في تأهيل كل المتعلمين على وجه الأرض والذين يبلغ عددهم 1,2 مليار نسمة.

فرناندو م. ريمرز (فنزويلا) خبير في ميدان التربية العالمية. وهو أستاذ في ممارسة التربية الدولية في مؤسسة فورد، ومدير المبادرة العالمية للابتكار التربوي وبرنامج السياسة التعليمية الدولية في جامعة هارفارد.

© janbitter.de

إذاعة كليدو

إذاعات وصُوَر

جولة في باماكو

النص: كاترينا ماركيلوفا

الصور: ماركو دورمينو / مينوسما

الاحتفاء بالإذاعة من خلال الصور: ذلك هو التحدّي الذي تجاوزه ماركو دورمينو بنجاح، وهو مصوّر يعمل لدى الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات، ومتخصّص في توثيق حالات الطوارئ لا سيّما في أمريكا الوسطى ومالي.

إذاعة بنكان

انضمّ دورمينو إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) في عام 2013، وكان في العاصمة باماكو عندما أطلقت البعثة إذاعة ميكادو أف. أم. في يونيو 2015. ويغطي بث هذه الإذاعة التي يروق للمتساكنين تسميتها بـ«راديو السلام»، منطقة واسعة في شمال مالي حيث تعيش المجموعات الساعية لتحرير الأزواد، ومجموعات أخرى. وتهدف الإذاعة إلى تزويد الجمهور بمعلومات دقيقة وموثوقة عن جميع تفاصيل عملية السلام في مالي، ومن ثم المساعدة على إرساء السلام والمصالحة الوطنية. ويشير إسم ميكادو ـ وهو إسم لعبة ـ إلى قوّة الشعب الموحّد.

وبفضل برامجها باللغتين الفرنسية والبمبارا، إضافة إلى لغات محليّة أخرى (فولا، سنغي، عربية، تاماشيق) في بعض الحصص المتخصّصة، سرعان ما اكتسبت إذاعة ميكادو أف. أم. ثقة السكان في شمال البلاد وأصبحت أكثر وسائل الاتصال انتشارا في منطقة غاو.

وكان هذا النجاح الواضح حافزا لتحمّس بعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما) للاحتفاء باليوم العالمي للإذاعة (13 فبراير) بوصفه المناسبة المثلى للإشادة بميكادو أف. أم.، وبالإذاعة بشكل عام باعتبار أنها أصبحت، حسب المصوّر ماركو دورمينو «*الأداة الرئيسية لنشر الثقافة والآراء السياسية في مالي ونظرا لدورها الرئيسي في الحياة اليومّية للماليين*». وانطلق هذا الإيطالي البالغ من العمر 41 عاما، ليجوب أزقة باماكو وشوارعها بحثا عن محطات إذاعية! إنّها مهمّة صعبة، حيث أن، في أغلب الأحيان، لا يقع مقرّ الاذاعات في أفضل المناطق: «*إن بعض الأحياء في باماكو ليست مرسومة على الخريطة. ومن شأن أي شخص أن يفقد طريقه. وعموما، لم تكن لدي سوى فكرة تقريبية عن المكان الذي كنت أقصده*».

اكتشف دورمينو في غضون أسبوع واحد، العديد من المحطات الإذاعية في المدينة – ليس كلها، ولكن العديد من الإذاعات الأكثر شعبية في مالي – كليدو، بنكان، غوينتان، جيكافو، القناة 2، قناة الحرية...

وحيثما ذهب، تلقى دورمينو ترحيبا حارا من الجميع كما تمتّع بحرية تامة وحظى بالدعم الكامل من العاملين في تلك الإذاعات. يقول دورمينو : *«التقيت بصحافيين محترفين ذوي الكفاءة العالية، ملمين بالنواحي التنظيمية وملتزمين بمهامهم، سواء كانوا يعملون في منشأة عمومية كبيرة مثل القناة 2 أو محطة خاصّة صغيرة... كانوا جميعا متحمسين وملازمين في مواقعهم بإرادة حقيقية»*.

و مثلما اعتاد دائما القيام به أينما كان، أراد دورمينو من خلال إجراء هذا التحقيق الصحفي، استيعاب عقلية السكان، ويقول: *«ما نسمعه في الإذاعة يمثّل آراء الناس، ومشاعرهم وأصواتهم. إن عاشت الإذاعة، فبفضل الجمهور»*. وبالفعل، تعدّ الإذاعة الوسيلة الإعلامية الأقرب إلى الناس. ووفقا لمنظمة اليونسكو، لا يزال البث الاذاعي يصل إلى أكبر عدد من الناس بالمقارنة مع غيرها من وسائل الإعلام. في أفريقيا، تبلغ نسبة المنازل التي تحتوي على جهاز راديو شغال بين 80% و 90%. وفي عام 2016، فاق عدد الذين يستمعون للراديو في جميع أنحاء العالم عدد الذين يشاهدون التلفزيون أو الذين يستخدمون الهواتف الذكية. إن الإستماع إلى الراديو لا يستوجب من المرء أن يكون قادرا على القراءة، كما أن الراديو يستطيع بلوغ تجمعات ضئيلة عن طريق البث بلغتهم.

وتبقى تكلفة الإذاعة زهيدة مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى. بالنسبة للبث، يمكن إنشاء محطة أف. أم. صغيرة بطاقة 40 واط بأقل من 5000 دولار. أما في ما يتعلق بالاستقبال، في المناطق حيث يستحيل توزيع الصحف المطبوعة بسبب انعدام البنية التحتية للنقل، وحيث إمدادات الطاقة الكهربائية الضرورية للبث التلفزيوني غير مضمونة، فإن جهاز راديو ترانزستور يعمل ببطارية صغيرة يكفي للحصول على الأخبار.

إذاعة ميكادو

إذاعة القناة 2

إذاعة جيكافو

وفي محاولة منها لتعزيز الوصول إلى الإعلام عبر الإذاعة، اعتمدت منظمة اليونسكو في عام 2011، يوم 13 فبراير يوما عالميا للإذاعة، ولهذا التاريخ بعد رمزي بما أن إذاعة الأمم المتحدة أنشئت في مثل ذلك اليوم من العام 1946. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار اليونسكو في سنة 2013.

إذاعة ليبرتي

إذاعة القناة 2

إذاعة كليدو

إذاعة غوينتان

زينب البدوي في هاراري، عاصمة زيمبابوي، أثناء تصوير المسلسل التلفزي «تاريخ أفريقي» الذي بثّته قناة بي. بي. سي. خلال شهري يوليو وأغسطس 2017. تظهر في الصورة وهي تتحاور مع النحّات آلن آدم الذي استُعملت أعماله في المسلسل لإبراز تقليد صناعة الحديد في أفريقيا في العصور القديمة

© Kush Communications

زينب البدوي: هوّيتي المتعددة فرصة ثمينة

أجرت المقابلة ياسمينا شوبوفا

زينب البدوي صحافية بريطانية سودانية الأصل، ذاع صيتها لدى مشاهدي الشاشة الصغيرة. أخرجت مجموعة *تاريخ أفريقيا العام* الصادر عن منظمة اليونسكو في سلسلة تلفزيونية من تسعة أجزاء لصالح قناة بي. بي. سي. البريطانية، ممّا سمح لهذا الكنز المعرفي من الوصول إلى آلاف المشاهدين. و يعرض هذا العمل التلفزيوني الفريد من نوعه تاريخ القارة الأفريقية من عصور ما قبل التاريخ إلى العصر الحديث، مستهدفا بشكل خاص جمهور الشباب والأفارقة. توضح زينب البدوي ظروف انتاج هذه السلسلة، كما تتناول مسألة انعدام المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، والصعوبات التي تواجهها النساء اللاتي يتعاطين مهن الإعلام عند سَعيهن لتحقيق التوازن بين العمل والحياة العائلية.

بثت القناة التلفزيونية البريطانية العالمية الإخبارية بي. بي. سي. وارلد نيوز السلسلة الوثائقية التي قمت بإنجازها في تسعة أجزاء حول تاريخ أفريقيا، في يوليو و أغسطس 2017. من أين استلهمت هذه الفكرة؟

تاريخ أفريقيا طويل، وثري ومعقد، لكن تم تجاهله وإهماله، وغالبا ما يُقدّم بصفة مشوهة وجزئية. وهذا ما يزعجني دائما. لذلك، سعدت كثيرا لما اكتشفت، قبل عدة سنوات، تاريخ أفريقيا العام الذي أصدرته اليونسكو والذي يقصّ تاريخ أفريقيا منذ العهود الأولى إلى العصر الحديث، في الآلاف والآلاف من الصفحات قام بتحريرها أوّلا وبالأسَاس باحثون أفارقة. ولذلك الحين، لم يسبق لي أن سمعت عن هذا العمل الجبار إلّا القليل.

وقلت في نفسي: *هذا التاريخ العام لأفريقيا يمثل سر اليونسكو الأكثر كتمانا! ومن ثمّ، انطلق المشروع.*

أشتغل في وسائل الإعلام منذ أكثر من خمس وعشرين عاما، بعثت خلالها العديد من المشاريع، ويمكنني القول بصراحة وبكل صدق إن هذا المشروع هو إلى حد بعيد الأكثر إثارة، والأكثر أهمية وقيمة، مقارنة بكل المشاريع الأخرى.

إنه مشروع تراثي فريد من نوعه، لأنه لم يسبق في تاريخ البث التلفزيوني أن تم تناول تاريخ أفريقيا منذ العهود الأولى إلى العصر الحديث بصفة ممنهجة. لقد حاولت روايته – وآمل أنني نجحت في ذلك – بطريقة مقنعة، مستهدفة بشكل خاص الجمهور الأفريقي ولا سيما الشباب. رجائي أن تساعدهم مشاهدة هذه السلسلة على إدراك مدى روعة قارتهم، مهما كانت المنطقة التي ينتمون إليها.

كيف تنوين ترويج السلسلة لوضعها في متناول أكبر عدد ممكن من المشاهدين؟ هل هي متوفرة على شبكة الإنترنت؟

ما إن تمكنا من ترجمة مجمل الأجزاء إلى عدّة لغات، سوف نوفرها لجميع القنوات التلفزيونية المنتمية للقطاع العمومي في أفريقيا ودول الكاريبي وكذلك البرازيل. وهي عملية مكلّفة وتتطلّب وقتا طويلا. هذه السلسلة ليست متوفرة حاليا على شبكة الإنترنت، لكنها قد تكون في المستقبل. وسوف يتم عرضها مرة أخرى، في عام 2018، على قناة بي. بي. سي. وارلد نيوز . كما نفكر في طرق أخرى لبثها.

تاريخ أفريقيا العام هو عمل أكاديمي. كيف تمكنت من تكييفه ليصبح في متناول الجمهور الواسع؟

أنا شخصية تلفزيونية. بحكم تجربتي الطويلة في عالم التلفزيون، حرصت على أن تستند هذه السلسلة على معارف علمية متينة. ولكن من الضروري أيضا أن تكون جذّابة بصريا. هي ليست دروس تاريخ مصوّرة. كنت حريصة على جعل الشباب يرغبون في مشاهدتها. وفي اعتقادي، لا فائدة من اعداد برامج علمية إن لم يشاهدها أحد.

عملت كل جهدي حتى أجعلها ممتعة وسهلة الفهم وحيوية. على سبيل المثال، حين تطرقت لموضوع التجارة عبر الصحراء، ذهبت للبحث عن سوق للإبل، وامتطيت جملا، إلا أنني هويت على الأرض... نعم، لقد حصل ذلك وخجلت كثيرا لأن جدي كان تاجرا للإبل!

> *المهم في نظري هو أن تروي هذه السلسلة تاريخ الشعب الأفريقي في بعده الحيوي وليس من خلال ما خلفه التاريخ من ركام وعِظام*

المهم في نظري هو أن تروي هذه السلسلة تاريخ الشعب الأفريقي في بعده الحيوي وليس من خلال ما خلفه التاريخ من ركام وعِظام.

وبطبيعة الحال، قمنا بعرض الآثار إن اعتبرنا ذلك مناسبا، لكن غايتنا الأولى هي رواية تاريخ الشعوب الأفريقية. وحيثما ذهبنا، بحثت عن آثار الأعلام المذكورة في *تاريخ افريقيا العام*، لأجعل منها شخصيات في الشريط الوثائقي، ومن بينها أسهاما نجاشي أكسوم، أو الملك البربري جوبا الثاني الذي تزوج من ابنة مارك أنطونيو وكليوباترا، وكذلك السوداني بيي ملك الكوش الذي حكم مصر في القرن الثامن قبل الميلاد. تلك هي المنهجية التي اتبعتها: أن نستهل دائما السرد بقصة تتعلق بمسار الأشخاص.

ما هي مساهمة المجتمعات المحلية في هذا المشروع؟

إستَخدَمْتُ طواقم تصوير محلية في كل بلد. كان العمل شاقا للغاية ومُنهكا، لكن جميعهم كانوا ممنونين: لقد حضروا المقابلات، واكتشفوا المواقع وتعلموا الكثير عن بلدانهم. ولما انتهينا، قال لي البعض: *«لم أكن أتصوّر وجود كل هذا في بلادي!»*.

ما هي الصعوبات الرئيسّية التي واجهتك أثناء التصوير؟

تمثّلت إحدى المشاكل في الحصول على المواد الأرشيفية من محطات التلفزيون الوطنية. كان الجميع على استعداد للتعاون، ولكن في نهاية المطاف، تجد نفسك فارغ اليدين! وتكمن المشكلة الأخرى في الحاجز اللغوي. أنا أعمل باللغة الإنجليزية، لكن معظم شعوب غرب أفريقيا يتكلمون الفرنسية. وفي شمال أفريقيا، يتحدّثون اللغة العربية بالأساس. ولحسن الحظ، فانني أتقن اللغة العربية أكثر من الفرنسية.

في الواقع، تمثلت المشكلة الرئيسية في قلة عدد النساء اللاتي يمكن أن أجري معهن مقابلات. الأغلبية الساحقة من الخبراء هم من الرجال. وحتى أراعي بعض التوازن بين الآراء، حاولت، حيثما أمكن، أن أسجل تصريحات للنساء.

كيف تعتبرين موقع النساء في المشهد الإعلامي اليوم؟

لا بد من النظر إلى هذه المسألة من مختلف جوانبها: ظهور النساء على الشاشة في مثل الدور الذي أقوم به، إجراء مقابلات مع النساء الخبيرات وعدم الإكتفاء بالخبراء الرجال، وجود النساء في مواقع السلطة الحقيقية في المؤسسات الإعلامية بغض النظر عن ظهورهن على الشاشة، وطريقة تغطية قضايا الجنسين في وسائل الإعلام.

هناك تحسن ملحوظ من حيث تواجد النساء في وسائل الاعلام وظهُورهن على الشاشة. لكن الرجال لا زالوا يشغلون أغلب المواقع العليا.

في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة، تبقى نسبة النساء من بين الأساتذة الجامعيين ضئيلة، مقارنة بالرجال. وهذا يعني أن كلّما سعيت للحصول عن رأي خبير، فسوف تكون النتيجة في أغلب الأحيان من حظ الذكور.

وفي ما يتعلق بالنساء في مواقع السلطة، سواء في الدول الغربية أو الأفريقية أو الآسيوية، فإن الصورة ليست أفضل. ولا تزال المؤسسات الإعلامية الغربية الكبرى تحت سيطرة الرجال، بما في ذلك بي. بي. سي.، بالتأكيد، حيث تشغل النساء المستويات المتوسطة والدنيا في الإدارة، أما المستويات العليا، فيحتلّها الرجال.

وكثيرا ما يتم التطرق لقضايا الجنسين بطريقة سطحية، لا سيما في البلدان التي تكون فيها الأفكار المسبقة راسخة الجذور.

لقد أدرت النقاش في منتدى القيادة باليونسكو سنة 2011، وفي تلك المناسبة، قلت إن تعليم الفتيات هو «مسؤولية عائلية». كيف ذلك؟

نعم، هذا صحيح نسبيا. كنت أفكر في جدي الشيخ بابكر، الذي كان رائدا في تعليم الفتيات في السودان في مطلع القرن العشرين، عندما كانت البلاد تحت الاحتلال البريطاني.

في ذلك الوقت، لم تكن المدارس مفتوحة للفتيات، ولكن جدي الأكبر أراد تغيير هذا الوضع، وبدأ ببناته. وعلى الرغم من اعتراض السلطات البريطانية والمجتمع السوداني، تمكّنَ من إنشاء مدرسة لأطفاله في منزله.

في الواقع، كان لديه العديد من الأطفال. وكان ذلك موضع ممازحة صلب عائلتنا: كنا نقول إنه من أقوى المؤيدين للنساء لحد أنه تزوج من أربع!

وحتى أتحدث بأكثر جدية، أقول إنه كان حقا صاحب رؤية . لقد سلك سلوكا يقتدى به عندما حرص على تعليم بناته اللواتي قمن في ما بعد بتأسيس مدارس أخرى. لقد كبرت بمعية عماتي الحاصلات على درجة الدكتوراه من الجامعات الغربية، وقد بلغن اليوم سن الثمانين. وفي الوقت الحالي، يدير عمي جامعة الأحفاد للبنات في الخرطوم، حيث يتم تعليم الفتيات من السودان ومناطق أخرى من أفريقيا والعالم العربي.

لذلك، أندهش لما أسمع من البعض أن الفتيات المسلمات لا يمكن لهن التمتع بالتعليم لأن ذلك يتعارض مع القيم الاسلامية!

يأخذ منك عملك كثيرا من الوقت. كيف توفقين بين العمل والحياة العائلية؟

يصعب على النساء الأمهات أن يحققن مسارا مهنيا. وبما أن النساء هن اللاتي يضعن الأطفال، لا مفرّ من بعض الانقطاعات عن العمل، مهما كانت طبيعة المهنة. لذلك، لا بد لكل منا أن تختار ما يناسبها. وإن وقع اللجوء إلى الانقطاع عن العمل لرعاية الأطفال خلال فترة طويلة ـ من أربع إلى عشر سنوات ـ فسوف يكون الثمن باهضا إذ يتسبب ذلك، في بعض الأحيان، في الإبتعاد عن مسار الأحداث، ويتطلب في ما بعد الانطلاق من الصفر مجددا، في الوقت الذي يكون فيه الآخرون قد تسلقوا السلم الوظيفي.

© Kush Communications

خلال تصوير سلسلة «تاريخ أفريقيا» في السودان

هل حصل أن واجهت مثل هذا الوضع؟

هناك احتمال. كنت محظوظة لأنني كنت أشتغل في الأستديو. وبالرغم من ذلك، انقطعت مرارا عن العمل لأنني أنجبت أربعة أطفال. إنه عدد كبير! ولو كنت دون أطفال، لكنت على الأرجح قد أضفت سنتين أو ثلاث سنوات إلى حياتي المهنية – من يدري!

تعتبرين أن لديك هوية متعددة. هل يمكنك توضيح ذلك؟

اليوم، كل الأوروبيين هم ثمرة الإختلاط. ولكن عندما تضاف سمة اللون، تكون الهوية المتعددة أكثر وضوحا. ولدت في السودان، وانتقلت إلى المملكة المتحدة في سن الثانية. في ذلك الوقت، كان عدد الوافدين من أفريقيا أو آسيا إلى أوروبا أقل بكثير. وقد ازداد عددهم الآن. وأعتقد أن ذلك لم يعد يشكل نفس الصعوبات التي عرفناها في السابق.

أنا أنتمي إلى عائلة مسلمة، بدون شك، لكن المسلمين هم جزء من المشهد الأوروبي. ولهذا السبب، لما نتحدث عن المسلمين في أوروبا، أخيّر مثلا أن نقول *«البريطانيون المسلمون»* بدلا من *«المسلمين البريطانيين»*. يكفي أن نضع الإسم قبل الصفة، تماما كما يفعل الأمريكيون. قد يبدو الفرق طفيفا، ولكن في الواقع، يحمل دلالات كثيرة، بل هو تعبير عميق قد يؤدي إلى تغيير الذهنيات.

أعتقد أن هويتي المتعددة الأبعاد هي ميزة تسمح لي بالانتماء إلى ثقافتين في نفس الوقت، إحداهما أورُوبية والأخرى غير غربية. ولا أرى في ذلك أي صراع مضمر، بل لدي فقط شعور بأنني أحظى بأفضل ما في الثقافتين!

ولدت **زينب البدوي** في السودان وانتقلت إلى لندن في سن الثانية. وهي صحفية بارزة في المجال السمعي البصري، درست في جامعة أكسفورد وجامعة لندن التي منحتها عام 2011 شهادة دكتوراه فخرية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، اعتبارا لمساهمتها في مجال الصحافة الدولية.

تتمتع زينب البدوي بخبرة واسعة في التلفزيون والإذاعة، حيث قامت بتقديم العديد من البرامج. واشتهرت بشكل خاص ببرنامجها *«هارد توك»* (حوار حاد) على قناة بي. بي. سي.، وهو برنامج حواري مع أبرز الشخصيات العالمية. كما تقدم برنامج *«غلوبل كواستشنس»* (أسئلة شاملة) وبرنامج *«وارلد ديبايت»* (حوارات عالمية) لصالح بي. بي. سي. وارلد نيوز، يتم بثهما على قناتي بي. بي. سي. التلفزية والإذاعية.

وهي حاليا رئيسة الجمعية الملكية الأفريقية، وراعية لمؤسسة بي. بي. سي. ميديا أكشن، ونائبة رئيس جمعية المملكة المتحدة للأمم المتحدة، وعضوة في مجلس إدارة مؤسسة الاتحاد الأفريقي، كما تشارك في شبكة *«غلوبل أجندة كاونسل»* التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

ومن خلال شركتها الخاصّة *«كوش كومينيكايشن»*،أنتجت زينب البدوي وقدمّت العديد من البرامج، ومن بينها السلسلة التلفزيونية عن تاريخ أفريقيا، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو.

رسم للفنانة كولين روبين استعمل في الحملة الإعلامية لإسبوع التحرك الأوروبي لمناهضة العنصرية 2017 بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، يوم 21 مارس، نظمته اليونايتد، وهي شبكة أوروبية لمقاومة القومية والعنصرية والفاشية، ولمساندة المهاجرين واللاجئين والأقليات

© Coline Robin

اليونسكو، فطنة جماعية فعّالة

أودري أزولاي

عُيّنت أودري أزولاي (فرنسا)، الوزيرة الفرنسية السابقة للثقافة والاتّصال، مديرة عامّة لليونسكو في 10 نوفمبر 2017. وهي المرأة الثانية التي تشغل هذا المنصب والشخصية الحادية عشر التي تتولّى إدارة المنظّمة. وكانت، طيلة مسيرتها، ملتزمة وناشطة في الدفاع عن التنوّع الثقافي، وهي عازمة على المثابرة وفق هذا الإلتزام في ممارستها لمهامها على رأس اليونسكو، يونسكو تتلاءم مع العصر الحديث وتُساهم في بناء عالم الغد.

© UNESCO / Christelle Alix

أودري أزولاي في مراسم التنصيب، 13 نوفمبر 2017.

«أطمح في أن تؤثر اليونسكو بكل ثقلها لإضفاء بعد إنساني على العولمة»، هذا ما صرّحت به أودري أزولاي بمناسبة تنصيبها كمديرة عامّة في 13 نوفمبر 2017. وتمثل اليونسكو في نظرها طاقة إنتاج للمقاييس التي من شأنها أن تدفع بالمجتمع إلى التقدم، ووكالة للخبراء تُساهم في نشر المعرفة لدى الجمهور الواسع، ومنتدى لتصوّر عالم الغد.

وتعتبر أودري أزولاي أن تصوّر عالم الغد يتطلب منا أن نتوحّد، وأن إعادة بناء هذا التوحّد يشترط الإعتماد على القيم الكونية لإرساء السلام من خلال التعليم والثقافة والعلوم والحرّيات، مع مراعاة البعد الزمني. وتوضح *«أن اليونسكو في علاقة مباشرة مع مستقبل الإنسانية على مدى الزمن البعيد، من خلال مهامها، وتبليغ صوتها، وأنشطتها الملموسة»*، مؤكّدة على الأولوية التي يجب منحها لأفريقيا وللنساء. لأفريقيا لأن هذه القارّة *«تضمّ كل تحديات مستقبلنا المشترك وحلولها»*. وللنساء لأنه يتوجّب علينا *«أن نعيد لهن مكانتهن ليأخذن بزمام مصيرهن ويكن قوة فاعلة لدفع مجتمعاتنا نحو التقدم»*.

كما أكّدت أودري أزولاي على الدور المتميّز الذي يعود لليونسكو في تنسيق التعاون الدولي والربط بين المعايير والإجراءات العملية، بأكبر قدر ممكن من الجدوى. وصرّحت في هذا الصدد: *«هذا يتطلّب منّا مواصلة التفكير، مع تنمية العلاقة الأساسية التي تربطنا بالأوساط الفكرية وخاصّة منها في كل المجالات العلمية التي تتدارس باستمرار التعقيد الذي يُميّز العصر الحاضر»*.

ومن المشاغل الرئيسية في قرننا هذا، والذي يتوجّب على اليونسكو الإشراف عليه باعتباره مرتبطاً بكل واحدة من مهامّها الأساسية، هو حسب المديرة العامّة *«التوفيق بين الثورة الرقمية والعلمية غير المسبوقة التي نعيشها، وبين القيم الإنسانية التي نحملها»*.

وبالإعتماد على كفاءات اليونسكو الجليّة التي تُمكّنها من المساهمة في تحقيق جدول أعمال 2030 لمنظمة الأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة) ومن تطبيق اتفاق باريس حول تغيّر المناخ، أكّدت أودري أزولاي على ضرورة تكثيف التحالفات مع مؤسسات نظام الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمدن، والمجتمع المدني.

ويقينا منها بأنه لا يُمكن إيجاد حلّ لأيّ من التحديات الكبرى التي يُواجهها عالمنا اليوم من طرف دولة بمفردها ودون الاعتماد على الركائز الأساسية المتمثّلة في العلوم والتربية والثقافة، تعتبر أودري أزولاي أنه على اليونسكو أن تساهم بكل طاقتها في وضع نظام عالمي يستند إلى العلاقات متعددة الاطراف وإلى القيم الإنسانية، قائلة: *«إن ما تتعهّد به اليونسكو، وما ندينه للعالم، هو أن نعمل في هذا الإطار مُتعدّد الأطراف على معالجة الأسباب العميقة لمصيرنا الجماعي»*.

وأمام التحديات المشتركة المُتعدّدة التي نواجهها جميعا، فإن عالما دون فطنة جماعية سيكون عالما مستضعفا، حسب أودري أزولاي التي تعتبر أن اليونسكو تُمثّل *«فطنة جماعية فعّالة»*.

20 سنة من الشراكة

جان-بول آغون يجيب على ثلاثة أسئلة

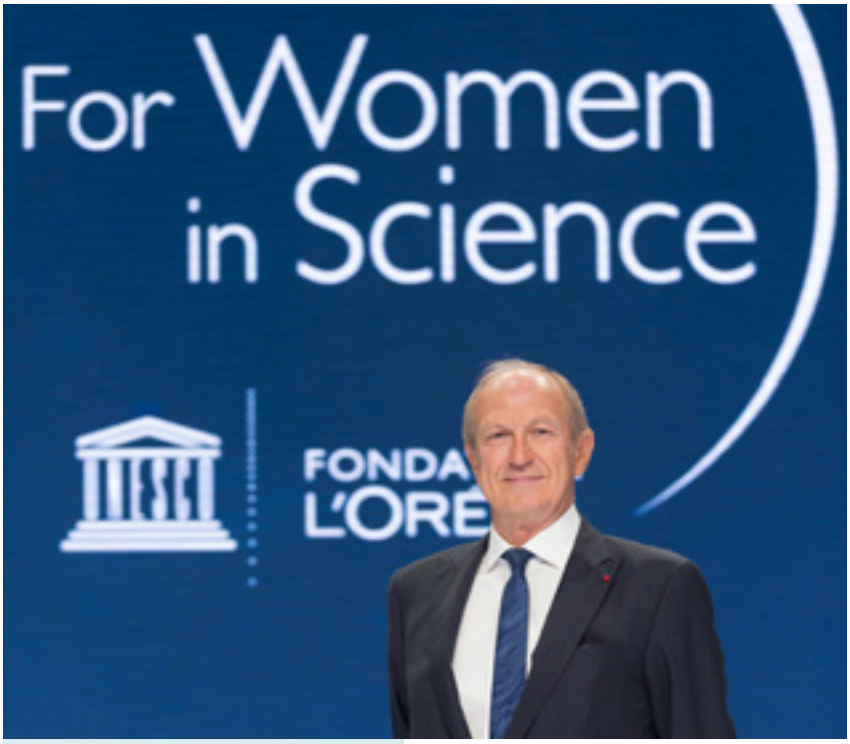

© L'Oréal Corporate Foundation

جان-بول آغون،
الرئيس-المدير العام لشركة لوريال

نحتفل في هذا العام بمرور عشرين سنة على بعث برنامج «لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم». كيف تحدد الشراكة بين لوريال واليونسكو؟

إن الشراكة مع منظمة اليونسكو فريدة من نوعها بالنسبة لمؤسسة لوريال. لما بعثنا في عام 1998 برنامج *«لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم»*، كان طموحنا هو تثمين قيمة العالمات من النساء من خلال إطلاق جائزة للتميّز العلمي مخصّصة للمواهب النسائية. وكنا نبحث عن شريك يشاطرنا هذه الرؤية الطموحة حول دور العلوم، وبصفة عامة دور المجتمع، تكون أكثر شمولية. وتبين بوضوح أن الشراكة مع اليونسكو هي الخيار الأفضل، باعتبار أننا ندافع عن نفس القيم الإنسانية والكونية. وبعد عشرين عاما من التعاون، توسّع نطاق برنامجنا بصفة رائعة. فنحن لا نكتفي بتقديم كل سنة جائزة لخمس نساء من بين العالمات البارزات، تمثل كل واحدة منهّن إحدى القارات الخمس، بل نقدّم أيضا منحا دراسية للباحثات الشابات في 115 بلداً.

في غضون عشرين عاما، كانت حصيلة هذه الشراكة أن قدمنا سويا الدعم لأكثر من 2700 امرأة. وتمثل اليونسكو شريكا متميّزا لضمان البعد العالمي لهذا البرنامج.

أما مؤسسة لوريال، فهي تضع كفاءاتها ومهاراتها الفنية، لخدمة هذه القضية الهامة المتمثلة في دعم الباحثات في كل مرحلة من مراحل مَسارهن المهني، وإبراز دورهن لدى الجمهور الواسع، مع التأكيد على أهمية تمثيل أفضل للمرأة في المهن العلمية من أجل مواجهة تحديات العصر.

لماذا كل هذا الاهتمام بقضية النساء العالمات؟

لقد أصبح عالمنا متقلبا ومريبا، أكثر من أي وقت مضى. نعيش في الوقت الراهن ثورة تكنولوجية واجتماعية وبيئية، ونواجه تحديات غير مسبوقة. كيف يمكن لنا أن نحرم أنفسنا من المساهمات العلمية لنصف المواهب في العالم؟ وكيف يمكن لنا انشاء عالم يشمل الجميع إذا استثنينا النساء؟ نحن بحاجة إلى الاستفادة من كل المواهب المتاحة بما فيها طبعا الكفاءات النسائية إذا أردنا مواجهة هذه المسائل في عصر معقد للغاية. لكن نسبة النساء في ميدان العلوم لا تزال دون المستوى المطلوب، حيث بقي *«سقف البلور»* حاجزا يمنَعهن من إثبات دورهن. هذه هي الحقيقة المرّة. إن نسبة النساء الباحثات من مجمل عدد الباحثين في العالم دون 30 %.

ولم تمنح سوى 3 % من جوائز نوبل في العلوم للنساء منذ تأسيس هذه الجائزة، ولم تحظ أي امرأة بهذه الجائزة في عام 2017. بالنسبة لمؤسسة لوريال ـ المنشأة الاقتصادية والجمعية الخيرية ـ من المستحيل تخيّل عالم بدون مساهمة النساء.

كيف يمكن لبرنامج «لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم» أن يذهب إلى ما أبعد لصالح قضيّة النساء العالمات؟

على مدى السنوات العشرين الماضية، يسعى برنامج *«لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم»* على الاعتراف بمساهمات النساء وتعزيز دورهن في هذا المجال حتى يثبت – عن طريق أمثلة ملموسة – المكانة التي تستحقها في المؤسسات العلمية. وهذا أمر هام بحد ذاته. إن تثمين المسار المهني للنساء اللاتي يشكلن مثالا يحتذي به، أمر أساسي لتشجيع الفتيات على اختيار المهن العلمية.

لكن حقيقة الأرقام تذكرنا أن هذا لا يكفي. بالرغم من ارتفاع عدد النساء في مجال البحوث بنسبة 12 % تقريبا على مدى السنوات العشر الماضية، وبالرغم من تزايد عدد اللاتي يتعاطين مِهنا علمية، ورغم أن الفتيات يمثلن حوالي نصف عدد الطلاب المسجلين في السنوات الأولى من الاختصاصات العلمية في الجامعات، غير أن النساء كثيرا ما يبقين في عزلة من الوظائف العليا : إن نسبة النساء في المناصب الأكاديمية ذات مسؤولية عليا لا تتعدى 11 %، *وفقا لتقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030*، الذي نشر في 2015.

ولا شك أن برنامجنا قد ساهم في تحسيس المجتمع العلمي وتجنيده. ولكن علينا أن نذهب إلى ما أبعد. لا بد من توطيد التعامل مع المنظومة بأكملها، أي مع المؤسسات والسلطات العمومية، وكذلك... مع الرجال. من أكبر مزايا برنامج *«لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم»* أنه ليس فقط قضية نسائية تناضل من أجلها النساء، بل هو يتيح للنساء امكانية المساهمة في إرساء عالم شمولي وهو شرط مسبق لإقامة مجتمعات عادلة ومتوازنة للجميع، نساء ورجالا، وقادرة على الاستجابة لتحديات عالم اليوم.

عادا يوناث:
البحث العلمي
بمثابة تسلّق جبل إفرست

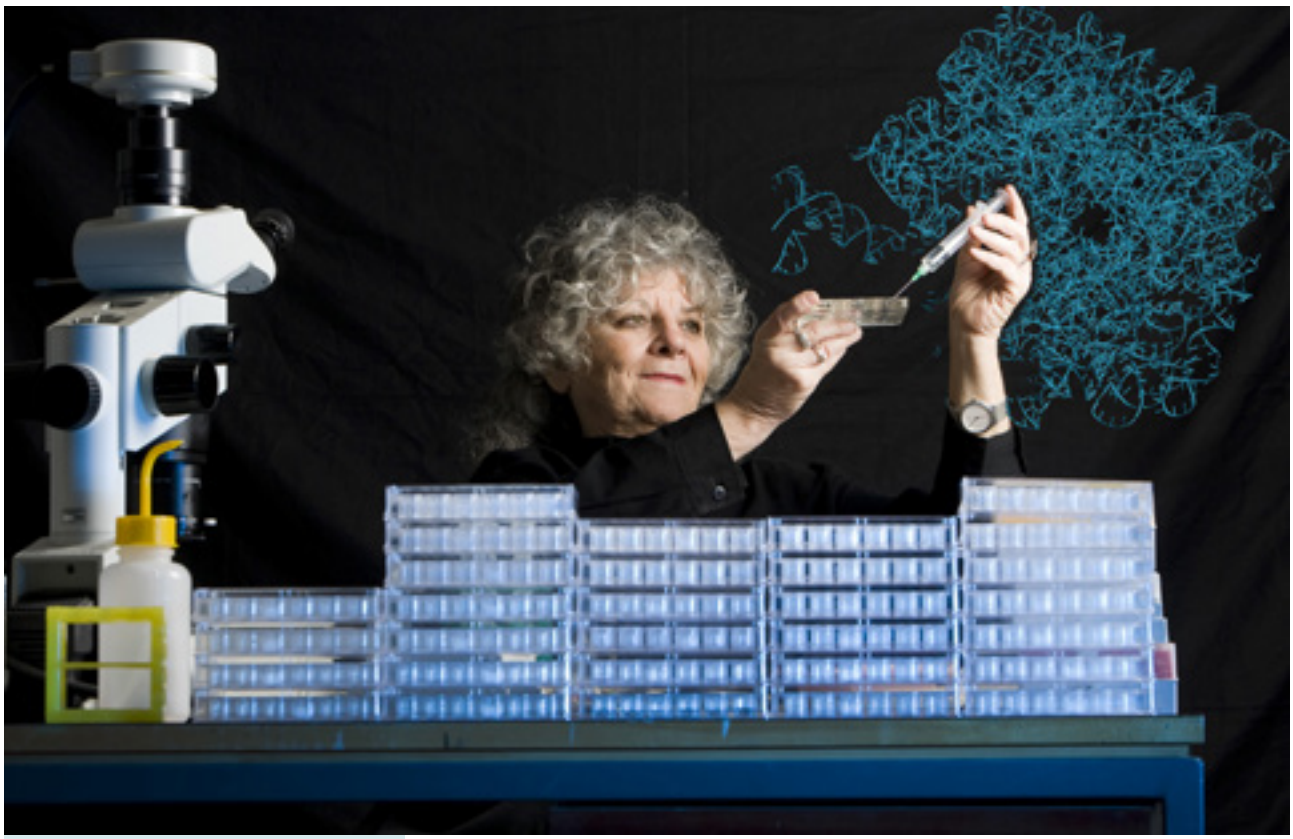

© Micheline Pelletier / L'Oréal FWS

الأستاذة عادا يوناث أثناء قيامها بتجربة في البلّوريات

أجرت الحوار كاتي نولان

تحصّلت العالمة عادا يوناث المختصة في البلّوريات، على جائزة نوبل للكيمياء 2009 لاكتشافاتها الرائدة حول هيكلية الريبوسومات ووظيفتها، هذه المادّة التي تقوم بتركيب البروتينات في خلايا الجسم. وكانت قد حصلت على جائزة لوريال-اليونسكو للنساء في مجال العلوم سنة 2008. وقد أحدثت أبحاثها ثورة في فهمنا لطريقة عمل المضادات الحيوية. تتحدث عادا يوناث في هذا الحوار غير الرسمي، عن حياتها الشخصية وتستحضر اثنين من نشاطاتها المُفضّلة: نقل الشعور بالفرحة الذي يمنحه تعاطي البحث العلمي للشباب، وتشجيع المخابر الصيدلية على تطوير مضادات حيوية ذات مفعول أفضل.

تنشر رسالة اليونسكو هذا المقال مساهمة منها في الإحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، في 11 فبراير.

متى بدأ اهتمامك بالعلم؟

أحب الاطلاع على كل شيء والتعرف على طريقة سير العالم. قمت باحدى أولى تجاربي العلمية وأنا في سن الخامسة، عادت علي بالمضرة. أردت قيس علوّ سقف منزلنا. كنّا آنذاك نعيش في القدس في شقة ذات أربع غرف تتقاسمها ثلاث عائلات. كنا في فقر مدقع. اتجهت إلى الشرفة، وأخذت في تكديس بعض الأثاث، طاولة وكراسي، دون أن أفلح في بلوغ السقف. ولما بدأت في تسلّق الأثاث، هويت في ساحة العمارة فانكسر ذراعي. هذه الحادثة لم تُثنني عن المواصلة، وبقي فضولي العلمي كاملا.

تقولين إن والديك كانا دائما يُشجّعانك على الدراسة، لكن السنوات الأولى كانت صعبة...

لم أجد أبدا أية صعوبة في التعلّم، لا في المدرسة ولا في المنزل. الصعوبات كانت متأتية من وضعيتنا الاقتصادية. ولا أخفي أن سرّ نجاحي كان يكمن في قوّة ذاكرتي، آنذاك على الأقل. كنت تلميذة نجيبة، ولكن لم يكن من السهل أن أبقى في المدرسة. كان لوالدي دكان صغير. تُوفّي أبي لما كنت في سن الحادية عشر. كانت لي أخت صغيرة، ولم يكن لدينا الا القليل من المال لتسديد حاجيات المعيشة. فاضطررت على العمل. قمت بكل ما في وسعي: كنست الأرض، وغسلت الصحون، وأعطيت دروسا خصوصيّة، وحرست الأطفال... في المعهد، كان هناك مخبر كيمياء وكُنت مكلفة بتنظيفه. فانتهزت الفرصة للقيام بتجاربي الخاصّة. كنت استيقظ على الساعة الخامسة والنصف صباحا، لأباشر ابتداء من الساعة السادسة في إعطاء الدروس الخصوصية في الرياضيات والكيمياء. كانت أيامي طويلة ولياليّ قصيرة جدّا، لكن ذلك لم يكن يُزعجني.

هل تعتقدين أن هذه المحن زادت في قوّة إرادتك؟

قد يكون كذلك. نعت بالجنون طيلة سنوات لأنني كنت أنطلق في بحوث يعتبرها غيري مستحيلة، لكنني لا أبالي بآراء الغير. المهم بالنسبة لي هو أن أرى أشغالنا تتقدّم، ولو بخطوات مُتأنّية، وليس محاولة إقناع العلماء الذين يعتقدون أن ليس لدينا «أيّة حظوظ». كانت حياة الباحث بالنسبة لي نوعا من الترف. إذ كان يتاح لي أن ألقي الأسئلة التي تشغلني على غرار «كيف تتكوّن البروتينات داخل الخلايا؟»، وفي المقابل أتقاضى مُرتّبا: يا له من عيش رغيد!

ماذا تقولين اليوم للشباب الذي يتهرّب من الدراسات العلمية؟

كلما يسمح لي الوقت إلا وأزور تلاميذ الثانوي، في إسرائيل أو في أي مكان آخر من العالم: اسبانيا، أستراليا، الهند، اليابان... أُحدّثهم عن التأثّر الذي شعرت به يوم شاهدت لأوّل مرّة بنية الريبوسوم. وأُقول لهم ان البحث العلمي هو فرحة في حد ذاته، وانه ممارسة مرحة. أشرح لهم أن أفضل وسيلة للعمل تتمثل في القاء السؤال الذي يشغل بالك، وفي الاجتهاد للعثور على الحل. وان نجحت في إقناع الأطراف المُموّلة بأن ذلك السؤال جدير بالاهتمام، فسوف تُوفّر لك النفقات الضرورية كي تكتشف الحل. أقارن دائما تحدّي البحث بالصعود إلى إفرست. ان الوصول إلى القمّة شيء رائع، لكن التسلّق مغامرة شاقّة.

عندما اكتشفت بنية الريبوسوم، غمرتني فرحة أقوى من فرحتي حين تسلمت جائزة نوبل. وكنت سعيدة لمشاهدة كل من كانوا ينعتوني بالجنون أو بالغباء أو بالحلم، وهم مصطفين لجانبي. أنا انسانة قبل كل شيء، والاعتراف بالمجهود يُثير إحساسا جميلا.

هل تغيّرت حياتك بحصولك على جائزة نوبل؟

يمكنني من هنا فصاعدا أن أهتمّ بالشباب. قبل نوبل، كشف سبر للآراء في تل أبيب أن عدد الذين يرغبون في التوجّه إلى الاختصاصات العلمية ضئيل جدّا. أما بعد حفل تسليم الجائزة، وحسب سبر جديد للآراء، ازداد عددهم بنسبة 40%. لو أن 10% فقط من هؤلاء الشبان يختارون فعلا دراسة العلوم، سأشعر بأنني قمت بعمل مفيد.

«تأثير ماتيلدا» مفهوم يعني الإنكار المنهج لمساهمة النساء العالمات في البحث. غلاف كتاب يحمل هذا العنوان، للروائية البريطانية إيلي إيرفينغ

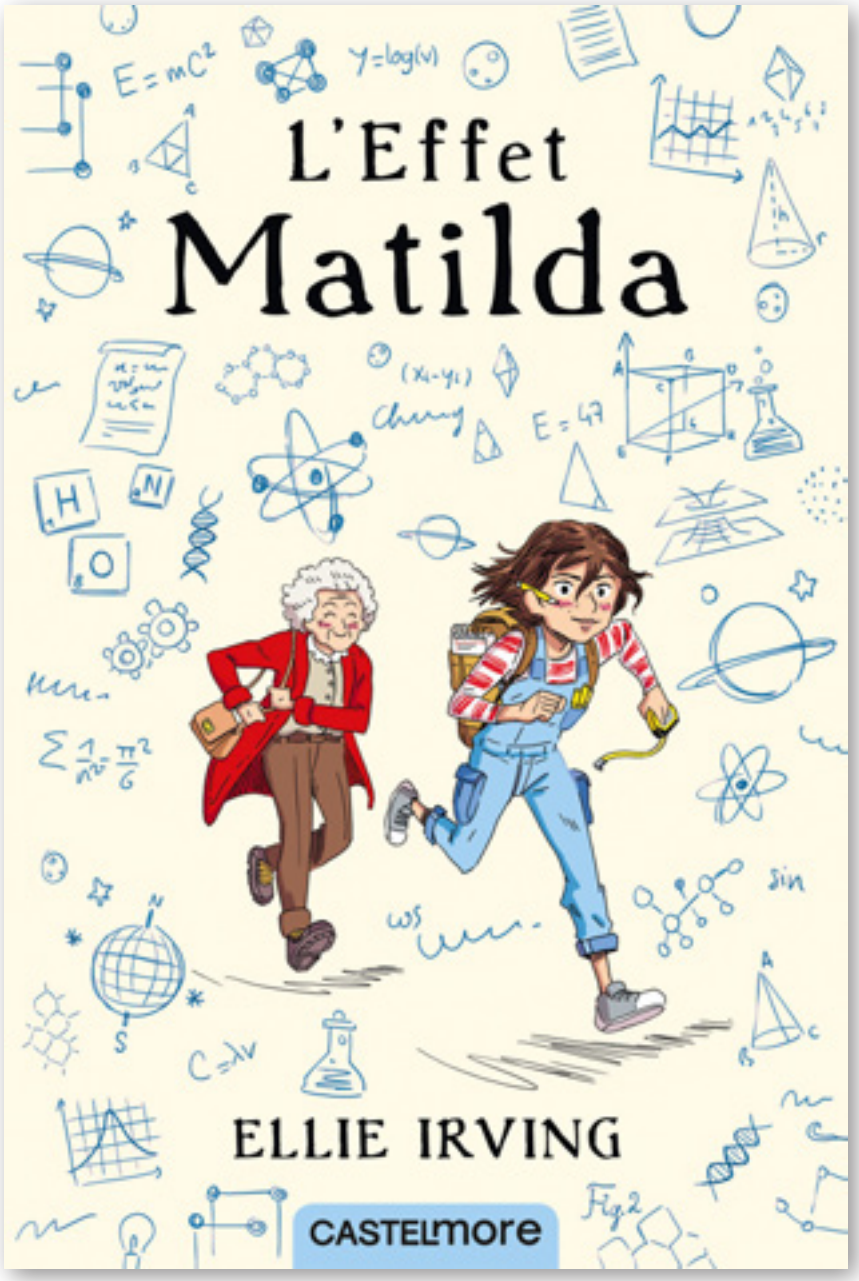

© Castelmore / Illustration de Romain Ronzeau / design original de Matt Jones

لا زالت النساء أقلية في المجالات العلمية

«إن المساواة بين الجنسين من شأنها أن تيسّر بروز حلول جديدة وأن توسع مجالات البحث. ولذلك لا بد من منحها الأولوية من قبل كل الفاعلين إن كان لدى المجموعة الدولية إرادة حقيقية في تحقيق أهداف التنمية». **هذا ما أكّده تقرير اليونسكو حول العلوم حتى عام 2030. وفي ما يلي تلخيص للوضع.**

بينما تواجه الدول حاجتها في تشكيل تجمع من العلماء والباحثين يتناسب مع طموحاتها من أجل التطوّر، نلاحظ أن مواقفها من قضايا المساواة بين الجنسين بدأت تتغير. في بعض الدول العربية، يفوق عدد النساء اللاتي يدرسن العلوم الطبيعية والصحة والزراعة في الجامعة عدد الرجال (الفصل 17). وتخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء 500 مدرسة للتدريب المهني لتقليص اعتمادها على العمالة الأجنبية، وسوف يخصص نصف هذه المدارس للفتيات في سن المراهقة (الفصل 17). وتبلغ نسبة النساء نحو 37% من مجمل الباحثين في العالم العربي وهي نسبة تفوق نسبة الاتحاد الأوروبي (33%).

عموما، تشكل النساء أقلية في عالم البحث، كما أنهن لا يحصلن إلا على تمويلات محدودة مقارنة بالرجال، ونسبة تَمثيلهن في الجامعات المرموقة وفي جمع المدرسين ذوي المستوى العالي أدنى من نسبة الرجال، مما يجعلهن في وضع غير متميّز في مجال النشر في الدوريات المؤثرة، (الفصل 3). أما المناطق التي تسجل أعلى مستوى في مساهمة النساء في البحث العلمي فهي: جنوب شرق أوروبا (49%)، ومنطقة الكاريبي وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية (44%). أما أفريقيا جنوب الصحراء فتبلغ نسبة 30% وجنوب آسيا 17%. ويعكس جنوب شرق آسيا صورة متناقضة حيث تمثل النساء نسبة 52% من الباحثات في الفلبين وتايلاند على سبيل المثال، في حين تبلغ النسبة 14% فقط في اليابان و18% في جمهورية كوريا (الفصل 3).

وعلى الصعيد العالمي، بلغت النساء نسبة التناصف (ما بين 45% و55%) في مرحلة الباكالوريوس والماجستير حيث يمثلن نسبة 53% من مجمل الخريجين، أما على مستوى الدكتوراه فتتراجع النسبة إلى 43%. تتسع الفجوة على مستوى الباحثين حيث بلغت حاليا نسبة النساء الباحثات 28،4% فقط، قبل أن تتدهور إلى مستويات ضعيفة جدا عندما يتعلق الأمر بمناصب صنع القرار (الفصل 3).

قامت عدد من الدول بوضع سياسات لتعزيز وتشجيع المساواة بين الجنسين. وهناك ثلاثة أمثلة: خصصت ألمانيا نسبة 30% للنساء في تشكيلة مجالس إدارات الشركات بحكم الاتفاقية الائتلافية لعام 2013، ووضعت اليابان معايير لمنح المساعدات للطلاب الجامعيين مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة النساء من بين المدرسين والباحثين، وأنشأت جمهورية الكونغو سنة 2012 وزارة للنهوض بالمرأة ومشَاركتها في التنمية الوطنية.

هل وجدت صعوبات في مسارك المهني لكونك امرأة؟

لم يتسنّ لي أن أكون رجلا، وهو ما يجعلني غير قادرة على المقارنة. لكن يمكن لي أن أقول بأنني لم أشعر طوال حياتي المهنية في المجال العلمي بأنني كنت عُرضة للتمييز كامرأة.

لم تحصل إلى حد الآن سوى أربع نساء على جائزة نوبل للكيمياء. لماذا حسب رأيك؟

عدد الباحثات النساء في اختصاصات الفيزيولوجيا والطب يفوق عدد المتخصصات في الكيمياء. ولا أعتقد أن أعضاء هيئة نوبل يُفكّرون بعقلية التمييز ضد المرأة: لقد توّجوا ماري كوري مرّتين.

اذا كانت النساء المُتخصصات في العلوم قلّة، فذلك يعود إلى أن المجتمع لا يُشجعهن على اتّباع ذلك النهج، بما في ذلك المجتمعات التي يُقال عنها بأنها مُتفتّحة وليبرالية. نسمع الكثيرمن الملاحظات من قبيل «لا تصرفي وقتا طويلا في الدراسة، فقد تفقدين حظك في الزواج»، أو «لا تختاري مهنة تُشغِلك كثيرا، فإن ذلك يُؤثّر سلبا على حياتك العائلية». هذه الصيغ متواجدة بصفة علنية في بعض المجتمعات، لكنها تظهر في مجتمعات أخرى بشكل أكثر دناءة. وكذلك هو الشأن بالنسبة للسياسة، والمهن الفنّية، وكل الحرف الصعبة، وبالأخص في العلوم، لأن في هذا الميدان قد يتبين أن النساء أكثر ذكاء من الرجال.

في الشعب العلمية الجامعية، ينطلق الرجال والنساء بعدد متساوٍ في البداية. لكن بعد ذلك؟ قد تكون بعض الفتيات متألقات دون شك، لكنهن يخيرن في ما بعد العمل في مخابر يُديرها غيرهن، لأنهن يخشين الضغط في الشغل، وليس لديهن استعداد لتقلد الزعامة، أو أنهن يُخيّرن تخصيص أكثر الوقت للحياة العائلية.

كيف يمكن تغيير عقلية النساء؟

المسألة لا تتعلق بالنساء وحدهن. على المجتمع بأكمله أن يتطوّر.التعليم هو الذي سيساعدنا على التغيير. الأمر لا يخلو من الصعوبة، ولا يمكن الوصول إلى هذا المُبتغى في يوم واحد. لما أتناول الكلمة في المدارس، إن لم أنجح في اقناع الشباب الذي أتوجّه إليه باختيار مهنة علمية، أكون ربّما قد حرضته على النظر إلى الأشياء بطريقة مغايرة بالنسبة للجيل المقبل.

يمكن للمرأة المُختصّة في العلوم أن تنجح في حياتها، سواء في البيت أو في المخبر. أطلقت عليّ حفيدتي صفة "جدّة السنة"، وهذا يعني أن المرأة بامكانها أن تكون في نفس الوقت جدّة جيّدة وعالمة جيّدة. ولما تسمع مراهقة في سنة الخامسة عشر مثل هذا الكلام، قد يُؤثّر فيها. وبعد خمس سنوات، قد تختار دراسة العلوم، من يدري؟

هل من تضحيات تفرضها هذه الاختيارات؟

هناك تضحيات، دون شك. ميدان البحث له مُتطلّباته، للرجل كما للمرأة. هي مسألة أولويّات. شخصيّا، لم أخطّط لشيء، بل أخذت الأمور كما حضرت، يوما بيوم. اخترت مهنة أحبّها، ولي عائلة أحبّها. والمهم هو أن نُحبّ.

هناك مثال هام يجدر ذكره وهو الذي يخص عالمة البلوريات البريطانية كاثلين لونسدال (1903-1971)، التي انقطعت عن العمل لمدة عشر سنوات كرستها لتربية أطفالها. خلال تلك الفترة، كانت تعمل في بيتها – وطبعا، لم يكن يُوجد لا حاسوب ولا شبكة انترنت في الثلاثينات – وتوفقت مع ذلك في تحقيق حسابات رياضيّة اتّضح أنها أساسية في علم البلوريات. كما ألفت ثلاثة كتب ما زلنا نستعملها ليومنا هذا.

ما هي شروط النجاح في العلوم؟

هي ثلاث : أولا، حب الاطلاع. ثمّ حب الاطلاع. وأخيرا حب الاطلاع. ويجب أيضا حب التحدّيات والجرأة على مواجهتها. كما يجب توفّر الحد الأدنى من الفكر النقدي للقدرة على تقييم مدى أهمية العمل، ومدى صحته وبعده الابداعي.

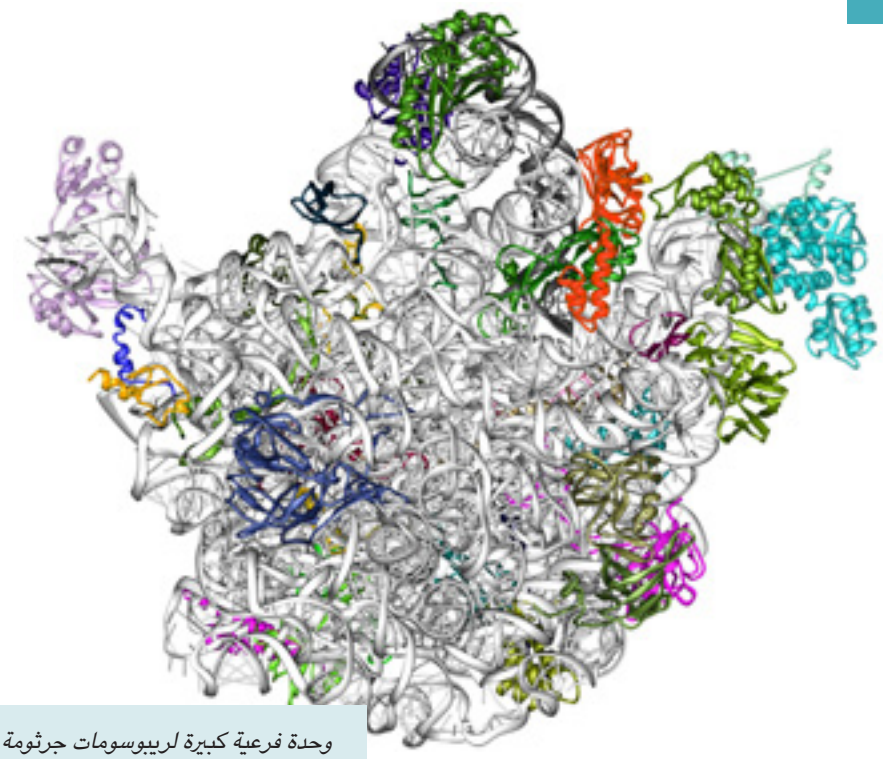

وحدة فرعية كبيرة لريبوسومات جرثومة دينوكوكيس راديودورانس في ثلاثة أبعاد، تمّت دراستها من قبل فريق عادا يوناث بمعهد وايزمان بتل أبيب في إسرائيل. ويظهر الحمض النووي الريبوسي باللون الرمادي والبروتينات الريبوسية بالألوان

© A. Yonath, Weizmann Institute of Science, Israel

هل القدرة التنافسية ضرورية؟ هل أنت كذلك؟

في الميادين العلمية، القدرة التنافسية ليست ضروريّة. وعلى سبيل المثال، شرعنا في دراسة بنية الريبوسوم سنة 1980. وقضينا ستة أشهر قبل العثور لأول مرّة على البلورات التي يتكوّن منها. ثم أربع سنوات قبل التعرّف على صلاحياته الكامنة. وبعد سنتين، اكتشفنا أن البلورات لا تتحمّل أشعّة X (والحال أنها الطريقة التقليدية المتبعة لقياس انكسار الأشعة). وطيلة تلك الفترة، كنّا نقوم بنشر كل أعمالنا.

وفي سنة 1986، تقابلت مع عالم كان دائما يسخر منّي. قال لي: «لقد نجحنا في إعادة تجربتك». في حين أننا قضينا 16 سنة في القيام بهذه الأبحاث... سعدت جدا بهذا الخبر ! لن يتّهمني أحد أبدا بالزيف. كانت نظرتنا للأشياء مختلفة وقال لي: «لماذا تنشرين كلّ أعمالك للعموم؟ ألا تخشين أن يتم اختلاسها؟». فأجبته بأن النتيجة هي وحدها التي تهمّني وبأنني أعطي كل ما يتوفّر لديّ من معلومات. في ما رويته دليل على أن التنافس ليس من مبادئي.

هل تعتبرين أن الرجال يميلون أكثر للتنافس؟

لا أدري. أعتقد أن كل واحد يختلف عن الآخر. فيما يخُصّني، عندما أتحدّث عن رفع التحدّيات، لا أقصد أنه يجب أن أكون أحسن من غيري، بل أنني سأبذل كل جهدي لحل المشاكل والتقدّم في اتّجاه أهداف البحث.

وهي النصيحة التي أودّ تقديمها للأطفال: لا تُقارنوا بعضكم ببعض. اسألوا أنفسكم عن الشيء الذي تُفضّلونه: دراسة الاقتصاد، العزف على الناي... افعلوا الشيء الذي يستهويكم، وقوموا به على أحسن وجه.

هل يُقلقك التهديد الذي تُمثّله المقاومة المُتصاعدة للمضادات الحيوية؟

تُقلقني هذه الظاهرة إلى حد بعيد. إن التخلي عن استهلاك المضادات الحيوية يؤدي إلى حرماننا من القدرة على مقاومة أوبئة قد تفتك بحياتنا. لا بد من تطوير جيل جديد من المضادات الحيوية. ونحن بصدد انجاز هذا العمل. من خلال دراسة هيكل الريبوسومات في جسم الجراثيم المُتسبّبة في الأمراض، حددنا نوعية جديدة من مواقع تثبيت المضادات الحيوية، قد تكون قادرة على منع انتاج البروتينات داخل تلك الخلايا.

لحد الآن، لم يقع استعمال هذه المواقع لتثبيت المضادات الحيوية المعروفة. لذلك نعتقد أن المقاومة سوف تتطوّر ببطء. وبما أن هذه المواقع هي من خصوصيات الجراثيم المُتسبّبة في الأمراض، فسوف يكون مفعولها ضئيلا على الميكروبيوم – أعنى «الجراثيم الصالحة» التي توجد في جسم الإنسان – وربما لن يكون لها أي تأثير عليه. ويُمكن أيضا استغلال التركيبة الكيميائية لهذه المواقع الجديدة لتصوّر مضادات حيوية تتبدّد بالكامل، وهذا من شأنه أن يسمح بتلافي التداعيات البيئية السلبية الناتجة عن نواتات المضادات الحيوية الغير قابلة للتبدّد والمتوفّرة حاليا. وخلاصة القول هي أننا نأمل، بفضل منهجيّتنا مُتعدّدة الاختصاصات، في تحسين مفعول الجيل الجديد من المضادات الحيوية حتى تنخفض مقاومة الجسم البشري لها بشكل محسوس، مع ضمان انتقاء قيّم، وجدوى أفضل، وأقل تسمّما، مع قابلية للتبدّد تكون ملائمة.

رغم أن انتاج المضادات الحيوية لا يدر أموالا كثيرة ، فإننا نأمل أن تعي المخابر الصيدلانية بخطورة المقاومة وبالإمكانيات الحديثة لتقليصها.

عمّ تشتغلين الآن ؟

أحاول تحقيق غايتين: تطوير جيل جديد من المضادات الحيوية، وفهم مصدر الحياة.

عادا يوناث (اسرائيل) من مواليد القدس سنة 1939. تحصّلت على شهادة الدكتوراه من معهد وايزمان للعلوم، حيث تُدير حاليا مركز هيلان وميلتون أ. كيملمان المتخصص في هيكلة وتجميع الجزيئيات البيولوجية. وعلاوة عن جائزة نوبل للكيمياء التي حصلت عليها سنة 2009 (مع فانكاترمان راماكريشنان وتوماس أ.ستاتز)، فلقد أسندت إليها عديد الجوائز الأخرى، نذكر منها جائزة أسرائيل للكيمياء (2002)، وجائزة وولف (2007) وجائزة ألبير أينشتاين (2008).

توكّل كرمان:
اللّاعنف
هو القاسم المشترك لكلّ نضَالاتي

أجرت الحوار أنيسة البراق
وشان سياورونغ

تعتبر توكل كرمان، الناشطة والمناضلة اليمنية الحائزة على جائزة نوبل للسلام 2011، أن «بدون عدالة، يبقى السلام هشا، بمثابة الهدنة المؤقتة أو استراحة المحارب، ليعقبها ما هو أشد وأنكى». شاركت توكل كرمان في فعاليات الاحتفال باليوم الدولي للاعنف بمقر اليونسكو في 2 أكتوبر 2017.

تنشر *رسالة اليونسكو* هذا الحوار مساهمة منها في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 مارس.

© Séverine Desmarest

صورة لتوكّل كرمان 2017، من معرض «أيادي من أجل السلام» لسافرين ديماري

ما معنى اللاعنف بالنسبة إليك؟ ما هو مدى تأثير المقاومة المدنية السلمية في البلدان التي تعاني من الصراعات المعقدة؟

استخدام القوة أو التلويح بها قصد تحقيق أهداف وغايات سياسية أو دينية، أو تغيير المعتقدات والأفكار والسلوك العام أو غير ذلك، هذا هو تعريفي للعنف السياسي. وهناك ضرب آخر من العنف ـ تصعب إدانته ـ لكنني لا أنتهجه ولا أدعو إليه، وهو استخدام الوسائل العنيفة لمقاومة المحتل.

قناعتي أن اللاعنف طريق أجدى لمكافحة الاستبداد أو حل الصراعات المعقدة ومن الممكن دائما استخدامه. الأمر يتطلب الإيمان والشجاعة والقدرة على التضحية، وفي النهاية، يتحقق التغيير بأقل كلفة ويكون له أكثر أثرا وفاعلية. الذين يختارون العنف كوسيلة للتغيير لا يصلون دائما إلى ما يريدون. اللاعنف هو القاسم المشترك لجميع نشاطاتي، اعتمدته كخطاب وممارسة ونهج استراتيجي، لا أحيد عنه أبدا ولا أرضى له بديلا.

© Murad Subay

لوحة حائطية أُنجزت خلال يوم الفن الذي نظّمه مراد سبيع بصنعاء، اليمن، في مارس 2017

كصحفية وفاعلة سياسية، جعلت الدفاع عن حقوق الانسان في طليعة نضالاتك...

هناك هدف واضح أمامي أسعى إلى تحقيقه وهو الكفاح من أجل إقامة دول ديمقراطية تحترم الحريات وحقوق الإنسان، وذلك لن يحدث إلا عبر مكافحة الانتهاكات ومناهضة الاستبداد والمضي في بناء الدول الضامنة التي تقوم على أسس المواطنة وسيادة القانون ونزاهة المؤسسات. أكافح من أجل هذا الهدف من مواقعي المدنية المختلفة وعبر منابر الإعلام وحقوق الإنسان والسياسة وأدواتها.

حيثما أذهب، أحاول الإقناع بأن الاستبداد يحرم المجتمعات من التنمية والسلام. فالمجتمعات التي تفتقد إلى الحريات وحقوق الإنسان تعيش تحت سلام زائف سرعان ما ينهار.

لقد ساهمت في تأسيس منظمة «صحافيات بدون قيود» سنة 2005 بهدف تعزيز حرية التعبير والحقوق الديمقراطية. ما هي الصعوبات التي واجهتها خلال هذه العشرية وما هو أهم نجاح حققته؟

تأسست منظمة *«صحافيات بدون قيود»* بهدف مناهضة الانتهاكات التي تطال الوسط الصحفي حينها من اعتقالات وضرب واعتداءات مختلفة، بالإضافة إلى النضال من أجل اطلاق حق امتلاك الناس لوسائل الإعلام مقروؤة كانت أم مسموعة ومرئية أو رقمية.

قمنا بجهود كبيرة للدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، كما شاركنا في أنشطة فعالة لمكافحة الفساد واستغلال النفوذ، وقمنا بتنظيم مظاهرات واعتصامات لدعم مواطنين في مواجهة تسلط زعماء قبليين متنفذين.

لقد خضنا كفاحا طويلا ويوميا من أجل تحقيق هذا الهدف، وقد تمكنا من إطلاق سراح الكثير من الصحافيين من الاعتقال والإخفاء القسري، وساهمنا في ضمان امتلاك العديد من الصحف المستقلة والمعارضة، بعد أن كان هذا الأمر غير متاح.

لقد ساهمت مع غيري من الناشطين قبل ثورة 11 فبراير في التخفيف من انتهاكات النظام القائم آنذاك وفي إنشاء قوة مدنية ضاغطة من أجل الحفاظ على هامش الحقوق ورفع سقف المطالبة به. وبعد هذه الثورة المدنية، شهدت اليمن خلال الفترة الإنتقالية تمتعا كاملا بكافة الحقوق والحريات. فلم تكن هناك قيود على الرأي والفكر والتجمع والتجمهر وغيرها، وتمتع بها الجميع دون تمييز. كما لم تكن هناك سياسة اعتقالات أو حجز لحرية أحد. لحين حدوث الإنقلاب في يناير 2015 والحرب التي تلته.

> *السلام لا يعني فقط توقف الحرب، بل أيضا توقف القمع والظلم*

كيف تقيمين الوضع الحالي في اليمن في معاناته من وقع ما أسميته بـ «الحرب الشاملة»؟ ماذا تعتزمين القيام به لضمان تحقيق مستقبل أفضل؟

لا يمكن التفكير في مستقبل البلاد قبل استعادة السلام. لكن السلام لا يعني فقط توقف الحرب بل أيضا توقف القمع والظلم. لا سلام بدون عدالة، وإن حدث فهو سلام هش لا يعدو أن يكون هدنة مؤقتة واستراحة محارب يعقبها ما هو أشد وأنكى. إن أشد أنواع الحروب هي تلك التي تشنها الحكومات المستبدة على شعوبها. ولهذا السبب، أعتقد أنه يجب مكافحة الأنظمة التي تهدر الحقوق والحريات وليست قادرة على ضمانها سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. لا بد من تغييرها لتحل محلها أنظمة جديدة.

نضالي اليوم مثلما بالأمس، هو من أجل إرساء الديمقراطية: إنهاء الوضع الذي فرضه الإنقلاب في اليمن وتنظيم الاستفتاء على مسودة الدستور التي سبق أن توافقنا عليها في الحوار الوطني الشامل، ومن ثم يصبح من الممكن إجراء الإنتخابات.

بعد ذلك، أنوي تشكيل حزب سياسي عندما تعود الحياة للعملية السياسية، يضم القوى الشبابية والنسائية ليستمر في حمل المشروع المدني الذي قامت من أجله الثورة. أما على المستوى الدولي، فسوف أستمر في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز السلام ومناهضة الاستبداد.

في أكتوبر 2011، حصلت على جائزة نوبل للسلام مع كل من إيلين جونسن سرليف وليما غبوي. ما هو القاسم المشترك بينكن؟

جمعنا الحلم بالدولة المدنية واللاعنف كوسيلة وسبيل أوحد والدفاع عن حقوق المرأة في المشاركة الفعالة في السياسة العامة. لقد عملت مع إيلين جونسن سرليف لصياغة أهداف التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة. ومع ليما غبوي، نعمل سويا لصالح قضايا السلام وحقوق الانسان، لا سيما في إطار مبادرة نساء نوبل التي تضم أربعة حائزات أخريات. كما يجمعنا منتدى نوبل للسلام الذي يتكون من الفائزين بجائزة نوبل للسلام، ويهدف المنتدى إلى تنسيق الجهود الرامية لخدمة قيم السلام ومناهضة الاستبداد والعنف.

أعربت اللجنة النرويجية عن أملها في أن «تساعد هذه الجائزة على وضع حد للقمع الذي لا زال مسلطا على النساء في العديد من البلدان». ما عسى أن تكون مساهمة النساء في العالم العربي في إرساء السلام؟

خضنا كفاحا طويلا من أجل وضع حد لهذا القمع ولا نزال. لن يتحقق هذا الهدف النبيل في ظرف أيام أو أشهر، لكنني متيقنة أنه سيتحقق يوما. للأسف، في الشرق الأوسط، النساء أكثر عرضة للقمع والإنتهاك، بالإضافة، لا سيما في بلدان الربيع العربي، إلى التآمر على الثورات الذي أدى إلى رعاية الانقلابات والثورات المضادة في البعض من هذه البلدان، والتواطؤ مع المستبد في البعض الآخر. لكننا سنمضي في الكفاح. تمثل النساء العربية العمود الفقري لتحقيق السلام المستدام في أوطانهن كما على مستوى المنطقة.

هل لك أن تلخّصي بإيجاز، فلسفتك في الحياة؟

نشأت في صلب عائلة شعارها *«الإنصاف والعدل»*. والدي رجل قانون وهو من أقدم الفقهاء الدستوريين في البلاد. عُرفت عنه مناهَضته للفساد وللمَحسوبية، كما عرفت عنه النزاهة أثناء شغله للعديد من المناصب العليا للدولة، وقد تعلمت منه الثقافة القانونية التي تنتصر للحقوق والحريات، والشجاعة في قول الحق ومجابهة القمع والظلم، كما تعلمت منه أن أكون مبادرة وأن أكون جزءا من الحل لا جزءا من المشكلة. لقد علمتني أمي حب الناس والشعور بمعاناتهم. إذا أردت تلخيص فلسفتي أقول: بالإمكان مواجهة العنف والقمع دون اللجوء إلى العنف ولا إلى قمع مماثل.

توكل كرمان (اليمن) الحائزة على جائزة نوبل للسلام 2011 مع كل من إيلين جونسن سرليف وليما غبوي، هي ناشطة نسوية وأحد رموز الربيع العربي في اليمن. تم اعتقالها مرارا إثر تنظيمها لعدة احتجاجات سلمية ضد الرئيس علي عبد الله صالح (1942–2017).

برثا فون ستنر، «اللّواء الأكبر» لحركة السلام

لقّبت برثا فون ستنر «اللّواء الأكبر» لحركة السلام في العالم. أسست سنة 1881 *أستّرايشيشن فريدنسغوسلشافت* (المؤسسة النمساوية للسلام) التي تهدف الى تفادي الحروب، والتحقيق في متسبباتها، وتعزيز سبل التفكير السلمية، ودعم الجهود الرامية الى ارساء نظام قانوني دولي يسمح بحل النزاعات الدولية بطريقة سلمية.

وبصفتها صحافية وناشطة مشهورة، انتخبت في منصب رئيسة شرفية للمكتب الدولي الدائم للسلام عند انشائه في عام 1891 في برن (سويسرا). وفي السنة الموالية، أسست برثا فون ستنر، بالاشتراك مع زميلها النمساوي ألفريد هرمان فريد، المؤسسة الألمانية للسلام.

كما شهرت كمؤلفة وبالخصوص لكتابها *«لنترك الأسلحة»* (1889) الذي كان له أثرا بالغا في كل أرجاء أوروبا حيث ترجم للعديد من اللغات وساهم الى حد ما في زعزعة النزعات العسكرية السائدة في تلك الفترة.

برثا فون ستنر هي الأولى من بين الستة عشر امرأة اللاتي فزن بجائزة نوبل للسلام. أحرزت عليها في عام 1905 لتليها في ما بعد جاين آدمس (1931)، وايميلي غرين بالش (1945)، وبتي ويليامس وميليد كرغان (1976)، والأم تيريزا (1979)، وألفا ميردال (1982)، وأنغ سان سو كي (1991)، وريغوبرتا مانشو (1992)، وجودي ويليامس (1997)، وشيرين عبادي (2003)، وونغاري موتا واتهاي (2004)، وايلين جونسن سرليف وليما غبوي وتوكل كرمان (2011)، وملالا يوسفزاي (2014).

Contribution of the Bain News Service, Publisher / U.S Library of Congress

نوشو: دموع تحت أشعّة الشمس

© Publicity Department of Jiangyong county

هي جينغوا وهي تخط جملة «كتابات سرّية عبر العصور»، بأحرف النوشو

شان سياورونغ

تُعتبر النوشو الكتابة الوحيدة في العالم المُخصّصة حصريّا للنساء. وُضعت في القرن التاسع عشر في الصين، في إقليم جيانغيونغ (مقاطعة هونان). وبمرور الزمن، تكوّنت ثقافة كاملة حول النوشو، تلك الكتابة التي أصبحت اليوم مهددة بالاندثار. وتعمل السلطات المحلية والوطنية على إعادة إحيائها.

النوشو، التي تُفيد حَرفيا في اللغة الصينية *«كتابة النساء»*، مُعترف بها على أنها الكتابة الوحيدة في العالم التي تمّ ابتكارها واستعمالها من طرف النساء فقط.

ظهرت في وسط ريفي في واد نهر سياو، العابر لإقليم جيانغيونغ في مقاطعة هونان، يتكوّن سكانه من مزيج بين عناصر ياو وهان.

كتابة النوشو مُشتقّة من الحروف الصينية، لكنها، عوض الأشكال المُربّعة، اعتمدت على خطوط نحيفة ومائِلة في شكل مُعيّنات. وملاءمة مع اللهجة المحلية (شنغوان توهوا)، تتألّف هذه الكتابة من أربعة عناصر أساسيّة: النقطة والخطوط العمودية والمائلة والمُقوّسة.

أول شيء مصنوع شهد على وجود النوشو تمثّل في قطعة نقدية من البرونز تمّ اكتشافها في نانكين، عاصمة مقاطعة جيانغسو، تعود إلى عهد المملكة السماوية للسلام الأكبر (1851 إلى 1864). وهي مملكة متمرّدة، شُهرت بإدخال العديد من الإصلاحات الاجتماعية وباعتِمادها، إلى حدّ ما، بعض السياسات في مجال المساواة بين الجنسين. تحمل هذه القطعة مخطوطا بثمانية حروف نوشو بما معناه: *«كل النساء تحت السماء ينتمين إلى نفس العائلة»*.

ثقافة مشرقة

كانت تنقل لغة النوشو بالأساس من الأم إلى البنت، وكانت تُمارس بين الأخوات والصديقات للترفيه. أما كتابتها، فكانت تتعاطاها نساء ينتمين إلى المجتمع الإقطاعي، لم تتح لهن فرصة تعلّم القراءة والكتابة.

© Martine Saussure-Young

كانت النساء تستعمِلن هذه الكتابة التي تعتمد على المقاطع اللفظية، لتحرير سيرهنّ الذاتية، و ما يسمّى بـ *«سانزهاوشو»* أي دفاتر اليوم الخامس (وهي التّهاني التي تُرسل إلى العروسين بعد حفل الزفاف بثلاثة أيام)، والرسائل المُتبادلة بين *«الأخوات المُحلفات»* (في دوائر عاملات التطريز، كانت الفتيات، كل اثنتين معا، تتعهّدن قسمًا بالمُساندة المتبادلة)، وأيضا لنسخ أغاني فلكلورية، وألغاز، وقصائد مترجمة من الشعر الصيني العتيق. كما كانت تُستعمل في كتابة الأغاني الريفية في مدح الأخلاق، وضرورة مساعدة الزوج، والاقتصاد في المصاريف المنزلية. وكانت كل هذه الآثار تُكتب في قالب شعري وتتألف من سبع حروف، وأحيانا خمس.

وتعتبر زهاو ليمينغ، من جامعة تسينغهوا في بيجين، أن النوشو ليست كتابة فحسب، وإنما هي ثقافة نسائية تقليدية بأتم معنى الكلمة، وهي صينية بحتة. كانت بمثابة شعاع شمسي يُضفي مزيدا من اللطف على حياة النساء. وتُضيف : *«كانت النوشو تسمح للنساء بالتعبير بأنفسهن عما يراودهن، وبالنضال ضد الهيمنة الذكورية»*.

وقد صرّحت إحدى مُستعملات النوشو ذات يوم: *«للرجال كتابتهم، وكُتبهم، ومُؤلّفاتهم، وهم رجال أفاضل. ونحن لنا كتابتنا، وكتبنا، ومُؤلّفاتنا، ونحن نساء فضليات»*.

وتُفسّر الأستاذة زهاو ليمينغ أن النساء تجتمع في الأوقات العادية للتطريز وإنشاد الأغاني المؤلفة بـالنوشو. ونجد بالفعل كتابة النوشو على الورق وعلى المروحيات، كما نجدها مطرّزة على الثياب، والمحارم، والأحزمة. وتُضيف زهاو ليمينغ: *«كانت كل امرأة من جيانغيونغ تكتب سيرتها الذاتية بيديها. ومن كانت منهن لا تُحسن الكتابة، فتستعين بالأخريات. ولما تُوافيهن المنية، تكتب الفتيات السير الذاتية لأمّهاتهن»*.

كالنبتة الضعيفة، تذبل كتابة النوشو عند وفاة مُؤلّفتها. وكثيرا ما توصي النساء المُسنّات، قبل أن تَلفظن أنفاسَهن الأخيرة، أن توضع البعض من مؤلفاتهن في نعوشهن أو أن يُحرق بعضها، ممّا أدّى إلى ندرة الكتابات التي مرّت إلى الأجيال اللاحقة.

وتُوضّح الأستاذة زهاو ليمينغ، التي تَدرس كتابة النوشو منذ ثلاثين سنة، أن *«محتوى الآثار المكتوبة بـالنوشو مستوحى من الحياة العادية للنساء: الزواج، العائلة، التفاعلات الاجتماعية، نوادر، أغاني، ألغاز. وهي تُشكّل مجموعة ثريّة بالمعلومات حول التقاليد الشعبية وتكتسي قيمة كبرى بالنسبة للبحوث في الألسنية، وفي علم الاشتقاق، وعلم الآثار، وعلم أصول الإنسان، وفي مجالات أخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية»*. وبعد عدّة سنوات من البحث، قام فريق الأستاذة زهاو ليمينغ في جامعة تسينغهوا بتجميع95% من وثائق النوشو المتوفّرة، وترجمتها.

نُشرت هذه الوثائق سنة 2005 تحت عنوان مجموعة *الأعمال الصينية بالنوشو في خمسة أجزاء*، وهي تمثّل أكثر المنشورات شمولا. ولحين نشرها، لم يخصّص لهذه الكتابة إلّا فصل واحد من كتاب *عشر سنوات من تاريخ جيانغيونغ* (1959)، بينما توجد الإحالات الأولى المكتوبة حول النوشو في *مذكرات تحقيق حول أقاليم مقاطعة هونان* (1933).

وآل على نفسه أن يبذل ما في وسعه لإنقاذ هذه الكتابة التي تشبه حروفها «*نوتات موسيقية طائرة في مهب الريح*»، ومن أشكالها ما يُذكّره بآلات موسيقية صينية مثل القيثارة والبيبا (عود تقليدي). من هنا وُلدت فكرة سيمفونية جديدة: «*نوشو: أنشودة النساء السرية*». ومنذ 2013، تُعرض هذه القصيدة السيمفونية في أروع القاعات في العالم، في انتاج مُشترك بين أوركسترا فيلادلفيا (الولايات المتحدة) والأوركسترا الملكية كونسيرتغيباو (هولندا) والأوركسترا السيمفونية لهيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية. ويقول تان دان إن النوشو تحوّلت من ثقافة نسائية سرّية إلى «*ثقافة تنتمي إلى العالم*»، وحسب المُلحّن، يكشف نجاح السيمفونية «*إجلال العالم للخيال المثالي للنساء*».

هذا اللّحن المعاصر الرائع المؤلف من ثلاث عشرة قطعة، والذي يمزج بين التقاليد الموسيقية الشرقية والغربية، يعكس مختلف جوانب ثقافة النوشو: أغاني تُرافق تزيّن العروس أو فراق البنت لأمّها، وأخرى تُذكّر في نبرة حزينة بحياة امرأة مُتزوّجة طوال نصف قرن، أو تُعبّر عن الحنين لخَليلات فترة الطفولة. والآلة المركزية هي القيثارة التي توحي، حسب عبارة المُلحّن، بـ«*سرد امرأة باكية*». وأدرج تان دان في سيمفونيته ثلاثة عشر مقطع فيديو صوّرها بنفسه سنة 2008 في الصين. وكانت أوّل مرّة يتم فيها تصوير ثقافة النوشو التقليدية.

وفي قرية شانغانغتانغ، التقى بست نساء قادرات على كتابة النوشو، عيّنتهن حكومة الإقليم حارسات لتراث النوشو. وبفضلهن، أصبح اليوم بالإمكان نقل هذه الثقافة العريقة إلى الأجيال الجديدة.

ويذكّر تان دان أن «*سر الخلود يكمن في الجهود المبذولة للمحافظة على التقاليد الثقافية المهددة بالاندثار ونقلها للأجيال اللاحقة*».

موت وانبعاث

وبوفاة يانغ هواني في 20 سبتمبر 2004، في سن المائة، بدأ عهد جديد، عهد ما بعد النوشو. كانت من أشهر الكاتبات والمحافظات على ثقافة النوشو، لكنها كانت آخرهن.

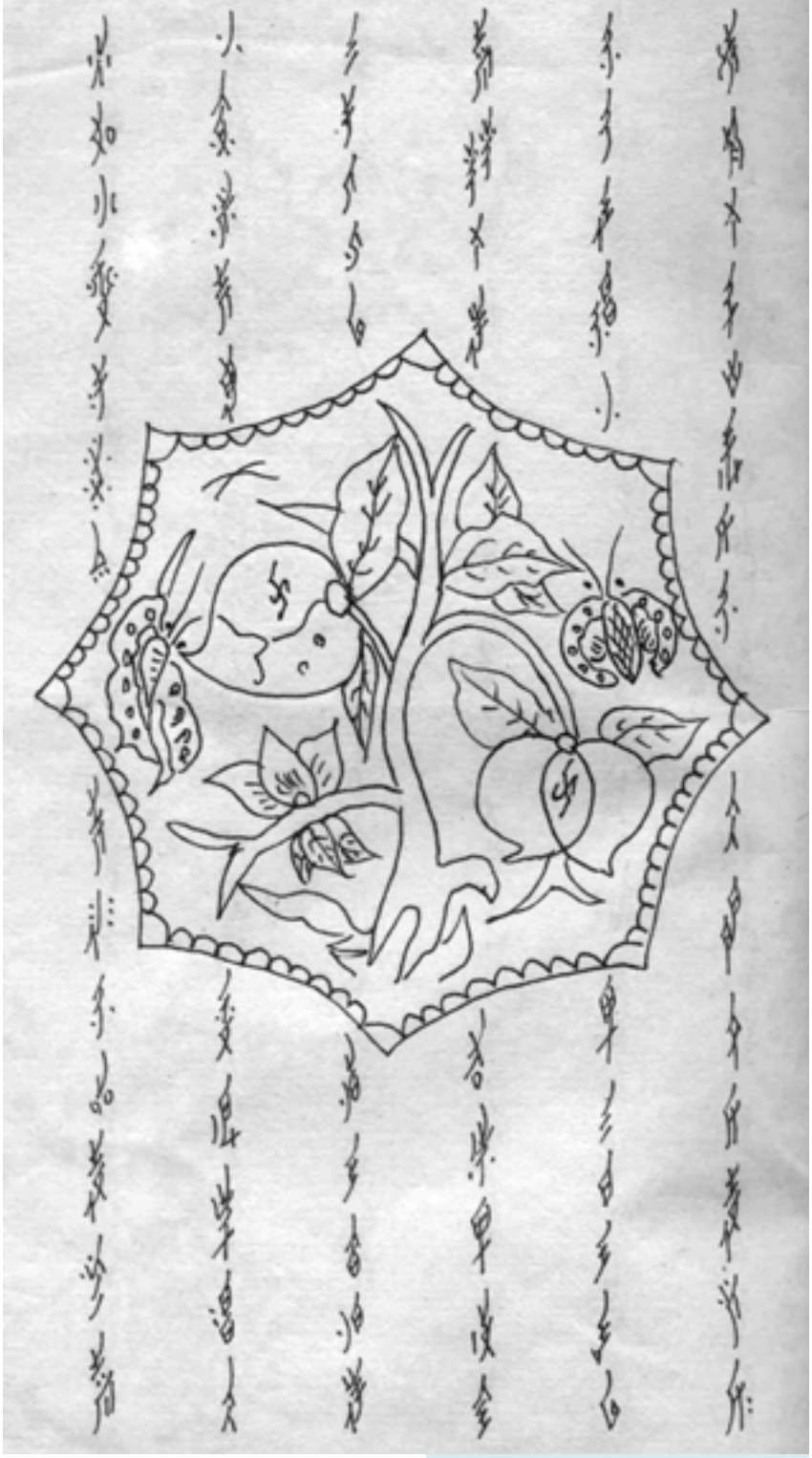

© Martine Saussure-Young

غلاف وصفحة داخلية من دفتر زواج «سان زهاوشو»

تقول زهاو ليمينغ: «*باستعمال هذه الكتابة الخصوصية لتبادل الأسرار، والتآزر، وسرد المآسي أو المجاملة، تمكّنت النساء من بناء جنّة للعقول خاصّة بهنّ*». وتُضيف: «*تيانغوانغ (نور السماء) هي كلمة تتكرر كثيرا في هذه المؤلفات. هي كلمة تمنح لهن الشجاعة وتُساعدهن على تجاوز الصعوبات وتُرشدهن إلى حياة أفضل. والملاحظ أنه لم تُسجّل بينهن أية حالة انتحار: نور السماء يمنحهنّ القوة والتفاؤل. وحتّى عندما تتهاطل دموعهن، يبقين طامحات إلى حياة مُشرقة*».

كتابة لتجفيف الدموع

«*لقد ساعدت هذه الكتابة نساء جيانغيونغ على تجفيف دموعهن*»، هذا ما أوضحه تان دون، الملحّن الصيني المشهور وسفير اليونسكو للنوايا الحسنة. في سنة 2008، عاد إلى منطقة الهونان حيث مسقط رأسه، ليقوم ببحوث حول ثقافة النوشو. ودوّن في مذكّرات سفره ما يلي: «*عند مدخل قرية شانغانغتانغ، شاهدت جسرا من عهد آل سونغ يعود تاريخه إلى 800 عاما، وقد انهار نصفه. فذكّرني بـالنوشو، وهي أيضا مهددة بالاندثار*».

وأمام خطر اندثارها وضرورة حمايتها، أولت الحكومات المحلية عناية خاصة للنوشو. فتمّ تسجيل النوشو، سنة 2002، على قائمة السجل الوطني للتراث الوثائقي للصين. ومنذ 2003، انتظمت ورشات في إقليم جيانغيونغ لتكوين جيل جديد من النساء الممارسات للنوشو. وفي 2006، سجّل مجلس شؤون الدولة النوشو كتراث ثقافي لامادي وطني للصين.

وفي مايو 2007، تمّ تشييد متحف للنوشو على جزيرة بواي، في إقليم جيانغيونغ وهي جزيرة محاطة بنهر سياو وسط مناظر طبيعية خلابة، تأوي قرية جينماي، مسقط رأس العديد من مؤلفات النوشو الشهيرات، وهو المكان الذي كان مصدرا لانتشار النوشو في المنطقة. ويرى يانغ شانغ، مدير قسم الإعلام في الإقليم، أن «*ثقافة النوشو التي تتميّز بخصوصيات عديدة، تحمل في جوهرها الحكمة الجماعية لنسَاء جيانغيونغ. فهي تعكس كل فضائلهن من ذكاء، واحترام للذات، وشجاعة، وفكر خلّاق. هي زهرة رائعة تتفتّح في حديقة الإنسانية ذات الألف زهرة. وحماية هذه الثقافة المحلية تقتضي وعي الجامعيين والفنانين والسلطات، وقبل كل شيء وعي سكان المنطقة*».

خلال السنوات الأخيرة، قامت الصين بمجهودات للتشريع والتخطيط في مجال اللغات، كما أنها دعّمت توحيد مقاييس اللغات واستعمال المعلوماتية فيها. وفي إطار مخطط الحكومة الصينية لحماية الموارد اللغوية الذي بُعث سنة 2015، تمّ تعيين إقليم جيانغيونغ منطقة رائدة لمشروع يعتني بالبيئات اللغوية.

وتقوم السلطات المحلية في الوقت الراهن بتكليف أخصائيين في النوشو (باحثين ومؤلفين) بتحرير كُتيبات سهلة الفهم توضح الإطار الذي ظهرت فيه ثقافة النوشو، والقيم التي تحملها، والمعلومات الأساسية الواجب اكتسابها، وكيفية الحفاظ عليها ونقلها. والهدف من ذلك إقحام النوشو في برامج الدروس الاختيارية في المدارس الابتدائية وفي المعاهد، قصد التعريف بها على أوسع نطاق.

وحيث أن كتابة النوشو ذات طابع شعبي، ومتأتّية من لهجة محلية، وليس لها معايير، فإن كلّ نص بـالنوشو يحمل بصمة مُؤلفته، بأسلوبها الخاص الذي غالبا ما يكون منمّقا، وبطريقتها في انتقاء الكلمات، وبِصفاتها المكوّنة لشخصيتها.

وهذا ما دعا الأستاذة زهاو ليمينغ إلى إجراء بحوث تتمثّل في استخراج العلامات الأساسية والأكثر استعمالا من بين ما يفوق 220.000 علامة تضمّنتها النصوص بالنوشو، وهو ما سمح، لأول مرة، بتوحيد معايير كتابة النوشو. وفي سنة 2015، اعترفت المنظمة الدولية للمعايير بـ397 علامة لكتابة النوشو، وفي مارس 2017 تمّ إقحام النوشو في المنظومة الكونية للعلامات المُشفّرة: وبذلك أصبح بالإمكان نقلها على أسس علمية.

إن المحافظة على ثقافة النوشو وحمايتها عمل مُعقّد يندرج في برامج ضخمة للهندسة الاجتماعية. وسوف يُساهم نمو الفضاء الثقافي زمن المعلوماتية في بعث حيوية جديدة فيها. ومن بين أنصارها الكثيرين، هناك من هو مُعجب ببساطة كتابتها وبالأسلوب الرقيق لخطوطها، في حين يَستكشف آخرون إمكانية بعث مشاريع لتصنيع منتوجات ثقافية جديدة مستوحاة من النوشو، ويعمل طرف ثالث على استعمالها للتعريف بالثقافة التقليدية النسائية.

مشهد من عملية تزيين عروس شابة، من أحد الأشرطة التي قام بتصويرها الملحّن تان دون، سنة 2008

© Tan Dun

تمويل المرونة الطبيعية:
موجة جديدة

جون ه. ماثيوز، ليلي داي وآنا كريد

حلولٌ تعتمد على الطبيعة – ذلك هو الموضوع الاستراتيجي الذي يتناوله تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية 2018. ويعتبر إصدار سندات الإستحقاق في هذا المجال، لجلب الاستثمارات نحو مستقبل مستدام للموارد الطبيعية وخاصة منها المائية، ظاهرة حديثة نوعا ما. إن المعايير العالمية لتقييم هذه السندات «الخضراء»، التي تمّ إقرارها مُؤخّرا، قد تحدث تغييرا في الأسواق المالية وارتفاعا في حجم الاستثمارات في حلول تعتمد على الطبيعة.

يعدّ تقرير الأمم المتحدة حول تنمية الموارد المائية في العالم أهمّ وثيقة يصدرها فريق التنسيق التابع لمنظمة الأمم المتحدة المعني بمختلف المسائل المتعلقة بالمياه. ويصدر هذا التقرير كلّ سنة عن برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية، بالتعاون الوثيق مع أعضاء وشركاء برنامج الأمم المتحدة والماء، بمناسبة اليوم العالمي للمياه، يوم 22 مارس.

يتوقّع الأخصّائيون في المناخ ارتفاع حرارة الأرض بين 4 و6 درجات سلسوس قبل نهاية هذا القرن. وفي الآن ذاته، يدخل العالم عصرا يتّسم بنمو حضري غير مسبوق، مُقترنا بتطوّر البنى التحتية. ويشترط ضمان التنمية المستدامة بنى تحتية تولّد انبعاثات كربونية ضئيلة وتكون مرنة أمام التقلب المناخي، دون أن تعطّل نمط النموّ الضروري لتحسين نوعية حياة المواطنين ضعفاء الحال.

إلا أنه، وبالنظر إلى ما ورد في تقرير اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ لسنة 2016 (*الاقتصاد المناخي الجديد*)، يتطلب إنجاز بنى تحتية مُعتدلة نموّا سنويا للاستثمارات بنسبة 3 إلى 4 %، لبلوغ قيمة 6.200 مليار دولار. كما يتطلّب التكيّف مع الاختلال المناخي حجما هاما من الاستثمارات الإضافية تُقدّر، حسب تقرير *الفجوة المالية للتكيّف* لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2016، بمبلغ يتراوح بين 280 و500 مليار دولار سنويا إلى حدود سنة 2050، حتى في حال حصول ارتفاع في الحرارة بدرجَتين سلسوس.

ولن تكفي المصادر التقليدية لتمويل البنى التحتية، مثل الحكومات أو البنوك التجارية، للإيفاء بالحاجيات إلى غاية سنة 2030. لذلك، أصبحت المؤسسات المُستثمِرة على غرار صناديق التقاعد والصناديق السيادية تعتبر مقبولة أكثر فأكثر لتغطية هذا العجز.

وتبيّن أن السندات «الخضراء»، التي تسمح بتخصيص موارد مالية لاستثمارات مستدامة بيئيّا، هي أدوات مالية أساسية من شأنها أن تضع قيد التنفيذ الحلول التي تعتمد على الطبيعة. وبذلك برزت منذ عشر سنوات فقط، سوق جديدة على الصعيد العالمي.

وفي سنة 2007، قام كل من البنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي بإصدار أولى السندات «الخضراء» (التي تُسمّى أيضا بـ «المناخية»). والمقصود من خلال هذه الآليّة للقروض إبراز جدوى ذلك المورد لتمويل المشاريع البيئية. ورغم أن العبارتين كثيرا ما يتمّ استعمالهما بشكل تبادلي، إلا أنه تمّ تهذيب السندات المناخية تدريجيا لتخصيصها لمشاريع مقاومة التغيّر أو التكيّف المناخي. وبفضل المكانة المرموقة التي تحظى بها المؤسسات المذكورة، تم اكتساب ثقة الأسواق، واقتفت أثرها بعض الجهات المانحة الأخرى والمؤسسات متعددة الأطراف.

وإذا تناولنا السندات الخضراء والمناخية كصنف للاستثمار، وجدنا أنّها كانت متصلة نوعا ما بسوق محصورة، وأن مفعولها بقي محدودا إلى حوالي سنة 2013، وهي السنة التي تضاعف فيها عدد الإصدارات ثلاث مرّات ليصل إلى ما يُقارب 10 مليار دولار، بعد أن شرعت البنوك التجارية والمؤسسات في دعم تلك السوق. وتواصلت تلك التوجهات وتضخّمت إلى أن بلغت 86،1 مليار دولار سنة 2016، وأكثر من 100 مليار سنة 2017.

وكمصدر تمويل في المجالات المناخية، يُعتبر هذا المبلغ الإجمالي مطابقا لمقدار 100 مليار دولار الذي دعت لبلوغه سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيّر المناخ غداة اتفاق باريس الذي دخل حيّز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016. وإذا اقتصرنا على الصين، وجدنا أن السندات الخضراء والمناخية بلغت 36،2 مليار دولار سنة 2016.

السندات الخضراء، هل هي حقّا خضراء؟

ورغم هذه الانطلاقة السريعة، يخشى بعض المستثمرين أن تكون هذه السندات الجديدة غير مضمونة كاستثمارات بيئية بالنسبة للمسائل المطروحة في الوقت الراهن. كيف يتسنّى لنا أن نعرف ما إذا كانت الالتزامات المُسمّاة بـ«الخضراء» هي فعلا «خضراء»؟ وهل أن المخاطرة باستثمارات غير مُجدية يُمكن أن يُثير انهيارا أو خطرا على منظومة هذا الصنف من الأسواق؟

وأكّدت مُؤخّرا العديد من المنظمات غير الحكومية التي تشتغل على المسائل المتعلقة بجدوى المشاريع مع مجموعة الخبراء الماليين والمستثمرين، على ضرورة اعتماد معايير مفتوحة ومستقلّة. ففي مجال المياه بالخصوص، يُعتبر هذا النقص فادحا، إذ أن مسألة موارد المياه العذبة كثيرا ما تغيب عن اهتمامات المستثمرين الذين قد لا يُدركون بالضرورة، وفي الحين، مكانة الماء في الطاقة، وفي الفلاحة، وفي التخطيط الحضري، كما أنهم لا يدركون مدى تأثير العنصر المائي في مشروع ما على جوانب وأنظمة أخرى صلب ذات المشروع.

في منتصف سنة 2014، قام ائتلاف مكون من منظمات غير حكومية، بتحديد مجموعة من المعايير لتقييم جودة الاستثمارات المرتبطة بالمياه من حيث مدى ملاءمتها للتكيّف المناخي. وقد كوّن الائتلاف فرق عمل تقنية وصناعية عهد لها ضبط معايير التقييم التي تُمكّن المُصْدرين والمُعاينين من كسب ثقة المستثمرين في السندات المناخية. ويتكون هذا الائتلاف من *سيريس*، و*مبادرة كلايمت بوندس*، ومعهد الموارد العالمية، وسي. دي. بي.، والمعهد الدولي للهيدرولوجيا بستوكهولم، والتحالف من أجل التكيف العالمي للمياه.

تقييم الحلول المعتمدة على الطبيعة

تُساعد هذه المعايير على تقييم ناجع لمدى مساهمة السندات الجديدة في مجهودات المرونة أمام التغيّر المناخي، وفي الإجراءات التي تم اتّباعها للتكيّف مع هذا التغيّر، وكذلك مدى تأثيرها على البيئة. وقد تمّ استيعاب كل هذه المسائل من قبل المهندسين والمختصّين في العلوم والمُتصرّفين في الموارد. أما بالنسبة لمجموعات المستثمرين والخبراء الماليين، فإن مستوى الوعي، وحتّى الحد الأدنى منه، يبقى محدودا للغاية. ولذلك، استهدفت المرحلة الأولى التي انطلقت في أكتوبر 2016، الاستثمارات التقليدية في البنى التحتية المائية «الرمادية» (باستثناء الطاقة الكهرومائية).

وبصفة عامّة في ما يتعلق بالحلول المعتمدة على الطبيعة، أي الاستثمارات في البنى التحتية الخضراء والهجينة – فإن خطر «الغسل البيئي» (عملية تسويق تهدف إلى الاستظهار بسلوك بيئي مسؤول) مرتفع جدا. والسبب هو عدم توفر مقاييس علمية في هذا المضمار، بل عدم الاستطاعة على اثبات مقدرة الأنظمة البيئية المعنيّة على تحمّل تبعات التغيّر المناخي.

وقد ساعدت مؤسسة روكفيلر سنة 2016 على إعداد معايير المرحلة الثانية التي تهدف إلى تقييم واعتماد الاستثمارات في الحلول المعتمدة على الطبيعة في مجال الموارد المائية. وترتكز هذه الاستثمارات بشكل واضح على استعمال الأنظمة البيئية في إسداء خدمات مشابهة لخدمات البنى التحتية الرمادية، بواسطة البنى التحتية المُسمّاة بالطبيعية أو الخضراء والهجينة. ومنها استغلال مياه الأمطار أو الحماية من الفيضانات بفضل الأنظمة البيئية لضفاف الأنهار، ومعالجة مياه المناطق الرطبة أو تخزين المياه في الطبقات الجوفية (طبقات تحت الأرض مُتكوّنة من المياه المُتسرّبة). وقد تمّ اعتماد هذه المعايير الإضافية في بداية سنة 2018.

ويسمح تطبيق المرحلتين معا بتقييم تأثير الاستثمارات على تقليص التغيّر المناخي وقدرتهما على المساهمة في تحسين التكيّف مع تلك التغيّرات.

وفي مايو 2016، أصدرت لجنة الخدمات العمومية في سان فرانسيسكو (كاليفورنيا، الولايات المتحدة) أوّل التزام مالي أخضر موثوق في مجال الموارد المائية على الصعيد العالمي، بمبلغ إجمالي قدره 240 مليون دولار، تلاه في ديسمبر 2016، التزام ثانٍ بمبلغ 259 مليون دولار. وقد تمّ اعتماد كل منهما حسب معايير السندات المناخية، وهي آلية تُحدّد الشروط التي يجب أن يحترمها المستثمرون للحصول على التصنيف «الأخضر» للالتزامات، أو لتخصيصها لتمويل مبادرات مائية ذات انبعاثات كربونية محدودة.

© Edward Burtynsky, courtesy Metivier Gallery, Toronto / Flowers Gallery, London

دلتا نهر كولورادو، قرب سان فيليب، المكسيك، 2011

وفي يوليو 2017، جاء دور مدينة كيب تاون لإصدار الالتزامات الخضراء المعتمدة لأول مرّة في إفريقيا الجنوبية بمبلغ مليار راند جنوب-إفريقي. وفي سبتمبر 2017، أعلنت الصحيفة اليومية *شاينا دايلي* عن قيام بنك التنمية الصيني، وهو مؤسسة مالية عمومية، بإصدار التزامات خضراء بما يُناهز 5 مليار يوان، مخصصة لصيانة الموارد المائية على طول الحزام الاقتصادي لنهر يانغتسي.

وفي النجاح الذي حقّقه إصدار وبيع هذه الالتزامات ومثيلاتها، المطابقة للمقاييس المعهودة ، مُؤشّر على تغيير واضح في عقلية المستثمرين. لقد تمّ إصدار أكثر من مليار دولار إلى حدّ هذا اليوم بالتطابق مع المعايير الرمادية العادية، وهو قدر يجب بلوغه بسرعة بالنسبة للاستثمارات في الحلول التي تعتمد على الطبيعة.

في زمن التحوّلات البيئية والمناخية، تُساعد هذه المعايير على تغيير عالم المال نفسه.

جون ه. ماثيوز (الولايات المتحدة) هو منسّق وأحد مؤسسي التحالف من أجل التكيّف العالمي للمياه الذي يدعمه كل من البنك الدولي والمعهد الدولي للهيدرولوجيا بستوكهولم.

ليلي داي (الصين) محلّلة وباحثة رئيسية في مبادرة السندات المناخية.

آنّا كريد (المملكة المتحدة) هي مديرة قطاع المقاييس في مبادرة السندات المناخية.

مناهضة السامية:

الاتّعاظ بالتاريخ

© Le Journal d'Anne Frank / Ozanam et Nadji / Editions Soleil, 2016

جزء من لوحة من ألبوم يوميات آن فرانك، لأنطوان أوزانام (كاتب السيناريو) وناجي سلسي (الرسام)، دار نشر سولاي، سنة 2016

روبار بادنتار

ما فتئت مناهضة السامية تطفو من جديد على السطح كلما خلناها قُبرت. كانت لها صبغة دينية في القرون الوسطى، ثمّ قومية بداية من القرن التاسع عشر قبل أن تُصبح عنصرية بدعوة أنها علمية حسب الإيديولوجيا النازية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تقمّصت شكل معاداة الصهيونية. إن التاريخ يحثّنا على اليقظة. روبار بادنتار يستخلص منه استنتاجات ثرية بالعبر وبالمعاني.

تنشر رسالة اليونسكو هذا المقال بمناسبة يوم ذكرى المحرقة، في 27 يناير.

مناهضة السامية ليست ظاهرة معاصرة. هي شرّ يعود إلى عدّة قرون. فمنذ الاستيلاء على القدس سنة 70 من قبل تيتوس، ومنذ تشتت اليهود حول كامل حوض البحر الأبيض المتوسط بالخصوص، حيث تمّ بيعهم كعبيد بأعداد كبيرة لدرجة أن أسعار السوق (إذا استعملنا العبارة الاقتصادية الحديثة) انهارت في الإمبراطورية الرومانية، فإن ظروف اليهود عبر آلاف السنين، وخاصة في أوروبا، ما انفكّت تتّسم بالإقصاء والمعاناة والاضطهاد. وأعتقد أن مناهضة السامية، منذ ذلك العصر الروماني البعيد، شهدت ثلاثة أشكال، تمتزج أحيانا.

من مناهضة السامية الدينية إلى مناهضة السامية القومية والعرقية

الشكل الأول هو المناهضة الدينية للسامية. فمنذ مرسوم قسطنطين، الذي أقرّ بأن الدين المسيحي هو الدين الرسمي، سنة 313، ما انفكت مناهضة السامية تتغذّى من كراهية *«الشعب قاتل الإله»*، الشعب الذي اغتال المسيح. وإزاء الاضطهادات والمجازر، كانت تُتاح لليهود أحيانا ـ وليس دائما ـ إمكانية النجاة من الموت أو من النفي، بإجبارهم على اعتناق الديانة المسيحية، وقد يعودوا إلى اليهودية عندما تُصبح الظروف أقلّ قساوة.

ولعلّ تاريخ المُرّان الطويل والثريّ ثقافيا، وخاصّة في الدول الإيبيرية، هو أفضل نموذج.

ومع نشأة الأمم العصرية، أصبحت مناهضة السامية ذات بعد قومي بالأساس. وكان اليهود، حتى وإن كانوا أصيلي البلاد، يُعتبرون دائما غرباء ومشتبه فيهم في الوطن الذي يعيشون فيه. وإن تسلّق اليهود بشكل طبيعي سُلّم المسؤوليات، على الرغم من وطأة الإقصاء، وتحمّلوا مناصب عالية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو المالية، فما أن جدّت أية عقبة على المستوى الوطني، يعدون خونة محتملون يسعون دائما لخدمة *«الدولية اليهودية»* الأسطورية، تلك المؤامرة المستوحاة من خيال مناهضي السامية. وهذا ما حدث في فرنسا. ولا داعي للتذكير بدلالات قضية دريفوس في هذا المجال. لأنه، إذا أردنا النظر إليها بتعقل، ولو لحظة وجيزة، لوجدنا أنه لم يكن هناك داعٍ لاعتبار دريفوس، ذلك اليهودي الألزاسي الثري الذي كان يكره ألمانيا وكان يرغب قبل كل شيء في خدمة فرنسا، خائنا.

في نهاية القرن التاسع عشر، تطوّرت العقول، وشاءت مناهضة السامية أن تكتسي صبغة علمية على غرار الميادين الحديثة الأخرى. فتحولت إلى نزعة عرقية، تعرّف اليهود بـ«جنس» من أصل شرقي غامض، وتعتبرهم غير قابلين للاندماج في الشعوب التي يستقرّون بينها، وخاصّة منها تلك التي تنتمي إلى الجنس الآري السامي المهدّد بالانحدار بسبب وجود اليهود في صلبه، وهم الحاملون لعديد العاهات.

الاعتراف بمواطنية اليهود

وهكذا، من خلال ما تعرض له اليهود من حظر، أو إجبار على البقاء في أحياء مغلقة، أو حمل علامات مميزة على ثيابهم – مثل الحيوانات الخطيرة – تشكلت على مدى تاريخ الإنسانية الطويل، صورة الجنس الملعون. من هنا تأتي الأهمية القصوى التي يجب أن نُعيرها للثورة الفرنسية التي أعلنت سنة 1791 ولأول مرّة في التاريخ، أن اليهود الذين يعيشون في فرنسا سيُعتبرون مواطنين فرنسيين بأتم معنى الكلمة.

وعلى سبيل الطرفة، أورد ما كتبته الأميرة، شقيقة لويس السادس عشر، إلى قريبتها من عائلة هابسبورغ بفيينا، يوم صادق المجلس التأسيسي، في آخر أشغاله، على مواطنيّة اليهود: *«إن جنون المجلس وصل إلى حدّ اعتبار اليهود مواطنين»*...

وإن أردت التأكيد على ذلك، فلأن هذه الإرادة في منح اليهود المواطنَة الكاملة، التي لم يكن من السهل الحصول عليها في الأشغال البرلمانية، تُماثل بالظّبط ما يبغضه النازيون، وأعني حقوق الإنسان وفلسفة الأنوار. وحسب العبارة التي وردت تحديدا في *كفاحي* لأدولف هتلر، كان يتوجّب إقصاء اليهود تماما من مجتمع الشعب الألماني. وكانت هذه المناهضة الشديدة للسامية مصدرا للقوانين العنصرية التي اعتمدها الرايش الثالث منذ 1935 في نورنبيرغ، والتي أذكّر بغايتها ألا وهي *«حماية الدم الألماني والشرف الألماني»* اللذين يشوّههما، بالطبع، التواجد اليهودي.

لن أتطرّق إلى استحالة النظرية العرقية في إيجاد معايير علمية. لقد بحث علماء الرايش الثالث طويلا، وطبعا لم يجدوا شيئا. فبقيت حجة الإنتماء إلى الديانة اليهودية. وكانت المعايير التي تمّ اعتمادها لسنّ قوانين نورنبيرغ تحرّم على اليهود مغادرة قطيع تلك الكائنات الشريرة التي ينتمون إليها منذ الولادة، باعتناق ديانة أخرى أيا كانت.

مفارقة مُحيّرة

لن أعود في هذا المقال إلى القائمة الطويلة للاضطهادات المتصاعدة التي تحمّلها اليهود تحت الحكم النازي أولا، ثمّ في مجمل الأراضي التي احتلها الجيش الألماني. فالعديد من البحوث أماطت اليوم اللثام عن ضخامة الإبادة الجماعية التي لحقت اليهود من النازيين وعمّا تسبّبت فيه من رعب. كما أنني لن أعود إلى الكتب التاريخية والفلسفية الرائعة التي تطرّقت إلى هذه الظاهرة.

أريد التأكيد على ما يبدو لي ثريّا بالعبر والمعاني: فمن اللافت للنظر وما يعسر فهمه هو أن شعبامسيحيّا عظيما، من بين الشعوب الأوروبية المثقفة، ولّد عديد العباقرة في الفن والفكر والبحث العلمي، هو بالذات الشعب الذي حمل وحفّز ونفّذ أبشع الاضطهادات ضد اليهود، لم يُسجّل التاريخ لها مثيلا في أوروبا. من الضروري أن نتذكّر ذلك، لأنه لم يكن يوجد في أوروبا في تلك الفترة، بلد فاق فيه حب الثقافة والشّغف بالفن، الموسيقى بالخصوص، والبحث العلمي، المستوى الذي بلغته ألمانيا في نهاية جمهورية فايمار.

ولليونسكو بالتحديد فرصة للتعمّق في هذا الموضوع. فإن وجد بلد تألق في مجال الفلسفة، فهو دون شك ألمانيا ما قبل هتلر. وهو ذات البلد الذي انقاد بضراوة إلى معاداة السامية وإلى العنصرية، ليتزعّم أبشع المآسي التي استهدفت اليهود.

والعبرة ـ وهو ما ساقني إلى الإلحاح على هذه المفارقة ـ تكمن في أن الثقافة، والمعرفة والشغف بالفنون غير كافية في حد ذاتها لإقامة أسوار حصينة ضد مناهضة السامية، بما أنها ثبتت في صلبها بأشنع أشكال الرعب.

ولمزيد التوضيح أقول: بالنسبة إلينا، نحن معشر مريدي الأنوار المؤمنين، رغم كل المحن، بتطوّر الإنسانية من خلال منافع التربية المستنيرة والمؤسسات العادلة المستندة إلى فلسفة حقوق الإنسان، الأمر لا يتعلّق البتّة بالتخلي عن نضالنا في سبيل التقدم الذي يبقى دائما ضروريا. وإنما يتعلّق فقط بضرورة الوعي بأن لا التربية في حد ذاتها، ولا الفن في حد ذاته، ولا الثقافة بمفهومها الواسع تُمثل بطبعها الحصانة الكافية من ضراوة العنصرية ومناهضة السامية. وهو ما يستوجب منا استخلاص العبر.

© Studio Canal

لقطات من شريط السيد كلاين للسينمائي الأمريكي جوزيف لوزاي. امرأة تتعرض لفحص عرقي أثناء الحرب العالمية الثانية بهدف تحديد هويتها اليهودية بطريقة «علمية»

Domaine public /Institut für Stadtgeschichte Frankfurt / Historisches Museum Frankfurt am Main

رسم تصويري لنهب الأحياء اليهودية في فرانكفورت، ألمانيا، في 22 أغسطس 1614

معاداة الصهيونية

وانهار الرايش الثالث، وانتحر مُؤسّسه، وشُنق أهمّ أعضاء قيادته العسكرية أو فُقدوا، وتم اكتشاف هول الإبادة الجماعية لليهود في أوروبا. وقد أثار ذلك في الأمم المتحدة، وكانت حديثة العهد، حراكا قويّا لصالح إنشاء دولة يهودية، وفقا لما التزم به الحلفاء منذ 1914-1918.

إن إحداث دولة يهودية في فلسطين، وللتذكير كان ذلك بقرار من الأمم المتحدة وهو القرار 181 (II) بتاريخ 29 نوفمبر 1947، لم يحظ بقبول الجميع، فكانت النتيجة الحرب التي شنّتها جيوش الدول العربية المجاورة. احتلّت فلسطين، وتحوّل الصراع لفائدة اليهود، والجميع يعرف البقية: لم يتوقّف الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني منذ نشأة دولة إسرائيل.

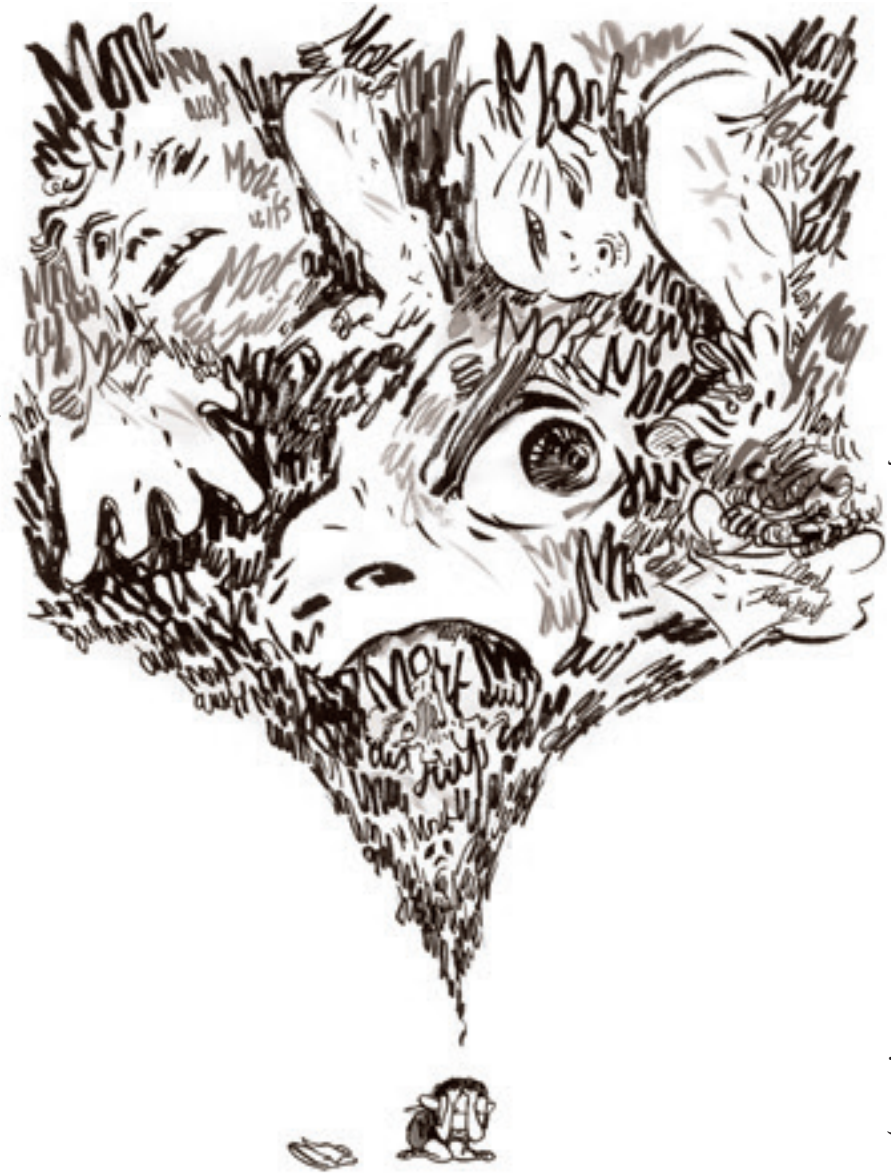

© Futuropolis, 2016

لوحة للرسام الفرنسي لوز من ألبوم «أنتم أيها الأخوة في الإنسانية»، فوتوروبوليس، 2016، مستوحاة من كتاب يحمل نفس العنوان للكاتب السويسري ألبير كوهين

سوف لن أناقش هنا مشروعية هؤلاء وأولئك، ولا الحل الأمثل للتوصّل إلى إنهاء هذا الصراع، فالنّقاش حول هذا الموضوع يتمّ في فضاءات أخرى. لكننا أمام أمر واقع. من المؤكّد أنه، بسبب الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، انتشرت من جديد مناهضة السامية بشكل واسع تحت إسم معاداة الصهيونية.

ولا بد من الاعتراف بكل وضوح أن بهذه التسمية التي تُحيل على الصهيونية، فإن اليهود، وأعني اليهود في كافة أرجاء العالم، هم المعنيّون. بل أذهب إلى أن معاداة الصهيونية ليست في قَرارتها إلّا تعبيرا معاصرا لمناهضة السامية، وأعني كره اليهود.

في عصر الرقميّة

وبالطبع، لم تعد تظهر مناهضة السامية اليوم بنفس الملامح التي كانت عليها في عهد قسطنطين. فهي تستعمل، بشكل واسع وبنَجاح، شبكات التواصل الاجتماعي والخطب وأشرطة الفيديو التي تُبثّ على بعض مواقع الإنترنت، معتمدة إلى حدّ كبير على أسلوب خطابي منحرف. تساءلت كثيرا عمّا كان يمكن أن يحدث في أوروبا قبل سنة 1939 لو وضعت تحت تصرف الدكتور غوبلز (وزير تربية الشعب والدعاية زمن الرايش الثالث) نفس الإمكانيات التقنية التي نشهد اليوم تطورها في عهد الرقمنة. لقد أصبح العالم الرقمي الساحة الجديدة للمعركة حيث تدور مكافحة مناهضة السامية.

إن ما أودّ التعبير عنه ببساطة هو قناعتي، كرجل مُسنّ لم يشهد أبدا أن مناهضة السامية قد ارتدّت، بأنه ما دام الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني متواصلا، يبدو لي من البديهي أن كره اليهود، وحتى في المناطق البعيدة عن الشرق الأوسط، سيُواصل تأجيج بعض المسلمين، وخاصة منهم الشباب، المشبعين بالإنترنت وما تحمله الدعاية الحادّة من صور عنيفة اعتدناها.

خلط إجرامي

من ثمّ تأتي الاغتيالات الفظيعة التي تحدث في كامل أنحاء الغرب، وخاصة في فرنسا، كما في الشرق الأدنى حيث تتغذى الكراهية إزاء السامية من الخلط بين اليهودية والصهيونية. ويكفي في هذا المضمار الاطلاع على قائمة ضحايا الجرائم المُرتكبة في السنوات الأخيرة.

تطاردني صورة حديثة العهد: رجل في مدرسة يهودية يُلاحق أطفالا يهود، وطفلة هاربة، ولأنها هاربة يمسكها الرجل من شعرها ويطلق عليها الرصاص مباشرة ليُردفها قتيلة. كيف يمكن تصنيف هذه الجريمة إن لم تكن نسخا لتصرفات النازيين؟ هذه الصورة تعبير بشع عن مناهضة السامية. إنها تخترق الزمن لتُذكّرنا بجماعات *أينزاتسغروبن* الذين أُطلقوا في أحياء الأقليات في أوروبا الشرقية.

وفي الختام، أريد التعبير والتأكيد بصفة صارمة على موضوع يتعلق بالنشاط لصالح السلم المدنية. وهو أهمية الدور، ذي الصبغة الأخوية بالنسبة للبعض، الذي يقوم به ممثلون عن المجتمع الإسلامي للتشهير بهذه الجرائم. والخلط هنا هو فخّ آخر ينصبه لنا الإرهاب، وينبغي لنا بكل تأكيد ألّا نسقط فيه. وأذكّر دائما بما أدت إليه دراسات مراكز البحوث، أن 80% من ضحايا الإرهاب في العالم هم من المسلمين. وإذ أصرّ على تقديم هذه الملاحظة، لأن الخلط هنا يصبح من باب الإجرام.

رسالتي ليست على غاية من التفاؤل. أعلم ذلك. لكنني أعتقد أن المجاملة تُغذّي الحكم المسبق، والحكم المسبق يُغذّي الموت، لأنه يُولّد الكراهية. فإذا تمكّنّا من إقناع الأجيال الشابّة لتنتصر في عقولهم مبادئ الأنوار وحقوق الإنسان، نكون قد قدّمنا خدمة للقضية الأهم، قضية السلم بين الشعوب.

روبار بادنتار (فرنسا) محام وأستاذ في الحقوق. شغل منصب وزير العدل من 1981 إلى 1986. نجح بالخصوص في استصدار قانون إلغاء حكم الإعدام سنة 1981. وبوصفه رئيسا للمجلس الدستوري من 1986 إلى 1995، انتُخب عضوا اشتراكيا بمجلس الشيوخ عن جهة هو-دي-سان من 1995 إلى 2011.

رسالة اليونسكو:
70 عاما
من المطالعة الملهمة!

آلان تورميد كامبل

مُنذ أن تم بعثها في عام 1948، نالت مجلّة اليونسكو شهرة واسعة وحظيت بولع القراء في جميع أنحاء العالم، بفضل تنوّع المواضيع التي تتطرّق اليها بأقلام كتاب لامعين ذوي الاختصاصات المختلفة. ولما كانت مكافحة التمييز العنصري تتصدّر قائمة أولويات اليونسكو، فقد وفّرت *رسالة اليونسكو* منبرا فعّالا للنقاش والحوار حول هذه المسألة الخطيرة التي لا يزال عالمنا يرزخ تحت وطأتها .

تنشر *رسالة اليونسكو* هذا المقال مساهمة منها في إحياء اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في 21 مارس.

نشأت منظمة اليونسكو في منتصف الأربعينات. لذلك، نجد صدى لأهوال الحرب العالمية الثانية في مقدمة دستور المنظمة، متمثلة في هذه الصيغة الملحّة والملهمة في آن واحد: *«لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام»*. وفي هذا الصدد، دوّن ريتشارد هوغارت، وهو عالم بريطاني شغل خطة مدير عام مساعد لليونسكو من 1971 الى 1975، في كتابه الصادر في 1978 تحت عنوان *الفكرة ومناصريها*: اليونسكو من الداخل: *«إنّ الاعلانات الاستثنائية التي يتضمنها دستور اليونسكو – إرادة الدول في تعزيز مساعيها بشكل جماعي للحصول على المعرفة وتأمين حريّة تداولها – إنما تحمل بصمة ذلك العصر. فقد كان العالم خارجا للتوّ من أتون حرب مروعة وطويلة (...) وكان لديه حاجة قصوى في الإيمان بقدرة التعليم وكل أشكال التبادل الثقافي والعلمي، على دفع التفاهم بين الشعوب. كما كانت لديه حاجة قصوى في التركيز على قيم الحقيقة، والعدالة، والسلام وأهميّة الفرد»*. وقد حدّدت اليونسكو مستوى رفيعا جدا لتحقيق غاياتها.

كانت منظمة اليونسكو تُصدر نشرة إعلامية رسمية منذ نشأتها. وفي عام 1948، برزت فكرة إصدار *رسالة اليونسكو*، كمجلة شهرية واسعة التداول تهدف لاطلاع الجمهور على المثل العليا للمنظمة وعلى أنشطتها.

ظهرت مجلة *رسالة اليونسكو* في بداياتها في ثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، ليزداد عدد اللغات باستمرار على مرّ السنين، ليبلغ عام 1988، 35 لغة مختلفة، بالإضافة إلى أربع طبعات لغوية بكتابة برايل.

ومن 40 ألف نسخة في عام 1949، ارتفعت طباعة المجلة إلى 500 ألف بحلول بداية الثمانينات. وبما أنه، حسب التقديرات، يطّلع على كل نسخة من المجلة ما لا يقلّ عن أربعة قرّاء، فهذا يعني أن عدد القراء يفوق مليوني شخص. وكانت متوفرة لدى باعة الصحف أو بواسطة الاشتراك، أو في المكتبات.

ولم يذع صيت *رسالة اليونسكو* أبدا في البلدان الأنغلوسكسونية. ولكن، في أي مكان آخر في العالم، إذا ما سألت الناس إن كانوا يعرفون المجلة – وخاصة منهم الذين يناهز سنهم الخمسين سنة – فسوف تندهش لارتفاع عدد الذين يجيبون: *«نعم، أتذكر رسالة اليونسكو. كنا مشتركين فيها ونتلقّاها بانتظام»*، أو: *«اكتشفت فيها لأول مرة في حياتي علم الأنثروبولوجيا»*. وقد سمعت بنفسي أقوالا من هذا القبيل في إندونيسيا والهند والباكستان وغانا والبرازيل وجامايكا.

آفاق عالمية واسعة

ساندي كوفلر، مؤسس *رسالة اليونسكو*، شخصية رائعة. وكان عازما على أن تكون المجلة *«نافذة مفتوحة على العالم»*، *توفر للقراء «آفاقا عالمية واسعة»*.

© UNESCO

رسالة اليونسكو، يوليو-أغسطس 1950

كوفلر أمريكي متخرّج من كلية سيتي كولدج في نيويورك. وكان طالبا في جامعة الصربون لما انقطع فجأة عن الدراسة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. انضمّ إلى فرقة الحرب السيكولوجية صلب الجيش الأمريكي وشارك في عملية «طورش» (الشعلة) في نوفمبر 1942 عند انزال قوات الحلفاء في شمال أفريقيا الذي كان آنذاك تحت الاحتلال الفرنسي (حكم فيشي). وهناك، بدأ نشاطه كمذيع في الرباط (المغرب) ومدينة الجزائر، قبل أن يصبح مراسلا لإذاعة صوت أمريكا طوال الحملة الإيطالية، من 1944 إلى 1945.

وفي كلّ مدينة إيطالية تمّ تحريرها، قام كوفلر بإنشاء صحيفة تحمل إسم *الرسالة*. وما من مفاجأة في أنّه، حين انضمّ إلى منظمة اليونسكو بعد الحرب، قام بإنشاء مجلة تحمل إسم *رسالة اليونسكو*.

يناير 1954، انطلاقة جديدة لرسالة اليونسكو

مقتطفات من الإفتتاحية

مع بداية هذا العام الجديد، أرادت *رسالة اليونسكو* أن تقدم الى القراء أكثر من التمنيات التقليديّة وإن كانت تمنيات صادقة. لقد ارتأت أن تلبس حلّة جديدة استجابة لرغبة كل من شرّفها بمتابعة جهودها: حجم أصغر لتسهيل القراءة والتصفح، غلاف بالألوان، إخراج عصري ورصين، مع عدد أكبر من الصفحات (...). وبالتوازي مع هذا التجديد، تبقى *رسالة اليونسكو* وفيّة لهدفها الذي هو نفس هدف منظمة اليونسكو: أن تكون نافذة مفتوحة على العالم حتى لا يغفل أي منا على ما يدور في الجانب الآخر من الكوكب كما في الجانب الآخر من الشارع. تحاول *الرسالة* بلوغ هذا الهدف بتقديم أفكار في متناول كل البشر في كل الدول، من خلال النص والصورة وبكل الوسائل التي تساعد الأبصار والعقول على فهم سير العالم. إلى كل الذين يطلبون أكثر من لقمة العيش اليومية، الآنية والمحلية، إلى كل من يشعر أن هناك أحداث تدور على بعد آلاف الكيلومترات، سوف تكون لها عواقب خطيرة على حياتهم، إلى كل الذين يعتبرون أن حقوق الإنسان تمثل أكثر وأحسن من مجرّد مجموعة من الكلمات، إلى سلك المعلمين الذين بعثت المجلة من أجلهم ولخدمَتهم، إلى كل المثقفين الذين يرفضون ترك ملايين البشر يرضخون تحت وطأة الجهل الظالم، إلى كل من يستاء من أن يكون مساندا للتمييز العرقي أو الفكري أو الديني، إليهم جميعا نقول: *رسالة اليونسكو* هي مجلتكم!

هيئة التحرير

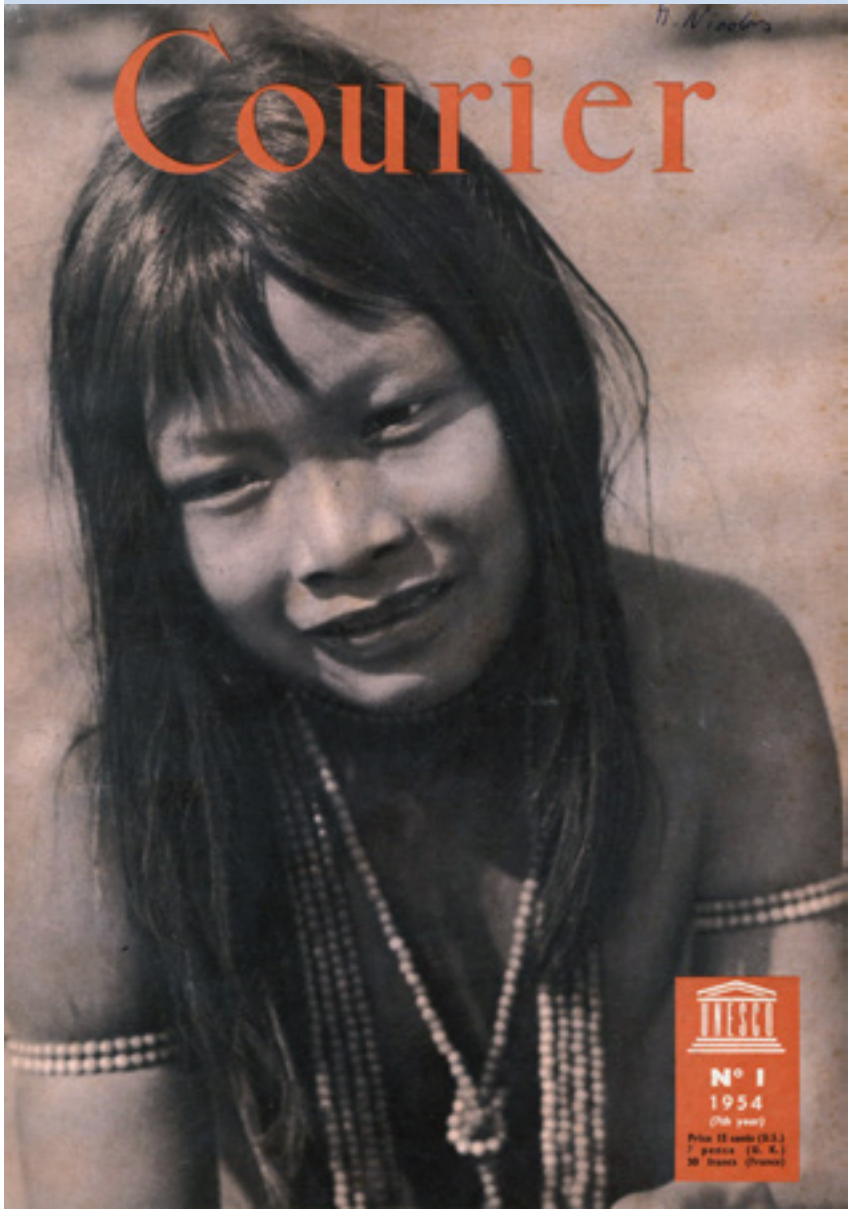

© UNESCO

كان ساندي كوفلر يتمتع بموهبة إبداعية مذهلة، وكان شغوفا بالنشر، علاوة على رؤية أخلاقية واضحة.

كانت المجلّة موجهة للجمهور «المستنير» المكوّن أساسا من المعلّمين والطلاب، وقد وجدت بالفعل أكبر عدد من قرّائها في المدارس والكليات والجامعات.

وقام كوفلر بتحديد مواضيعها الرئيسيّة على النحو التالي: تأثير العلم في الحياة البشرية، المشاكل العرقيّة، الفن والثقافة، حقوق الإنسان، التاريخ وعلم الآثار، الاختلافات الثقافية والصراعات بين الشعوب.

تناولت *رسالة اليونسكو* مواضيع أبهرت الأنفاس بتنوعها. ففي نفس العدد، يمكنك اكتشاف المخاطر التي تهدّد معبد بوروبودور في إندونيسيا، ومعبد سري رانغاناثاسوامي في سريرانغام بالهند، أو معبد بارثينون في اليونان. ولما تتصفح *الرسالة*، سوف تبهرك أيضا آثار الرسام الفيرنتيني ماساتشو التي تعود للقرن الخامس عشر، ثم آثار السكان الأصليين في أستراليا. وهناك عدد مخصص للاحتفال بمرور 70 سنة على ميلاد أينشتاين، وآخر مكرس للكاتب شيخوف، وآخر إلى الأديب رابندراناث طاغور.

وهناك أيضا عدد لا يحصى من المقالات حول البيئة والمحافظة على الطبيعة، وخاصّة في مجال علم المحيطات وعلم الأحياء البحرية: كانت *رسالة اليونسكو* دائما سبّاقة للأحداث لا سيما في ما يتعلق بالمحافظة على البيئة.

وكان الأسلوب التحريري وتصميم الاخراج في جودة عالية. وفي عام 1954، تمّ إدراج الصور الملوّنة التي تُعد نمطا جديدا في تلك الفترة، مما أضفى على المجلة مزيدا من الجاذبية.

وكان ساندي كوفلر حريصا على مساهمة أشهر الكتاب وأبرز المفكرين في تحرير المجلة. وفي كل عدد، تتكون قائمة المحررين من النخب الثقافية المتميّزة في القرن العشرين وأصبح ذلك من ميزات المجلة. ومن بين كتاب رسالة اليونسكو نذكر على سبيل المثال من هم في أعلى القائمة حسب الترتيب الأبجدي: جورج أمادو، اسحق عظيموف، جورج لويس بورجيس، أنطوني بورغيس، إيمي سيزير، أرثر س. كلارك... كما تنشر المجلة مقالات حول الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة واليونسكو، وقد خصصت عددا بأكمله للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عند صدوره.

مكافحة العنصرية العرقية

لقد اعتبرت اليونسكو منذ البداية مكافحة العنصريّة من أولوياتها. وكانت المنظمة قد أطلقت حملة ضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، إلا أنها تعرّضت إلى انتقاد لاذع ـ لا يخلو من المبررات ـ نظرا أن الحملة استهدفت بلدا واحدا وبالتّالي غضت النظر عن انتهاكات حقوق الانسان السارية في بلدان عديدة أخرى. وعند الاطلاع على ما يجري في الدول التي وقّعت رسميا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من قمع سياسي، وفرض للرقابة، واضطهاد للأقليّات، وتمييز ضد النساء وما إلى ذلك، يجوز التساؤل حول هذا التركيز على بلد دون غيره، خاصة وأن اليونسكو شنت حملتها ضد التفرقة العنصرية في الوقت الذي لا زالت الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية مسيطرة على مناطق واسعة من العالم، ولا زالت قوانين جيم كرو – التي دعمت التمييز العرقي – قائمة الذات في جنوب الولايات المتحدة، ولا زالت الهند منفصمة بحكم نظام التمييز بين الطبقات الطائفية.

نشر أوّل مقال يتناول بصفة مباشرة مسألة التمييز العنصري في *رسالة اليونسكو في نوفمبر* 1949 تحت عنوان *مسألة العرق والعالم الديمقراطي* بقلم البرازيلي آرثر راموس، المختص في علم النفس والأنثروبولوجيا، الذي كان يشغل آنذاك خطة رئيس دائرة العلوم الاجتماعية في اليونسكو. كرّس راموس حياته لمكافحة العنصرية، وكان قد اعتقل مرّتين في السجون البرازيلية تحت نظام فارغاس الديكتاتوري.

وجاء في المقال: «*لا بد أن تحتل الأنثروبولوجيا مكانة خاصة في النقاشات حول إعادة تنظيم عالم ما بعد الحرب، بالرغم من جنوح هذا العلم عن غاياته في السابق وأكثر من أي اختصاص علمي آخر. باسم الأنثروبولوجيا، انطلقت شعوب بأكملها في النضال من أجل منظومة مثالية كاذبة هدفها الهيمنة العرقية والطائفية. والآن وقد استعادت الأنثروبولوجيا مكانتها وتمّ نزع كل ما شابها من أساطير خرافية، من الطبيعي تماما أن نجعلها تقدم رسالتها العلمية إلى العالم*».

وبعد فترة قصيرة، لما صدر لأوّل مرّة إعلان اليونسكو حول المسائل العرقية الذي وقعه جمع من العلماء المرموقين، تصدّر واجهة رسالة اليونسكو (يوليو/أغسطس 1950) العنوان التالي: علماء من كل أنحاء العالم يندّدون بأسطورة سخيفة... العنصرية. ونشرت المجلة في صفحتها الأولى النص الكامل للإعلان واستنتاجاته، إلى جانب مقال تحت عنوان العرق والحضارة بقلم ألفريد ميترو، وهو اختصاصي في علم الأجناس البشرية أرجنتيني من أصل سويسري.

© UNESCO

رسالة اليونسكو، مارس 1967

انضم ألفريد ميترو إلى اليونسكو في عام 1947 وعيّن رئيسا لقسم دراسة المسائل العرقية في عام 1950. وكان المنسق الرئيسي لعملية صياغة واصدار اعلانات اليونسكو الأولى حول المسائل العرقية (الإعلان الأول سنة 1950، والإعلان المنقّح سنة 1951). وكان صديقا مقربا من ساندي كوفلر ومؤيدا متحمسا *لرسالة اليونسكو* التي كان من أهم المساهمين فيها لحين وفاته سنة 1963 وقد نشرت له أكثر من 20 مقالة.

الإطاحة بالأحكام المسبقة

قد تبدو لنا الحجج الواردة في إعلانات اليونسكو حول المسائل العرقية، ساذجة نوعا ما. ومن بينها الثقة المفرطة في قدرات «العلم»: بما أن الأنثروبولوجيا «علمية»، فإن استنتاجاتها بالتأكيد لا يمكن أن تكون إلّا قاطعة. كما نجد شيئا من السذاجة في بعض الأمثلة: في النسخة الانجليزية للعدد الذي سبق ذكره من *رسالة اليونسكو* (يوليو ـ أغسطس 1950) نجد إلى جانب نص الإعلان حول المسائل العرقية صورة تظهر مجموعة نساء من الماوريين في نيوزيلند (ص. 8)، مع تعليق يثني على «*التوافق العرقي*». ولكن، هل فكّر أي كان في الأخذ برأي هؤلاء النساء؟

وبخصوص الولايات المتحدة، كتب أرثر راموس في نوفمبر 1949: «*... بعد سنوات عديدة من الجهود الغير مجدية، يبدو أن سياسة حماية الهنود وجدت طريقها نحو معالجة أكثر إنسانية وعلمية. ذلك أن الموضوع لم يعد يتعلق بصيانة «المحميات» الهندية فحسب، بل وكذلك باحترام خصائص ثقافتهم سواء كانت مادية أو غير مادية...* » ولن نجد اليوم إلا القليل النادر من الأمريكيين الأصليين على استعداد لقبول بكل سعة صدر وصف طريقة معاملة أجدادهم ب«الإنسانية»، و «العلمية»، و«المحترمة».

وفي نفس العدد من *الرسالة*، أشاد أرثر راموس بالنّتائج المشجعة للغاية التي حققتها الدائرة الوطنية لحماية الهنود في البرازيل، وفي الحقيقة فإن جماعات سينتاس لارغاس وياتوماي، والعديد من الجماعات الأصليّة الأخرى في منطقة الأمازون قاست في ما بعد أشنع المعاملات، وهي لا تزال تعاني من مختلف أشكال التمييز حتى يومنا هذا.

© UNESCO

رسالة اليونسكو، نوفمبر 1971

وفي عددها الصادر في أغسطس ـ سبتمبر 1952، نشرت *رسالة اليونسكو* تحقيقا عن العلاقات العرقية في البرازيل كما أعلنت عن نشر اليونسكو لدراسة متكاملة حول العلاقات العرقية في ذلك البلد. وكان كل كتاب المقالات يرتكزون على قناعة كانت شائعة آنذاك ألا وهي الانسجام التام بين كل المجموعات العرقية في البرازيل... باستثناء كاتب واحد وهو لويز دي أغويار كوستا بينتو، أحد محرري إعلان اليونسكو حول المسائل العرقية لعام 1950، الذي كتب في ذلك العدد من *رسالة اليونسكو*: *«إن الاندماج المتناغم الذي تتسم به العلاقات بين المجموعات العرقية في البرازيل لا يتوافق مع الحقائق التي كشفت عنها الأبحاث في العلوم الاجتماعية. لقد تكرّر القول كثيرا ولفترة طويلة إن الأفكار المسبقة حول الفوارق العرقية لا وجود لها في البرازيل، لحد أن هذا التأكيد الذي انتشر في جميع أنحاء العالم، أصبح مفخرة وطنية لدى البرازيليين. ولكن وراء هذه الفكرة القطعية شعور مكتوم بالمرارة وعدم الارتياح»*.

وحيث أن المناقشات التي تتضمنها *رسالة اليونسكو* كانت دائما شديدة وديناميكية، فإن المسايرة أو الأفكار المسبقة مآلها الإزاحة أو إعادة النظر فيها.

إن أكبر نجاح سجلته اليونسكو من خلال إعلاناتها الأربعة المتتالية بشأن المسألة العرقية يتمثل في التخلي تدريجيا عن التعريف «العلمي» أو «البيولوجي» للعرق. لقد ساهمت تلك الإعلانات في تفكيك منظومة المبررات أو الأسس العلمية التي تعتمدها النزعة العنصرّية، وأوضحت أن العرق ليس واقعا بيولوجيا طبيعيا، بل أسطورة اجتماعية خطيرة.

وبعد مرور سبعة عقود، لا زلنا غير راضين على ما يدور في عالمنا بخصوص هذه المسائل العرقية. ولكن، لنستمع إلى الأمل ونبرة الخير التي تحملها عبارات ألفريد ميترو في مقاله *العرق والحضارة* (*رسالة اليونسكو*، يوليو – أغسطس 1950): *«العرقية مفهوم خطير. لقد بلغت الوحشية في عصرنا درجة من*

> يندرج المشروع التربوي والثقافي الملهم الذي تحمله مجلة رسالة اليونسكو في رؤية أخلاقية تملي علينا ما يجب أن يقوم عليه المجتمع البشري.

الشراسة واللامعقولية تفوق بكثير ما سمّي بـ«عصر الظلامية». لأن التحيّز العرقي هو أسطورة كاذبة ورديئة وخالية من أي بعد شعري انساني. إن الازدهار الذي شهده هذا التحيّز في القرن العشرين سيُعتبر بلا شك من قبل الأجيال البشرية القادمة وصمة عار في تاريخها الطويل».

لقد شكلت مقالات *رسالة اليونسكو* حول المسألة العرقية مبادرة إعلامية شجاعة لا هوادة فيها. وما عدا بعض الجزئيات، فإن صلوحية هذه الاعلانات لا زالت قائمة. إن نزاهة الحجج هي صفة من الصفات الحميدة للمجلة التي عرفت كيف تتجنب التأطير الأكاديمي الضيق أو الموقف المهني المحافظ. ويندرج المشروع التربوي والثقافي الملهم الذي تحمله مجلة *رسالة اليونسكو* في رؤية أخلاقية تملي علينا ما يجب أن يقوم عليه المجتمع البشري.

ألان تورميد كامبل (المملكة المتحدة) هو أستاذ في الأنثروبولوجيا الإجتماعية درّس في جامعة أدنبره في أسكتلندا لسنوات عديدة. ومنذ عام 1974، اهتم بسكان وايابي، وهم السكان الأصليون لغابة الأمازون في شمال البرازيل. ويحمل كتابه الأكثر شهرة عن وايابي عنوان كيف تتعرف على واي واي (1995).

كتابة السّلام

72 صفحة - PDF

978-92-3-600059-6

متوفر على الموقع
http://unesdoc.unesco.org

ما هي الكلمة التي تفيد «السلام» بالعربية أو بالتايلاندية؟ بالهاوسا أو بالماووري؟ وكيف تجوز كتابتها؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تستوجب منا الرجوع الى اللغات المحددة التي تعلّمناها أو التي سيتاح لنا تعلّمها في المستقبل - والتي تساعد على بناء هويتنا الخاصة - وكذلك للغات التي لا نعرفها.

«أكتب السلام» مشروع يهدف إلى تشجيع القراء من سن الحادية عشرة لمعرفة المزيد عن تنوع نظم الكتابة من خلال التمارين العملية. ويندرج هذا المشروع ضمن العديد من الاجراءات التي اتخذتها اليونسكو لتعزيز التسامح والتقارب بين الثقافات.

حماية الممتلكات الثقافية
دليل عسكري

978-92-3-600064-0

108 صفحات، PDF

متوفر على الموقع
http://unesdoc.unesco.org

النزاعات الأخيرة في العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، ومالي، وكذلك الاحتلالات العسكرية الحالية، أكّدت كلها، مجدّدا، ضرورة الترجمة على أرض الواقع لقواعد القانون الدولي لحماية الممتلكات الثقافية عند حدوث نزاع مُسلّح.

يمكن استخدام هذا الكتيب كدليل عملي لتطبيق تلك القواعد من قبل القوى العسكرية. فهو يجمع، من زاوية عسكرية، بين تفسير الالتزامات القانونية الدولية للدول وللأشخاص وبين مقترحات لأفضل الإجراءات المطلوب اتّخاذها في مختلف مستويات القيادة وخلال مختلف مراحل العمليات العسكرية عن طريق الأرض أو البحر أو الجو.

الاتجاهات العالمية في مجال حريّة التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي 2018/2017

ملخص تنفيذي متوفر على الموقع
http://unesdoc.unesco.org

الصحافة مُستهدفة في كل أنحاء العالم. وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأشخاص الذين بإمكانهم الحصول على المعلومات الى مستوى غير مسبوق، ها أن الاستقطاب السياسي، بالاستعانة بالتطورات التكنولوجية، يدعم الانتشار السريع لخطاب الكراهية، واحتقار النساء، و«الأخبار الزائفة» غير المُدقّقة، ممّا يؤدي في كثير من الأحيان الى تضييقات مفرطة لحرية التعبير. ويتعرّض الصحافيون في عدد متزايد من الدول، إلى اعتداءات جسدية ولفظية تُهدّد قدرتهم على نشر الأخبار وإعلام الجمهور.

أمام مثل هذه التحدّيات، يُقدّم هذا الجزء الجديد من مجموعة *الاتجاهات العالمية في مجال حريّة التعبير وتطوير وسائل الإعلام* تحليلا نقديا للاتجاهات الجديدة في مجال حرية وسائل الإعلام وتعدديّتها واستقلاليّتها، وفي مجال أمن الصحافيين.

ساهم في هذا العدد

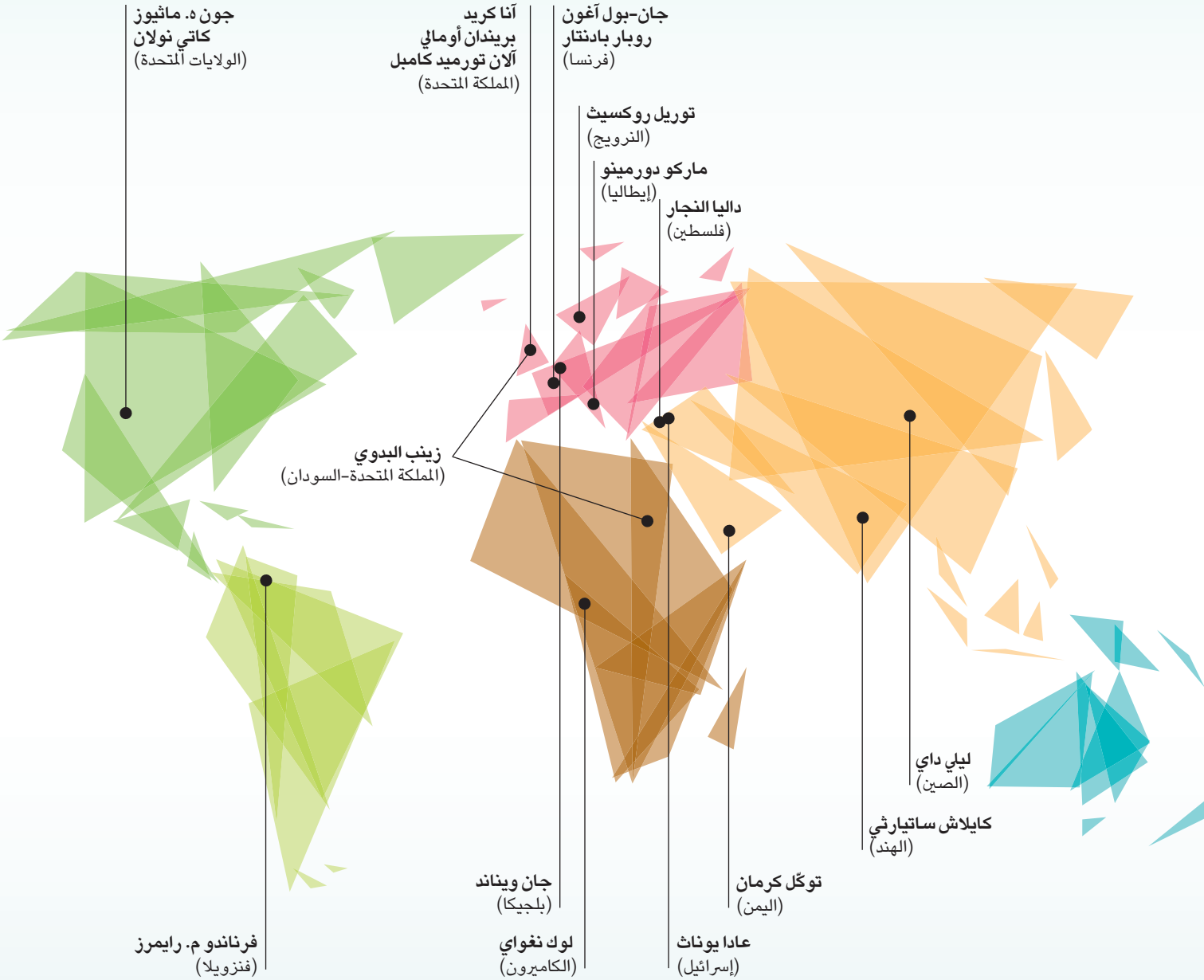

@ Alvaro Cabrera Jimenez / Shutterstock

2018 – تصدر منذ 1948

تصدر ***رسالة اليونسكو*** فصليا، عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. هدفها التعريف بالمثل العليا للمنظمة من خلال نشر تبادل الأفكار حول مواضيع ذات بُعد دولي ومتعلقة بالمهام الموكولة إليها.

تصدر ***رسالة اليونسكو*** بفضل الدعم السخيّ الذي توفّره جمهورية الصِّين الشعبية.

المدير المسؤول: إيريك فالت
المدير المنفذ: فانسان دي فورني
مديرة التحرير: ياسمينا شوبوفا
مدير الإنتاج والترويج : إيان دنيسون
أمينة التحرير: كاترينا مركيلوفا
محرّرة: شان سياورونغ
محرّرة النسخة الإلكترونية: مالاهات إبراهيموفا
إخراج الصور: دانيكا بيجلجاك
الإنتاج الرقمي: دنيس بتزاليس
العلاقات مع وسائل الإعلام: كلير شاركي
مساعدة الإدارة والتحرير: كارولينا رولان أورتيغا
ملف زاوية كبرى: ماري دي سوزا

محرّري اللّغات :
الإنجليزية : شراز سيدهفا
العربية : أنيسة البرّاق
الصينية : سون مين ودار الصين للترجمة والنشر
الإسبانية : لوسيا إغليسياس كونتز
الفرنسية : ريجيس ميران
الروسية : مارينا يالويان
الترجمة : منير الشرفي، خالد أبو حجلة، لانغسباير
التصميم : كورين هايورث
صورة الغلاف: © إيفا فاسكاز
الطباعة : اليونسكو
النشرات المشتركة:
البرتغالية: آنا لوشيا غيمارايس
اسبيرانتو: تريزورو هوانغ ينباو
الاشتراك:
النسخة الإلكترونية مجانية:
http://ar.unesco.org/courier
النسخة الورقية: *http://ar.unesco.org/eshop/courier*
27 يورو في السنة (4 أعداد)، 54 يورو لسنتين (8 أعداد).
يغطي السعر التكلفة الحقيقية للطباعة والتوزيع.
تباع المجلة بصفة غير ربحية.

الإرشادات وحقوق إعادة النشر: *courier@unesco.org*
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© UNESCO 2018

ISSN 2220-3540-eISSN 2220-3559

مجلة فصلية حرّة الإقتناء، بترخيص من Attribution-ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) *(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)*

يعترف مستعملي محتويات المجلة بقبولهم شروط الإستعمال المنصوص عليها في نظام التوثيق المفتوح لليونسكو *http://ar.unesco.org/open-access/*

يطبق هذا الترخيص حصريًا على استعمال النصوص. بالنسبة لاستعمال الصور، من الضروري توجيه طلب إلى اليونسكو للحصول على ترخيص مسبق.

إن التسميات وطريقة تصميم المعطيات الواردة في هذه النشرية لا تعبّر عن أي موقف لمنظمة اليونسكو حول الوضع القانوني للدول، وللأراضي، وللمدن أو المناطق، أو حول الهيئات الحاكمة، أو الحدود المرسومة.

تعبّر المقالات الواردة في هذه النشرية عن أفكار وآراء مؤلّفيها، وهي ليست بالضرورة آراء منظمة اليونسكو ولا تلزمها بأي شكل من الأشكال.

الذكرى 70 لتأسيس الرّسالة

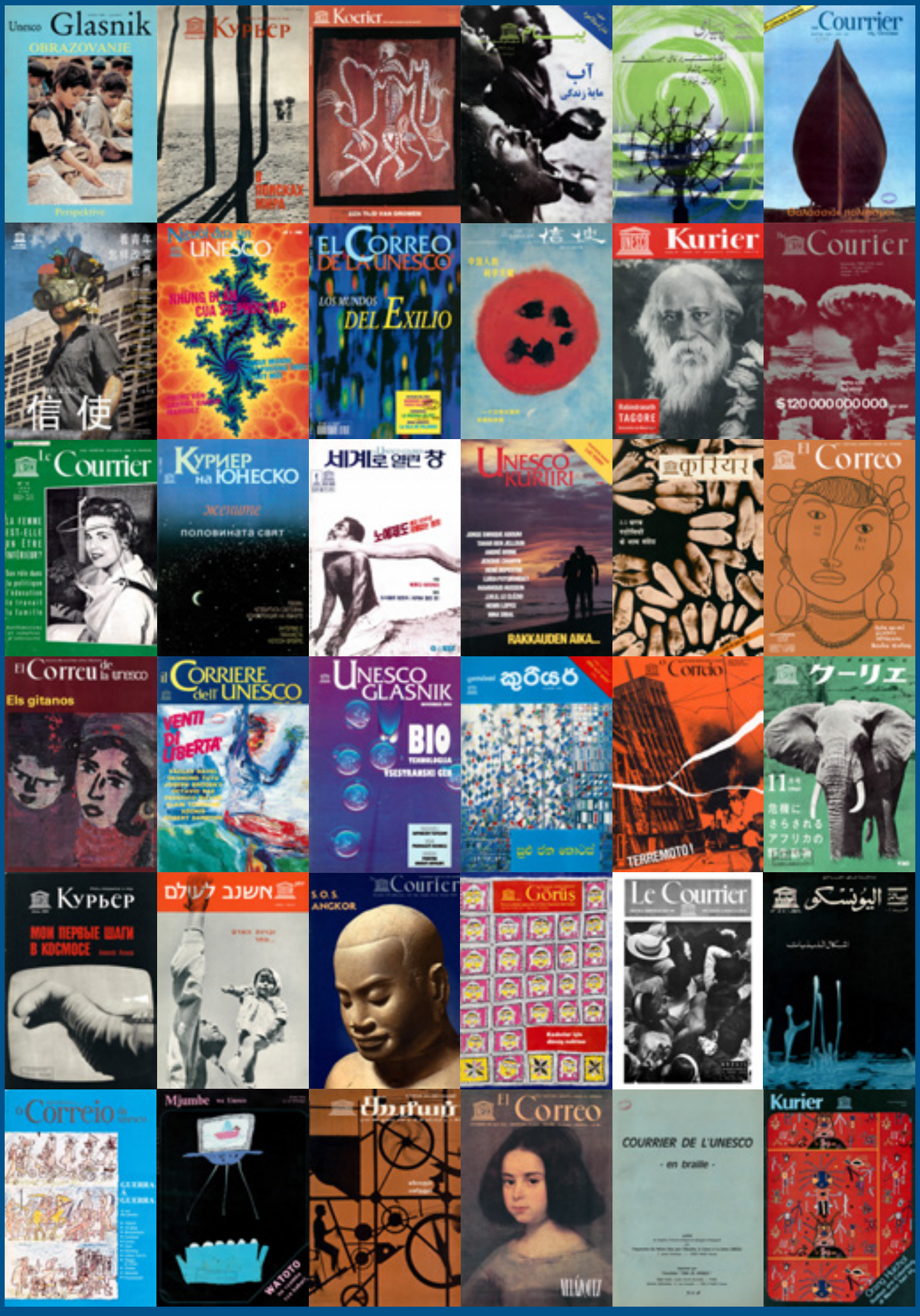

© UNESCO